

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

فيينا

**تقرير الهيئة الدولية
لمراقبة المخدرات
عن عام ١٩٩١**



الأمم المتحدة

جدول المختصرات

تستخدم المختصرات التالية ، ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك .

<u>اسم المختصر</u>	<u>الاسم بالكامل</u>
الهيئة	الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
لجنة المخدرات (أو اللجنة)	لجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
اتفاقية سنة ١٩٦١	الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، الموقع في نيويورك بتاريخ ٢٠ آذار/مارس ١٩٦١
اتفاقية سنة ١٩٧١	اتفاقية المؤثرات العقلية الموقع في فيينا بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ١٩٧١
اتفاقية ١٩٨٨	اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ، الموقع في فيينا في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨
المجلس	المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة
الجمعية العامة	الجمعية العامة للأمم المتحدة
الانتربول	المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
المخدر	كل مادة طبيعية أو اصطناعية من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٦١
بروتوكول سنة ١٩٧٢	البروتوكول المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، الموقع في جنيف في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٢
المؤثر العقلي	أي مؤثر طبيعي أو اصطناعي أو أي مادة طبيعية مدرجة في الجداول الأول والثاني والثالث والرابع من اتفاقية سنة ١٩٧١
الأمين العام	الأمين العام للأمم المتحدة

للاطلاع على القائمة الكاملة للاتفاقيات الدولية لمراقبة العقاقير (انظر الوثيقة E/INCB/1985/1) .

تسمية البلدان والاقليم

ان الهيئة اذ تشير الى الكيانات السياسية ، انما تسترشد بالقواعد التي تحكم الاعراف المتبعة في الأمم المتحدة . ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها على الاعراب عن أي رأي كان من جانب الهيئة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها ، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها .

التقارير الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في عام ١٩٩١

يعد التقريران التقنيان التفصيليان التاليان مكملين لهذا التقرير السنوي .

١ - المخدرات : الاحتياجات العالمية المقدرة لعام ١٩٩٢ ؛ احصاءات عام ١٩٩٠ (E/INCB/1991/2) .

٢ - المؤثرات العقلية : احصاءات عن عام ١٩٩٠

تقديرات الاحتياجات الطبية والعلمية من المواد المدرجة في الجدول الثاني

الاحتياجات من المواد الواردة في أذونات الاستيراد والمدرجة في الجدولين الثالث والرابع .

عنوان أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

211310 :	الهاتف	Vienna International Centre
135612 :	التلكس	P.O. Box 500
232156 :	الارسال البرقي المصور	Room F-0855
UNATIONS VIENNA :	برقيا	A-1400 Vienna, Austria

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

فيينا

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩١



الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٩١

E/INCB/1991/1

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع A.91.XI.4

ISSN 0257-375X

المحتويات

الفقرات الصفحة

٢ ٧ - ١ تصدير

الفصل

٤ ٢٥ - ٨ الاول - نظرة عامة

١٣ ٨٨ - ٣٦ الثاني - اشتغال نظام المراقبة الدولية للعقاقير المخدرة ...

١٣ ٤٩ - ٣٦ ألف - المخدرات

١٦ ٧٢ - ٥٠ باء - المؤثرات العقلية

جيم - المواد التي يشيع استخدامها في صنع المخدرات

٢١ ٨٠ - ٧٣ والمؤثرات العقلية

دال - طلب وعرض المستحضرات الأفيونية لتلبية

٢٣ ٨٨ - ٨١ الاحتياجات الطبية والعلمية

٢٦ ٢٣٢ - ٨٩ الثالث - تحليل الوضع العالمي

٢٦ ١١٥ - ٩٠ ألف - افريقيا

٣١ ١٢٦ - ١١٦ باء - شرق وجنوب شرقي آسيا

٣٥ ١٢٩ - ١٢٧ جيم - أوقيانيا

٣٥ ١٣٥ - ١٣٠ دال - جنوب آسيا

٣٧ ١٤٨ - ١٣٦ هاء - الشرق الأوسط والأوسط

٤١ ١٨٤ - ١٤٩ واو - أوروبا

٥٠ ١٩٩ - ١٨٥ زاي - أمريكا الشمالية

٥٤ ٢٣٢ - ٢٠٠ حاء - أمريكا الجنوبية والوسطى والكاريبى

٦٣ في ذمة الله

المرفق

٦٤ أعضاء الهيئة الحاليون

تصدير

١ - جاءت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات خلفا لعدد من الهيئات المعنية بمراقبة العقاقير المخدرة ، كانت الأولى منها قد أنشئت مند ستين سنة بمعاهدة دولية . وهناك سلسلة من المعاهدات تضع على عاتق الهيئة مسؤوليات محددة . فعليها أن "تسعى الى قصر زراعة العقاقير و انتاجها وصناعتها واستعمالها على الكمية الكافية التي تتطلبها الأغراض الطبية والعلمية" ، والى "ضمان توفرها لهذه الأغراض" . كما أن عليها أن تسعى الى "منع زراعة العقاقير المخدرة أو انتاجها أو صناعتها بطريقة غير مشروعة ، أو الاتجار غير المشروع بها أو استعمالها بصورة غير مشروعة" . وهي ملزمة ، في اضطلاعها بمسؤولياتها ، أن تعمل بالتعاون مع الحكومات وأن تقيم حوارا مستمرا معها من أجل تعزيز أهداف المعاهدات . ويجري هذا الحوار في مشاورات دورية ومن خلال بعثات خاصة تنظم بالاتفاق مع الحكومات المعنية .

٢ - وتتألف الهيئة من ثلاثة عشر عضوا ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ويعملون بصفتهم الشخصية لا كممثلين لحكوماتهم ، وينتخب ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في مجال الطب أو علم العقاقير أو الصيدلة بناء على ترشيح من منظمة الصحة العالمية ، وعشرة أعضاء بناء على ترشيح من دول أعضاء في الامم المتحدة ومن أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ ممن ليسوا أعضاء في الامم المتحدة .^(١) ويكون أعضاء الهيئة (للاطلاع على قائمة الأعضاء الحاليين ، أنظر المرفق الأول) ، ممن يتمتعون بالثقة العامة الكافية لكفاءتهم وحيادهم وتنزههم عن الغرض . وعلى المجلس أن يتخذ ، بالتشاور مع الهيئة ، جميع الترتيبات اللازمة ليكفل للهيئة استقلالها الفني التام في أداء وظائفها . وقد وافق المجلس ، في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، على الترتيبات المنقحة التي أعدها ، بإسم الأمين العام وبالاتفاق مع الهيئة ، المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات .^(٢)

٣ - وتتعاون الهيئة مع برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات ، وأمانتها جزءا منه ، ومع غيرها من الهيئات الدولية المعنية بمراقبة العقاقير المخدرة . وهذه الهيئات لا تقتصر على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات التابعة له ، بل تشمل أيضا وكالات الامم المتحدة المتخصصة ذات الصلة ، ولا سيما منظمة الصحة العالمية . وتتعاون الهيئة كذلك مع هيئات من خارج منظومة الامم المتحدة ، وخصوصا المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) .

٤ - وتقضي المعاهدات بأن تعد الهيئة تقريرا سنويا عن أعمالها يحلل وضع مراقبة العقاقير المخدرة على نطاق العالم ، كي تظل الحكومات ملمة أولا بأول بالأوضاع القائمة والمحتملة التي قد تعرّض للخطر أهداف الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، وتلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ ، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ، واتفاقية سنة ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات

والمؤثرات العقلية . وتلفت الهيئة انتباه الحكومات الى الثغرات ومواطن الضعف في المراقبة الوطنية وفي التقيد بأحكام المعاهدات ، كما تبدي اقتراحات وتصدر توصيات لتحسين الأوضاع على المستويين الوطني والدولي على السواء . وتنص الاتفاقيات على تدابير خاصة تتاح للهيئة لكفالة تنفيذ أحكام الاتفاقيات . ويكتمل تقرير الهيئة السنوي بتقريرين تقنيين مفضلين يتضمنان بيانات عن الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية والعلمية ، بالإضافة الى تحليل الهيئة للبيانات . وتلزم هذه البيانات لضمان الأداء السليم لمراقبة الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية . وعلاوة على ذلك ، وبموجب أحكام المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، تقدم الهيئة الى لجنة المخدرات تقريراً سنوياً عن تطبيق هذه المادة .

٥ - وتساعد الهيئة الإدارات الوطنية على الوفاء بالالتزامات التي تلقىها عليها الاتفاقيات . وتقتصر ، لهذه الغاية ، حلقات وبرامج تدريبية اقليمية لمديري أجهزة مراقبة العقاقير المخدرة ، تعقد في أحد بلدان المنطقة المعنية أو في مقر الهيئة ، وتشارك في هذه الحلقات والبرامج . وفي عام ١٩٩١ ، عقدت حلقة تدريبية في بكين ، لمنطقة آسيا ، ومن المقرر أن تعقد في كانون الأول/ديسمبر ، في نيروبي ، حلقة دراسية اقليمية للبلدان الافريقية .

٦ - ويتوسع عمل الهيئة باطراد نتيجة تنفيذ الحكومات للتدابير الطوعية الرامية الى تشديد المراقبة على المؤثرات العقلية ، وتزايد عدد المواد الخاضعة للمراقبة الدولية ، والمسؤوليات الاضافية التي ألقيت على عاتق الهيئة بموجب اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، والحاجة الماسة الى القيام بدراسة موقعية للحالات التي يمكن أن تهدد بلوغ أهداف المعاهدات ، والى اجراء حوار متكرر مع الحكومات بغية التشجيع على اتخاذ تدابير علاجية ترمي الى كبح الانتاج والاتجار غير المشروعين واساءة الاستعمال .

٧ - وتود الهيئة الإعراب عن شكرها لحكومات المانيا وفرنسا وسويسرا والولايات المتحدة واليابان ، التي يَسْرَن عمل الهيئة بتمويل خارج عن الميزانية أمنتته بواسطة صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير* وبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات .

الحواشي

* حيثما وردت هذه العبارة فانما المقصود بها "العقاقير المخدرة" .

(١) المادة ٩ ، الفقرتان ٢ و ٣ من اتفاقية سنة ١٩٦١ .

(٢) القرار ٤٨/١٩٩١ المؤرخ في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩١ .

أولا - نظرة عامة

٨ - لا تزال حالة اساءة استعمال العقاقير المخدرة مزرية في جميع أنحاء العالم ، بالرغم من حدوث بعض التطورات المشجعة ومن سعي البلدان الدووب الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحتها على الاصعدة البلدية والوطنية والإقليمية والثنائية والمتعددة الاطراف . فالانتاج غير المشروع للعقاقير المخدرة والاتجار بها واساءة استعمالها ، مع ما يصحبها من عنف وفساد ، لا تزال تعرض الصحة العامة للخطر في جميع البلدان تقريبا ، وتوقع خسائر جسيمة في الأرواح والانتاجية ، وتهدد المؤسسات السياسية ، وتقوض الاقتصادات ، وتعيث في البيئة فسادا . ولم توضع ، الى الآن ، برامج تتسع لاستئصال النباتات المخدرة المزروعة على مساحات شاسعة وتتيح للمزارعين تحقيق دخول بديلة . وما زالت عصابات الاتجار الاجرامية ، المترابطة والكثيفة التمويل والمدججة بالسلاح ، تنتج وتهرب ، في جميع أنحاء العالم ، كميات ضخمة من الهيروين والكوكايين . وقد أقرت الهيئة ، في تقريرها لعام ١٩٩٠ ، اشارة خاصة الى وجود أدلة يُستفاد منها أن عصابات الاتجار في أمريكا الجنوبية وأوروبا الغربية وجنوب شرقي آسيا متورطة في مشروع مشترك لتتهريب الهيروين والكوكايين . وتدل بيانات المخدرات المضبوطة على أن هذه العصابات أخذت في توسيع عملياتها بحيث تشمل بلدان وأقاليم جديدة . وكما كان متوقعا ، يزداد تعاطي الهيروين بقوة في عدد من المناطق ، كما ان الكوكايين ، الذي كانت اساءة استعماله شبه محصورة بقارتي أمريكا وأوروبا ، يهدد الآن أيضا افريقيا والشرقين الأدنى والأوسط وجنوب آسيا وجنوب شرقها بالإضافة الى أوقيانيا . وتزداد فداحة التكلفة ، المتمثلة في المعاناة البشرية والخسائر في الأرواح ، بتفشي الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية عن طريق تعاطي العقاقير المخدرة بالحقن الوريدي ، وإنجاب الأمهات المصابات به عددا كبيرا من الاطفال المصابين بأمراض عضالة والمعوقين إعاقة خطيرة .

٩ - ومع ذلك ، شهد عام ١٩٩١ عددا من التطورات الايجابية ، فالاستقصاءات التي أجريت في عدد من البلدان لا تزال تشير الى استقرار أو انخفاض تعاطي أنواع معينة من العقاقير المخدرة . ومما يدعو الى التفاؤل أيضا تزايد الأنشطة التي يبذلها مواطنو بعض البلدان ، على مستوى المجتمعات المحلية ، توخيا لعكس تيار اساءة استعمال العقاقير المخدرة ؛ فالبرامج الشاملة التي يروجون لها تحقق انجازات ضخمة . ويشهد تزايد مضبوطات الهيروين والكوكايين وغيرهما من العقاقير المخدرة ، في العديد من البلدان والمناطق ، على الجهود المصممة التي تبذلها سلطات انفاذ القوانين . وقد أمكن ، بممارسة ضغط لا يكلل على عصابات الاتجار غير المشروع ، تعطيل عمليات هذه العصابات وتوقيف عدد من أبرز المتجرين وشل واحد من أهم وأشرس الكارتيلات في كولومبيا .

١٠ - وازداد ، في عام ١٩٩١ ، عدد الأطراف في اتفاقيات سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٧١ وسنة ١٩٨٨ . واعتمدت في عدة بلدان قوانين وتدابير جديدة أو مشددة كانت تلزم لتنفيذ هذه

الاتفاقيات بفعالية . ومن هذه القوانين والتدابير عدد يتصل باتفاقية سنة ١٩٨٨ ويستهدف الحد من تمويه مصادر الاموال ، ومصادرة الاصول التي يحوزها تجار المخدرات ، ومنع تسريب الكيماويات اللازمة للصنع غير المشروع للكوكايين والهيروين وغيرهما من العقاقير المخدرة ، اليهم . وأسفرت الجهود الجماعية والثنائية التي بذلتها بعض الحكومات خلال عام ١٩٩١ عن وضع تدابير تبشر بتحقيق هذه الاهداف .

١١ - وأكدت الهيئة في تقريرها عن عام ١٩٩٠ ان رد فعل المجتمع الدولي على هذا الخطر الذي يهدد العالم بأكمله يجب أن يكون أشد بأسا وأوسع شمولاً وأكثر ابتكاراً . وتكرر الهيئة رأيها هذا ، وتعيد تأكيد اعتقادها بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركّز خصوصا على ما يلي :

- اقرار تدابير شاملة لاحتواء وتخفيض الطلب غير المشروع على العقاقير المخدرة والدأب على تنفيذ تلك التدابير ؛
- تبادل المعلومات بسرعة لتيسير القاء القبض على المتجرين واحتجازهم وملاحقتهم أمام القضاء ؛
- حرمان المتجرين من فرص استخدام الشركات والمؤسسات المالية المشروعة لتمويه مصادر مكاسبهم المحرمة ؛
- منع المتجرين من اقتناء السلاح^(١) والأسلحة المألوفة أو المتطورة والطائرات والسفن وما الى ذلك ؛
- تقديم مساعدة كاملة ، تشمل الإمداد بأدوات حفظ الامن وبالأسلحة والطائرات والسفن والتدريب ، الى من يطلبها من الدول المعرضة لهجمات المتجرين ؛
- اقامة سبل حصول الدول المعنية على التكنولوجيا الحديثة لتمكينها من تحديد مواقع محاصيل المخدرات وتدميرها بأساليب غير ضارة بالبيئة ؛
- المساعدة على تحقيق التنمية الريفية المتكاملة على نطاق واسع لتمكين زارعي المحاصيل غير المشروعة من كسب رزقهم بتنفيذ مشاريع زراعية أو غير زراعية مشروعة ؛
- توسيع امكانيات التسويق وتحديد أسعار تصديرية عادلة لصالح الأنشطة الاقتصادية البديلة التي لا يمكن بدونها النجاح في احتواء المحاصيل غير المشروعة وتخفيضها تدريجيا .

وبالطبع ، سيحتاج كل بلد عضو في المجتمع الدولي الى تقرير أولويات العمل في ضوء ظروفه الوطنية .

١٢ - ومن البديهي انه ، اذا أريد النجاح للبرامج الرامية الى تزويد زارعي النباتات المخدرة بامكانيات الحصول على دخول بديلة ، فلا بد من توفير فرص تسويقية وتحديد أسعار تصديرية عادلة لتلك البدائل ، والهيئة ترحب بالاجراء الذي اتخذه الاتحاد الاقتصادي الاوروبي وأدخل بمقتضاه اكوادور وبوليفيا وبيرو وكولومبيا في نظامه الجمركي التفضيلي فيما يتصل بعدد من المنتجات الزراعية والصناعية ، فزاد بذلك من الامكانيات التصديرية لهذه البلدان ، وساعد على نجاح هذه البرامج . ولعل الحكومات تنظر في اتخاذ مبادرات مماثلة تنفذ بسرعة .

١٣ - وتعيد الهيئة التأكيد على أن جميع البلدان التي تصنع فيها الاسلحة المتطورة التي لا يستطيع المتجرون إلحاق كل هذا الدمار بدونها ، تتحمل مسؤولية جسيمة عن منع تلك الاسلحة من الوقوع في أيدي المتجرين . ولا بد من الاهتمام ، على سبيل الاستعجال ، باتخاذ تدابير فعالة لهذه الغاية .

١٤ - كما ان البلدان التي تنتج فيها المخدرات انتاجا غير مشروع وغير مراقب تتحمل ، بموجب اتفاقية سنة ١٩٦١ ، مسؤولية منع الزراعة غير المشروعة وغير المراقبة لهذه المخدرات . ومن الضروري السعي الى صوغ برامج مستديمة وشاملة تستهدف الحد تدريجيا من هذا الانتاج والانتهاج الى القضاء عليه . ومن الضروري أيضا أن تستخدم البلدان المنتجة المعنية وسائل تتيح الكشف الدقيق للمحاصيل المخدرة وابدائها على نطاق واسع دون الإضرار بالبيئة . وقد أكد فريق من الخبراء اجتمع في عام ١٩٨٩ تحت رعاية الأمم المتحدة أن بالإمكان اقامة نظام عالمي لاكتشاف مواقع الزراعة غير المشروعة باستعمال أجهزة للاستشعار عن بعد تطلق الى الفضاء . وبين فريق خبراء آخر التقدم المحرز حتى الآن في استحداث مبيدات الاعشاب الشديدة الفعالية والسليمة بيئيا لاستعمالها في اباداة هذه المحاصيل ، وسلّم هذا الفريق بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تروّج وتنسق استخدام المبيدات المذكورة . وتؤكد الهيئة مجددا أن من الملأئم جدا متابعة هذه الأنشطة التقنية الحساسة تحت رعاية الأمم المتحدة ؛ وهي ، بالتالي ، تحث على توفير الموارد اللازمة لهذه الغايات . وتوصي الهيئة أيضا البلدان التي تنتج فيها المحاصيل المخدرة بصورة غير مشروعة أن تطلب هذه المساعدة .

١٥ - ومن العناصر الخطيرة والمستعصية في مشكلة العقاقير المخدرة ، خفض الطلب غير المشروع عليها . وما لم يتسن احراز تقدم نحو هذه الغاية ، فلن يكون النجاح في الابعاد الأخرى لمعادلة العقاقير المخدرة إلا مؤقتا ، اذ لن يكون هناك مفر عندئذ من أن يسارع مصدر ما من مصادر الإمداد ، أو نوع معين من العقاقير المخدرة ، الى الحلول محل غيره . وبالتالي ، تكرر الهيئة دعوتها الى أن تضاعف الحكومات جهودها لتعجيل التقدم نحو خفض اساءة استعمال العقاقير المخدرة . ويقتضي النجاح ، حتما ،

اشترك الأسرة والمجتمع المحلي . وينبغي التركيز على التدابير الوقائية الموجهة نحو الاطفال وعلى التعليم الذي يستهدف مكافحة تعاطي أي نوع من أنواع مواد الإدمان . ولذلك ترحب الهيئة بانتشار البرامج التي تديرها المجتمعات المحلية في العديد من البلدان .

١٦ - وقد شرع برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات في انشاء نظام دولي لتقدير مدى تعاطي العقاقير المخدرة ، ليوفر نظرة شاملة ودراسة تحليلية بشأن اساءة استعمال العقاقير المخدرة والبرامج التي تطبقها الحكومات والمنظمات الوطنية بمنع هذه الاساءة والحد منها . وتتصل هذه المعلومات بكل الأوجه ذات الصلة باساءة استعمال العقاقير ، وضمنها علم الأوبئة ، والوقاية ، والتعليم ، والعلاج ، وإعادة التأهيل ، وإعادة الادماج في المجتمع . وقد أمكن انشاء النظام المذكور بفضل البيانات المقدمة من الحكومات ردا على استبيان اعتمده لجنة المخدرات وفقا لاتفاقية سنة ١٩٦١ ؛ كما ان البيانات ترد من هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومن بعض الوكالات المتخصصة . والهيئة ترحب ترحيبا حارا بانشاء هذا النظام ، فقد طالبت الحاجة الى مصدر دولي مركزي كهذا للمعلومات المتعلقة بتعاطي المخدرات ، لتستعين به الحكومات والمنظمات الوطنية . وانه لفي الصالح الحيوي للمجتمع الدولي أن تعجل جميع البلدان بتزويد برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات بجميع المعلومات المحددة في استبيان اللجنة .

١٧ - ويؤكد تفشي مرض الإيدز في جميع أنحاء العالم ضرورة ايجاد وسائل أكثر فعالية للحد من الطلب على العقاقير المخدرة ولاستبانة الطرائق المناسبة للنجاح في علاج المتعاطين الذين يتناولون عدة منها في آن واحد ، مصحوبة بالكحول في أحيان كثيرة . وستكون النهوج التي تعتمد عليها البلدان المتأثرة مختلفة حتما ، نظرا لاختلاف ثقافاتهما وظروفها المحلية . وينبغي تقييم هذه النهوج بمنهجية ، وتبادل المعلومات في حينها . وتقتصر الهيئة أن ينشئ برنامج الأمم المتحدة الدولي ، من خلال النظام الدولي لتقدير مدى تعاطي العقاقير المخدرة وبالتعاون مع الحكومات والوكالات المتخصصة المعنية ، ولاسيما منظمة الصحة العالمية ، آلية لتيسير هذا التبادل .

١٨ - وتود الهيئة أن تعرب مرة أخرى عن رفضها القاطع للرأي الذي لا يزال يدعو الى إباحة حيازة واستخدام بعض أو كل العقاقير المخدرة لأغراض غير طبية . فلا ريب في أن المتعاطي المحتمل سيفهم من هذا النهج انه يشكل موافقة على تعاطي العقاقير المخدرة ؛ كما يتوقع لهذا النهج أن يؤدي الى تفشٍ سريع جدا لتعاطي العقاقير المخدرة ، مصحوب بزيادة في الوفيات المرتبطة بهذه العقاقير ، وبارتفاع حاد في تكاليف الرعاية الصحية ، وانهدام الأسر ، وفقدان القيم الأساسية . ويضاف الى ذلك أن أي تخفيف للضوابط لا يشكل فقط نكولا عن التقيد بالالتزامات التعاهدية ، بل انه أمر لا يمكن تبريره أخلاقيا . وان منع حيازة وتناول المخدرات والمؤثرات العقلية لأغراض غير طبية يمثل التزامات محددة تقع على عاتق الأطراف بموجب اتفاقيات سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٧١

وسنة ١٩٨٨ . وتعتزم الهيئة إرسال بعثات في المستقبل القريب الى بعض البلدان التي لا تتفق قوانينها فيما يبدو ، مع هذه المواد من الاتفاقيات .

حالة الاتفاقيات

١٩ - في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، كان عدد الدول الاطراف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، بصيغتها الاصلية والمعدلة ، ١٣٣ دولة ، منها ١٠٦ اطراف في هذه الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٦٢ . ومنذ صدور تقرير الهيئة عن عام ١٩٩٠ ، أصبحت جزر مارشال وسانت لوسيا ومنغوليا وولايات ميكرونيزيا الموحدة اطرافا في اتفاقية سنة ١٩٦١ وفي تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ؛ وأصبحت تشيكوسلوفاكيا وغينيا طرفين في بروتوكول سنة ١٩٧٢ . والواقع أن معظم الدول غير الاطراف تتقيد بأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ .

٢٠ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، كان عدد الاطراف في اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ، منها ثلاثة بلدان أصبحت اطرافا ، في عام ١٩٩١ ، وهي جزر مارشال ، ولكسمبرغ ، وولايات ميكرونيزيا الموحدة . ومما يقلق الهيئة أن عشرين عاما مضت على إبرام اتفاقية سنة ١٩٧١ ، ولم تصبح بعض البلدان المتقدمة النمو اطرافا في هذه الاتفاقية حتى الآن ، رغم إعلانها منذ عدة سنوات ، عن نيتها في الانضمام اليها ؛ ومن الأهمية بمكان أن تبادر الدول التي تحتل مركز الصدارة بين صانعي ومصدري المؤثرات العقلية وتصديرها ، وهي ايرلندا وبلجيكا وسويسرا والنمسا وهولندا ، الى الانضمام الى هذه الاتفاقية دون مزيد من الأبطاء .

٢١ - أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ، لسنة ١٩٨٨ ، فقد دخلت حيز النفاذ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ؛ وبحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، أي بانقضاء سنة تقريبا على تاريخ بدء نفاذها ، كان عدد الاطراف فيها قد وصل الى ٥٠ دولة ، بالإضافة الى السوق الأوروبية المشتركة . والهيئة تعرب عن ارتياحها لهذا التقدم ، وتحت جميع الدول التي لم تنضم بعد الى هذه الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن .

تقييم سير العمل بالاتفاقيات الثلاث

٢٢ - تشكل المراقبة الفعالة للعقاقير المخدرة التي لا بد من استخدامها للأغراض الطبية والعلمية ، كما يشكل الامداد الوافي بها ، حجر الزاوية في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمنع إساءة استعمال العقاقير المخدرة . ولا يزال نظام المراقبة الدولية للمخدرات الذي أنشئ في هذا القرن ، منذ أكثر من ٦٥ سنة ، وجرى توطينه في اتفاقية سنة ١٩٦١ ، يعمل جيدا بوجه عام . فعمليات تسريب المخدرات من التجارة المشروعة الى القنوان غير المشروعة - بعد أن كانت ، لعقود قليلة خلت ،

تشكل خطرا هائلا وتندرج بين المشاغل ذات الاولوية لدى الحكومات - هي الآن نادرة نسبيا ، والكميات التي تنطوي عليها متدنية . ويصح ذلك على العقاقير المخدرة المتداولة في التجارة الدولية كما يصح على القنوات المحلية لتجارة الجملة . وهذه الحالة المرضية في مراقبة العقاقير المخدرة تسود منذ عدة سنوات ، وما ثمن الحفاظ عليها سوى مواصلة اليقظة وفرض الضوابط ، ولا سيما فيما يتعلق بتكاثر مصادر الصنع ، الذي لا تزال الهيئة تقف في وجهه بقوة .

٢٣ - ومن الوظائف التي تنيطها اتفاقية سنة ١٩٦١ بالهيئة ، وظيفة التحقق من وجود امدادات وافية من المواد الافيونية لتسكين الالم وتخفيف المعاناة ، والحيلولة في نفس الوقت دون الافراط في انتاجها . ولا يزال المعروض من المواد الخام ، الآن متوازنا تقريبا مع الاستهلاك العالمي . وتعتزم الهيئة أن تجرى ، عندما يحين الوقت ، دراسة جديدة واسعة النطاق تتشاور في صدها مع منتجي المواد الخام وصانعي المواد الافيونية وأهم البلدان المستهلكة . ويفترض في هذه الدراسة أن تعطى صورة عن الاحتياجات العالمية المحتملة من المواد الافيونية والخام خلال السنوات المقبلة ، بقصد منع نقص الانتاج أو زيادته عن اللازم . وتتناول الفقرات ٨١ الى ٨٨ ، بمزيد من الشرح ، مسألة طلب وعرض المواد الافيونية للاحتياجات الطبية .

٢٤ - وقد بدأ نظام مراقبة المؤثرات العقلية ، الذي تنص عليه اتفاقية سنة ١٩٧١ ، يعمل جيدا ؛ فالعديد من الأطراف وغير الأطراف ، على السواء ، يطبق ، على نحو مرض ، المراقبات التي تنص عليها هذه الاتفاقية . ويطبق أيضا التدابير الطوعية الخاصة التي توصي بها الهيئة لدعم هذه المراقبات . وهذه المراقبات المنصوص عليها في الاتفاقية والمعززة بالتدابير الطوعية تمكن الهيئة ، مشتركة مع الحكومات ، من مواصلة الجهود التي تبذلها لصد المتجرين بالمخدرات عن تسريب المؤثرات العقلية من المصادر المشروعة للصنع والاتجار الى القنوات غير المشروعة . وقد حيل ، خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٩١ ، دون تسريب عشرة أطنان تقريبا (وزن المادة الفعالة) من المؤثرات العقلية . وتظهر التجربة أن المحاولات تتكرر من نفس الاشخاص والشركات الذين لا وازع عندهم . وكثيرا ما يلجأ هؤلاء الى نقل عملياتهم الى بلدان لا تخضع الصادرات فيها للمراقبة . ومن الاتجار غير المشروع يحصل جزء كبير في هذه البلدان ولا يكشف ، كما يفلت المجرمون فيها من العقاب حتى عندما تعرف هوياتهم . فلا بد ، اذن ، من المسارعة الى تعديل القوانين الوطنية السارية في تلك البلدان .

٢٥ - وكانت الهيئة قد أبدت ، في تقريرها عن عام ١٩٩٠ ، قلقها الشديد من تسريب البيمولين ، وهو من المواد المدرجة في الجدول الرابع لاتفاقية سنة ١٩٧١ ، من البلدان الأوروبية الصانعة والمصدرة الى قنوات غير مشروعة في بعض أنحاء من افريقيا وآسيا ، مما أدى الى تفاقم مشاكل الصحة العامة هناك . وخلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، سرب الى نيجيريا وحدها ما يزيد على ١٠٠٠ مليون قرص من هذا العقار المنشط . وأسفر التعاون بين هذا البلد والبلدان المصدرة العاملة بالاشتراك مع الهيئة عن اتخاذ

تدابير تستهدف احباط محاولات التسريب . ومن هذه التدابير الحظر الذي فرضته نيجيريا ، رسميا ، على استيراد البيمولين ، مستندة الى أحكام المادة ١٣ . وقد كان لهذا التدبير أثر ردي قوي .

٢٦ - وتلاحظ الهيئة بارتياح أن هناك بلدانا أخرى شديدة التعرض لهذا الخطر أخذت تستند بدورها الى المادة ١٣ لمنع الواردات غير المرغوب فيها . وتلزم أحكام هذه الفقرة البلدان المنتجة والمصدرة أن تضمن عدم تصدير أي من المؤثرات العقلية الى البلدان التي تحظر استيرادها . وتقوم الهيئة برصد الوضع والتحاور مع البلدان المنتجة والمصدرة للتثبت من اتخاذها للتدابير اللازمة لهذه الغاية ، كما انها تحث البلدان النامية على اعمال أحكام المادة ١٣ اذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد .

٢٧ - وفي جميع أنحاء العالم بلدان تطبق الآن التدابير الطوعية التي توصي بها الهيئة لتشديد المراقبة على المواد المدرجة في الجدول الثاني ؛ كما ان تسريب هذه المواد الى القنوات غير المشروعة أصبح أمرا نادرا بعد أن كان في وقت ما ، مصدر قلق خطير ، ولذا أوصت الهيئة بتطبيق تدابير طوعية مماثلة على مواد الجدولين الثالث والرابع . والهيئة تعرب عن ارتياحها لكون المجلس قد أيد توصياتها . ومن هذه التدابير واحد يتعلق بتوسيع نظام التقديرات المبسط الذي ثبتت منافع الجمة في حالة مواد الجدول الثاني . ويقضي هذا التدبير بأن ترسل الحكومات الى الهيئة تقديراتها السنوية لاحتياجاتها الطبية من هذه المواد ، لتقوم الهيئة بنشرها . فمن شأن ذلك أن يساعد البلدان المستوردة على ضمان توافق وارداتها مع احتياجاتها الفعلية ، وان يسهل على البلدان الصانعة والمصدرة اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع الصادرات غير المرغوب فيها ، والتخطيط للوصول ، في الصنع ، الى أحجام واقعية ، واجتناب الانتاج الزائد . وتبحث الفقرات ٥٦ الى ٧٢ ، أدناه ، هذه وغيرها من التدابير التي تدعو الحاجة الى اتخاذها لتعزيز المراقبة الدولية للمؤثرات العقلية .

٢٨ - والهيئة تشجع جميع البلدان على أن تعمل بتوصيات مؤتمر المفوضين الذي اعتمد اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، وبتوصيات المجلس والجمعية العامة ، فتطبق مؤقتا التدابير المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ريثما تدخل حيز النفاذ لديها . فتنفيذ أحكام المادة ١٢ ، المتعلقة بمراقبة السلائف ، سيعزز العمل الدولي المنسق الذي يستهدف الحد من الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية . وتلاحظ الهيئة بارتياح أن عددا من الحكومات قد شرع ، افراديا وجماعيا ، في اتخاذ خطوات ملموسة لمنع التسريب المتناول بالبحث في الفصل الثاني من هذا التقرير . وثمة تقرير منفصل ، مقدم من الهيئة الى اللجنة المعنية بتنفيذ أحكام المادة ١٢ ، يتضمن تحليلا أكثر تفصيلا للموضوع .

٢٩ - وتسفر تدابير الانفاذ ، في الوقت الحاضر ، عن ازدياد لا ينقطع في مضبوطات

المخدرات والمؤثرات العقلية والسلاف. (١) ويشير ازدياد المخزون من المخدرات المضبوطة مشاكل أمنية خطيرة تكشفها الحالات التي يعاد فيها تحويل هذه المخدرات الى السوق غير المشروعة . وأفضل ضمان للامن هو الائلاف السريع للعقاقير المخدرة بعد ضبطها . وتوصي الهيئة جميع البلدان باعتماد السياسة العامة المنصوص عليها في الفقرة ٥ من المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ . وتعترف هذه الفقرة نفسها بأن بعض البلدان قد يجد من الضروري الاحتفاظ بكميات من مضبوطات معينة ، يُشهد عليها حسب الاصول ، تحسبا لامكانية قبولها كدليل اثبات في الاجراءات القضائية .

٣٠ - وتنوي اللجنة ، وفقا للمسؤوليات العامة التي تلقىها عليها اتفاقيات سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٧١ وسنة ١٩٨٨ ، أن ترصد الاجراءات المتخذة من قبل الحكومات للوفاء بالالتزامات المترابطة المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات ، وأن تضمن تقاريرها السنوية المقبلة ما تتوصل اليه من نتائج ، حسب الاقتضاء .

٣١ - ولا يمكن تنفيذ أي من الاتفاقيات الثلاث بفعالية تامة ما لم تصبح جميع الدول أطرافا فيها وتنشط في تنفيذ التزاماتها . والهيئة تناشد جميع البلدان التي لم تنضم بعد الى الاتفاقيات الثلاث أن تنضم اليها جميعا دون مزيد من الابطاء . فالتقييد بهذه الاتفاقيات على نطاق العالم كله ، والتعاون الفعال على فرض المراقبة المحكمة اللازمة ، أمران أساسيان لتحقيق مكافحة دولية فعالة لزراعة العقاقير المخدرة ونتاجها وصنعها والاتجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة .

* * *

٣٢ - عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٥ ، أنشء ، في عام ١٩٩١ ، "برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات" ، الذي أدمجت فيه هياكل ووظائف أمانة الهيئة وشعبة المخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير . واتفقت الهيئة والمدير التنفيذي للبرنامج على الترتيبات الادارية المنقحة اللازم اتخاذها لتأمين الاستقلال التقني التام للهيئة في أدائها لوظائفها ؛ ووافق المجلس على هذه الترتيبات في قراره ١٤٨/١٩٩١ . وتأمل الهيئة أن يتخذ ، بسرعة ، ما يلزم من اجراءات ادارية اضافية لاتاحة اشتغال البرنامج بكامل طاقته . وتعلق الهيئة عظيم الأهمية على اتخاذ تدابير تسمح بتبسيط الشكليات وتعطي المدير التنفيذي للبرنامج حرية قصوى للاضطلاع ، دون ابطاء بمعالجة المسائل الادارية التي منها تعيين الموظفين الضروريين للبرنامج . ولم يكن المدير التنفيذي وحده هو الذي انشغل ، طوال شهور عديدة ، بالعملية اللازمة لبناء الهيكل الجديد ، بل انشغل معه فيها معظم الموظفين الفنيين الذين تضمهم وحدات مراقبة العقاقير المخدرة ، ومنها أمانة الهيئة . وتستلزم مشكلة مراقبة العقاقير ، بما لها من أبعاد ودينامية وخطورة على نطاق العالم كله ، الاسراع في استئناف الاضطلاع بأنشطة البرنامج بكامل طاقتها ، وتوسيع هذه الأنشطة .

٣٣ - وتلاحظ الهيئة أن التخطيط الحالي يفترض اجراء تخفيض هام في حجم أمانتها ، بالرغم من اتساع مسؤولياتها الذي كان قد دفعها الى طلب زيادة عدد موظفيها . ووفقا للترتيبات الادارية ، تنتظر الهيئة من الموظفين المعينين في مواقع أخرى من البرنامج أن يمدوها ، اذ تظلم بوظائفها ، بدعم تام يأتي في أوقاته المناسبة . لكنها ليست متأكدة من أن عدد موظفي أمانتها ، وهو عند حده الأدنى ، سيكفي لتمكين الوحدات التقنية من الاضطلاع بمسؤولياتها التي تشمل الاتصال اليومي بسلطات مراقبة العقاقير المخدرة لدى مختلف البلدان من أجل تزويدها بالمعلومات والمساعدة التي لا بد منها لتنفيذ المراقبات المنصوص عليها في الاتفاقيات توخيا لمنع تسريب المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الى قنوات الاتجار غير المشروع .

٣٤ - كما ان اتفاقيات سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٧١ وسنة ١٩٨٨ تسند الى الهيئة ولاية عامة تتمثل في رصد تنفيذ الحكومات لاحكام هذه المعاهدات ، واتخاذ المبادرة الى اجراء الحوارات والترويج لاتخاذ التدابير العلاجية اذا تعرضت أهداف المعاهدات للخطر . ومن المفهوم أن البرنامج سيزود الهيئة بالمساعدة اللازمة لتمكينها من الاستمرار في ممارسة الدبلوماسية الهادئة الرامية الى تشجيع التقيد بالمعاهدات . والهيئة والبرنامج يتداولان الآن في الطرائق الممكن اتباعها لتيسير هذا الترتيب ، وللاضطلاع ، بوجه عام ، باستحداث اجراءات ذات فائدة متبادلة . وتعتزم الهيئة أن تبدي تعاوننا تاما في هذا المسعى ، وتأمل أن يكون هذا النوع من النهج مجديا .

٣٥ - ويتسم التعاون المستمر والتام للحكومات مع الهيئة والبرنامج بأنه شرط مسبق جوهري لتمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بقيادة دولية فعالة ومن تنسيق العمل الرامي الى الحد من اساءة استعمال العقاقير المخدرة ، واجتثاث الانتاج غير المشروع وغير المراقب ، وقمع الاتجار غير المشروع ، وتعزيز المراقبة الدولية توخيا لمنع تسريب العقاقير المخدرة اللازمة للأغراض الطبية الى القنوات غير المشروعة . والهيئة تحث على هذا التعاون وعلى تزويد البرنامج بموارد وافية ومستديمة يتناسب قدرها مع الحجم الخطير لمشكلة العقاقير المخدرة . فبدون هذه الموارد ، يستحيل تلبية الطلبات المتزايدة والملحة التي ترد من البلدان للحصول على مساعدة تمس الحاجة الى تقديمها برعاية الأمم المتحدة .

ثانيا - اشتغال نظام المراقبة الدولية للعقاقير المخدرة

ألف - المخدرات

التعاون مع الحكومات

٣٦ - استمرت الهيئة في تلقي تعاون مرض اجمالا من الحكومات في جميع أنحاء العالم ، وقد قدم هذا التعاون بمعزل عن كون بلدان هذه الحكومات أطرافا في المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات أو لا . ولا يزال التعاون المستمر لجميع البلدان شرطا مسبقا جوهريا لفعالية المكافحة على النطاق العالمي . ويقتضي الحد الأدنى من هذا التعاون تزويد الهيئة بالمعلومات المطلوبة بموجب المعاهدات ، ولا يكون التعاون كاملا ما لم ترد الحكومات بسرعة على استفسارات الهيئة .

٣٧ - وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ لم تكن قد وردت أية معلومات احصائية عن عام ١٩٩٠ من البلدان التالية : بنغلاديش وجمهورية افريقيا الوسطى وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وسانت لوسيا والصومال وغابون وغامبيا وغينيا - بيساو وفييت نام وكمبوديا وليبيريا وموريتانيا . وبين هذه البلدان خمسة لم ترسل أية معلومات من هذا القبيل منذ سنتين وهي : سانت لوسيا وغامبيا وفييت نام وكمبوديا وليبيريا .

٣٨ - والمفترض في جميع البلدان المذكورة أعلاه ، باستثناء بضعة منها ، انها في وضع يسمح لها بتوفير البيانات الاحصائية المطلوبة ، التي لا بد منها لتمكين الهيئة من أداء الوظائف التي تنيطها بها المعاهدات . فاذا انعدمت هذه البيانات ، تعذر على الهيئة أن تجرى تحريات عن المحاولات التي يمكن القيام بها لتسريب العقاقير المخدرة الى القنوات غير المشروعة . لذا يتوجب على الحكومات التي تتخلف تكرارا عن تقديم المعلومات الاحصائية المطلوبة أن تدرك أن هذا النقص يشكل عقبة تحول دون بلوغ الفعالية المرجوة في نظام المراقبة الدولية للعقاقير المخدرة .

٣٩ - وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، كان هناك ١٢٤ بلدا و ١٢ اقليما قد زودت الهيئة ، عملا بأحكام الاتفاقية ، بتقديرات لاحتياجاتها المشروعة لعام ١٩٩٢ . ومما يشير قلق الهيئة أنها مضطرة الى تقرير الاحتياجات التقديرية بـ ٤٨ بلدا و ٤ أقاليم لم ترسل تقديراتها في الوقت المناسب . وفي عام ١٩٩١ قدمت الحكومات ما يزيد على ٦٢٠ تقديرا تكميليا أثبتتها الهيئة .

اشتغال نظام المراقبة ومنع تسريب العقاقير المخدرة الى قنوات الاتجار غير المشروع

٤٠ - تكون دقة المعلومات التي تقدمها الحكومات الى الهيئة رهنا بنوعية المراقبة

المنفذة على الصعيد الوطني . ولا تستطيع الحكومات أن تبعث بتقارير دقيقة الا اذا كانت تمارس مراقبة وافية للحركة المشروعة للعقاقير المخدرة في نطاق أقاليمها . وقد لاحظت الهيئة ، في معرض تحليل التضارب في البيانات الاحصائية التي تلقتها خلال السنوات الخمس الماضية ، أن هذه التقارير كثيرا ما تكشف أوجه ضعف في آلية المراقبة الداخلية ، وليس مجرد نقص في الانتباه أو الدراية لدى الموظفين المسؤولين عن اعداد البيانات لتقديمها الى الهيئة .

٤١ - ولا يزال أحد أوجه الضعف هذه يتمثل في انعدام التنسيق الفعال بين الدوائر المشتركة في عملية المراقبة على المستوى الوطني ، ولا سيما دوائر الصحة ومصالح الجمارك وأجهزة انفاذ القوانين . ومن الأمثلة على ذلك أن انعدام التنسيق الوافي بين مصلحة الجمارك والسلطة المركزية المسؤولة عن تقديم التقارير الى الهيئة يمنع هذه السلطة من أن تتلقى في الوقت المناسب ، ان تلقت على الاطلاق ، معلومات دقيقة عن الكميات المستوردة أو المصدرة . ويضاف الى ذلك أن هذا الوضع يعرقل اتمام المعاملات اللازمة لاعادة اجازات التصدير وفقا لما تقضي به الفقرة ٧ من المادة ٣١ من اتفاقية سنة ١٩٦١ . ونتيجة لذلك تعتمد السلطات المقدمة للتقارير ، في بعض الأحيان ، الى الاكتفاء بنقل الكميات المذكورة في شهادات الاستيراد واجازات التصدير على أنها واردات أو صادرات فعلية ، بصرف النظر عما اذا كان الانتقال المادي للشحنات قد تم أو لم يتم .

٤٢ - والى هذا الضعف نفسه في التنسيق على الصعيد الوطني يعود افتقار البيانات الاحصائية التي تتلقاها الهيئة من بعض البلدان الى معلومات عن العقاقير المخدرة المضبوطة . وفي العادة ، تتيح أجهزة انفاذ القوانين هذه المعلومات للسلطة التي تقدم التقارير الى الهيئة ؛ لكنها لا تفعل ذلك الا اذا وُجدت آلية للتنسيق . وقد ثبت ، نتيجة لذلك ، أن التنسيق المطلوب بموجب المادة ١٧ من اتفاقية سنة ١٩٦١ هو شرط مسبق يلزم أن تستوفيه الحكومات لتتمكن من الوفاء بفعالية بالتزامات تقديم التقارير التي تلقيها عليها المادة ٢٠ .

٤٣ - ومن أركان نظام المراقبة الدولية اجراء محدد في اتفاقية سنة ١٩٦١ ، يوجب على الحكومات تزويد الهيئة بتقديرات للاحتياجات الوطنية المشروعة من العقاقير المخدرة . وكثيرا ما تطلب الهيئة تعليل هذه التقديرات قبل أن تثبتها ، كما أنها تضع تقديرات للبلدان التي لا توفرها . وعندما تثبت الهيئة هذه التقديرات وتنشرها ، ينشأ الزام بحصر التجارة الدولية ، بمجملها ضمن الكميات المقررة . وينبغي للعديد من الحكومات أن ترتقي بالمنهجية التي تتبعها في التوصل الى تقديراتها كيما تعبر هذه بمزيد من الواقعية عن احتياجاتها الفعلية ؛ ذلك أن التزويد بتقديرات أدق يزيد من قدرة الهيئة ، ليس فقط على احكام تثبتها من وجود امدادات وافية من الأدوية اللازمة لتسكين الألم وتخفيف المعاناة ، بل كذلك على اجتناب الانتاج المفرط وتفادي

خطر التسريب . والهيئة منصرفة الآن الى اتخاذ التدابير اللازمة لدفع الحكومات الى تقديم تقديراتها متممة بمزيد من الواقعية .

٤٤ - وازاء ما ثبت اجمالا من أن نظامي التقديرات والتقارير الاحصائية ، المستنديين الى المعاهدات ، يطبقان على النطاق العالمي تطبيقا مرضيا ، لا يزال تسريب المخدرات الى القنوات غير المشروعة في التجارة الدولية في أدنى الحدود ، رغم كثرة الصفقات المنطوية على تسريبها . وكلما نشأت حالة محددة تتعلق بمحاولة تسريب ، تبادر الهيئة الى التشاور مع البلدان المعنية المستوردة والمنتجة/المصدرة على السواء ، والى اتخاذ الاجراء اللازم لمعالجة الوضع . ومن الحالات التي تشهد بذلك محاولات تجار المخدرات تهريب المورفين والبثيدين الى نيجيريا باستخدام مستندات استيراد مزورة . وقد أوصت الهيئة باتخاذ تدابير محددة يحتمل لها ، استنادا الى كيفية تطبيقها حاليا ، أن تحبط هذه المحاولات وتمنع التسريب .

٤٥ - ومن الضروري ، في الكثير من البلدان النامية ، تحسين المراقبة على البيع بالتجزئة لمنع اساءة الاستعمال التي يؤدي اليها عدم مراقبة الحصول على العقاقير المخدرة . فهذه البلدان تفتقر أحيانا الى أنظمة تخضع لها الوصفات الطبية ، كما ان الصيدليات لا تفتش فيها ولا مفر من أن تظل المراقبات المفروضة على المستوى الوطني عديمة الفعالية ، وأن تقصر عن استيفاء شروط المعاهدات ، اذا لم تكن شاملة ومطبقة فعليا . والهيئة تتحاور باستمرار مع الحكومات المعنية بقصد تشجيعها على اعتماد هذه المراقبة وتنفيذها .

استمرار مضغ أوراق الكوكا

٤٦ - تجيز المادة ٤٩ من اتفاقية سنة ١٩٦١ لكل دولة تنضم الى الاتفاقية ويكون مضغ أوراق الكوكا ممارسا لديها منذ القدم أن تحتفظ ، عند الانضمام ، بالحق في السماح بهذه الممارسة لمدة أقصاها ٢٥ عاما ، على أن تحظرها بانقضاء هذه المدة . ولكن هذا التحفظ يخضع لقيود محددة منها ، خصوصا ، الالتزام بتزويد الهيئة بتقديرات مستقلة وتقارير احصائية تتعلق بمضغ الكوكا .

٤٧ - والأرجنتين هي الدولة الوحيدة التي أبدت هذا التحفظ عند تصديقها على الاتفاقية ، وأباحق مضغ الكوكا على هذا الأساس ؛ لكن حكومتها أفادت الهيئة في عام ١٩٧٨ ، بتحريمها مضغ الكوكا ، وأخطرت الأمين العام ، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، بسحبها ذلك التحفظ .

٤٨ - ولم تبد بوليفيا وبيرو ، حيث يندرج مضغ الكوكا ضمن التقاليد أيضا ، أي تحفظ من هذا القبيل عند انضمامهما الى الاتفاقية . وعلى الرغم من أنه يتعذر تطبيق أحكام

المادة ٤٩ على هاتين الدولتين بصورة رسمية ، فالهيئة تطلب وتنشر ، في الواقع ، ما يحتاج لها من كل تقديرات وبيانات احصائية تتعلق بمضغ الكوكا في هذين البلدين .

٤٩ - وكما أوضحت الهيئة في تقريرها عن عام ١٩٨٩ ، انقضت ، في شهر كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٩ فترة ال ٢٥ سنة الانتقالية المسموح بها قبل حظر مضغ الكوكا . لكن جهود التصدي لهذه العادة في بوليفيا وبيرو لم تسفر ، فيما يبدو ، عن أثر يذكر . والهيئة تدرك هول الصعوبات التي يواجهها هذان البلدان ؛ كما أنها تسلم بأن الزراعة الواسعة النطاق وغير المشروعة لشجيرات الكوكا ، مقترنة باعتبارات ذات طابع اقتصادي - اجتماعي وثقافي ، تضعف من قدرات هاتين الحكومتين على الوفاء بالتزاماتهما التعاهدية . وهي ماضية في استعراض مسألة المضغ التقليدي لاوراق الكوكا ضمن اطار الاحكام التعاهدية ذات الصلة .

باء - المؤثرات العقلية

التعاون مع الحكومات

٥٠ - وفقا لاحكام المادة ١٦ من اتفاقية سنة ١٩٧١ ، تقدم الى الهيئة سنويا تقارير عن صنع المؤثرات العقلية والاتجار بها ، من عدد يزيد على ١٤٠ بلدا من الاطراف وغير الاطراف في الاتفاقية . وتبين هذه التقارير الطريقة التي تنفذ بها الحكومات أحكام اتفاقية سنة ١٩٧١ فضلا عن توصيات الهيئة وقرارات المجلس من أجل دعم المراقبة الدولية . ويوجز جدول نشر في الجزء الاول من التقرير التقني للهيئة بشأن المؤثرات العقلية الشكل الذي قدمت به الحكومات البيانات الى الهيئة .

٥١ - ويتسنى للهيئة ، بفضل الاحصائيات التي تقدمها الحكومات ، رصد حركة هذه المواد . ويطلب الى الحكومات بصورة منتظمة أن تتحرى حالات التضارب في البيانات التي يكشفها تحليل الهيئة . وعن طريق هذا النظام للتحريات تمكنت الهيئة من مساعدة الحكومات على ترشيد نظمها الوطنية للمراقبة فتتعرف بذلك على الاشخاص والشركات التي لا تحترم التشريعات الوطنية وتكتشف تسريب المؤثرات العقلية من الصنع والاتجار المشروع الى قنوات غير مشروعة .

٥٢ - وعلى الرغم من أن الامتثال لمقتضيات الابلاغ بموجب اتفاقية سنة ١٩٧١ يبعث على الرضا الآن بوجه عام ، فان الهيئة تلاحظ مع القلق أن بعض الاطراف في الاتفاقية لا تقوم حتى الآن بتقديم تقارير سنوية بانتظام وأن هذا قد يبين وجود أوجه قصور في نظم الرقابة الوطنية . ولم تقم البلدان الاطراف التالية بتقديم تقارير سنوية في السنتين الماضيتين وهي : البرازيل وبربادوس وبيرو والجماهيرية العربية الليبية وغابون وغانا وغرينادا والكامبيرون وموريتانيا . وتقوم الهيئة بتحليل هذا الوضع بالنسبة لكل بلد على حدة ، وتتخذ تدابير للتشجيع على الابلاغ بشكل منتظم وفي حينه المناسب .

٥٣ - وبالإضافة الى ذلك ، لم تقم عدة أطراف بعد بتنفيذ الضوابط المطلوبة بشأن بعض المؤثرات العقلية . وعندما يكون تعاون البلدان قاصرا باستمرار ، تحيط الهيئة الاطراف الاخرى علما بهذا الوضع ، وتطلب من البلدان المصنعة والمصدرة أن تفحص بدقة وعناية جميع الطلبات التي قد تقدمها بلدان من هذا القبيل . وتعرض الهيئة أيضا مساعدتها فيما يتعلق بالتحقق من صحة طلبات الاستيراد . فضلا عن ذلك ، عندما تعجز البلدان بصورة متكررة عن الاجابة على الاستفسارات بشأن طلبات استيراد مشبوهة ، تنصح الهيئة البلدان المصنعة والمصدرة بارجاء تصدير المؤثرات العقلية الى هذه البلدان حتى تتلقى من الهيئة تصريحا في هذا الخصوص .

٥٤ - وتنوّه الهيئة مع الارتياح بأن بعض الحكومات قد حسنت ضوابط الرقابة على المؤثرات العقلية عن طريق زيادة الجهود التي تبذلها داخل اداراتها و/أو بعد قيام الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بتدريب الموظفين المسؤولين عن المراقبة .

٥٥ - وحسبما ذكر أعلاه ، تقوم معظم الدول التي لم تنضم بعد كأطراف الى اتفاقية سنة ١٩٧١ بالتعاون مع الهيئة . ومع ذلك ، فمما يدعو الى القلق أن بعض البلدان المصنعة والمصدرة الرئيسية ، التي لم تنضم بعد للاتفاقية لا تقوم حتى الآن بمراقبة التجارة الدولية في معظم المؤثرات العقلية ، مما يؤثر على فعالية ضوابط المراقبة في البلدان المستوردة وفي جميع أرجاء العالم . والهيئة تحث هذه البلدان ، وبخاصة اسرائيل وايرلندا وبلجيكا وسويسرا والنمسا وهولندا ، على الانضمام كأعضاء في اتفاقية سنة ١٩٧١ دون تباطؤ . ويجب عليها على أية حال أن تبلغ الهيئة بصادراتها بغية سد الشغرات في نظام المراقبة الدولية .

عمل نظام المراقبة ومنع تسريب العقاقير المخدرة الى الاتجار غير المشروع

٥٦ - أعربت الهيئة في تقريرها الماضي عن قلقها إزاء تسريب كميات ضخمة من المؤثرات العقلية ، خصوصا بواسطة شركات وأشخاص عديمي الضمير في أوروبا ، الى قنوات غير مشروعة في مناطق من افريقيا وآسيا ، مما شجع على ادمان المخدرات وظهور مشاكل أخرى تتعلق بالصحة العامة . وكانت مادة البمولين من المواد التي تكرر تسريبها ، وهي مادة تخضع للمراقبة في اطار الجدول الرابع . وقد ثبت الآن انه تم ، خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، تسريب ما يزيد على ١ ٠٠٠ مليون قرص من هذه المادة المنشطة من عدد من البلدان الأوروبية الى نيجيريا وحدها .

٥٧ - على أن الهيئة تنوّه مع الارتياح بأنه نتيجة لتعاونها الوثيق مع السلطات الوطنية المعنية ، اتخذت البلدان المصدرة وكذلك نيجيريا تدابير للحيلولة دون تسريب كميات كبيرة أخرى من البمولين . وقد كان لأشعار نيجيريا الذي أرسلته عملا بأحكام المادة ١٣ ، بحظر استيراد البمولين الى البلد ، تأثير رادع قوي .

٥٨ - واستجابة لتوصيات الهيئة ، انتفعت بلدان أخرى أيضا من أحكام المادة ١٣ لحماية نفسها من الواردات غير المرغوبة . وحتى الآن حظرت عشرون حكومة ٥٩ مادة مختلفة من المؤثرات العقلية ومستحضراتها . وتقوم الهيئة بنشر التفاصيل في القائمة الخضراء ، وتنتظر اللجنة أن تقوم جميع الحكومات ، على نحو ما تقتضيه المادة ١٣ ، أن تتحقق من عدم تصدير أي من المواد المعنية المؤثرة عقليا الى البلدان التي أرسلت إشعارات . وجميع البلدان المصنعة والمصدرة لم تتخذ بعد تدابير كافية لحظر هذه الصادرات . وتقوم الهيئة برصد الوضع وتشعر في اجراء حوار مع البلدان المعنية بهدف تعزيز الاجراءات العلاجية .

٥٩ - وكان لعمليات التسريب الواسعة النطاق الى القنوات غير المشروعة وعجز الحكومات عن منع عمليات التسريب هذه بواسطة آليات مراقبة التجارة الدولية المنصوص عليها في اتفاقية سنة ١٩٧١ ، أن دفعت الهيئة منذ عدة سنوات الى التوصية بتوسيع نطاق نظام تراخيص الاستيراد/التصدير ليشمل المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع . وقد أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه المقترحات بالقرارين ١٥/١٩٨٥ و ٣٠/١٩٨٧ ، ويقوم حاليا ما يزيد على ٧٠ حكومة بتطبيق هذه التدابير على معظم المواد .

٦٠ - ومن الاهمية بمكان أن تقوم جميع البلدان المصدرة للمؤثرات العقلية بتطبيق هذه التدابير . ويجب على السلطات المختصة بالصحة في عدد من البلدان المستوردة أيضا أن تقوم بتحسين آلياتها للمراقبة . وينبغي ألا تستند فحسب في مراقبتها وابلاغها الى المستندات الواردة من البلدان المصدرة ، بل أن تقوم بالاحرى برصد وارداتها بصورة منتظمة . ومن شأن هذه الاجراءات ، التي تتخذ بالتعاون مع مصلحة الجمارك ، أن تسمح فحسب باستيراد شحنات موجهة الى مستوردين معروفين مرخص لهم بمزاولة المهنة . وينبغي تسجيل البيانات الخاصة بالواردات الفعلية والابلاغ عنها .

٦١ - وبيئت الخبرات المستمدة خلال الثمانينات من آليات مراقبة التجارة الدولية فيما يتعلق بالمواد المدرجة في الجدول الثاني أنه في حين أن تنفيذ نظام تراخيص الاستيراد/التصدير قد خفض حالات التسريب ، فيلزم المضي في تعزيز آليات المراقبة عن طريق الاخذ بنظام طوعي مبسط للتقدير . وتقوم الآن بلدان في جميع أرجاء العالم بتطبيق تدابير المراقبة ، وقد أضحى تسريب هذه المواد الى الاتجار غير المشروع نادرا . وفي ضوء هذا النجاح ، أوصت الهيئة بأن تعمل الحكومات على توسيع نطاق نظام التقدير المبسط ليشمل المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع واخطار الهيئة بتقديراتها لكي تنشرها . وفي لجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أبدت حكومات تأييدها لتعزيز الرقابة على التجارة الدولية في المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع ، واعتمد المجلس القرار ٤٤/١٩٩١ مؤيدا الاجراءات التي أوصت بها الهيئة . وستساعد تقديرات الحكومات للاحتياجات الطبية السنوية للبلدان المستوردة على التيقن من أن الواردات تتوافق مع الاحتياجات الطبية الفعلية كما

تيسر الإجراءات التي تتخذها البلدان المصدرة والمصدرة لمنع الصادرات غير المرغوبة فضلا عن وضع خطة لمنع كميات واقعية وتجنب الانتاج الزائد عن الحد .

٦٢ - ويتطلب السير الفعال لنظام المراقبة الدولية للمؤثرات العقلية تدفقا مستمرا وفوريا للبلغات بين السلطات الوطنية والهيئة . وقد دأب عدد من سلطات البلدان المستوردة على التماس تدخل الهيئة بشكل منتظم عند تلقي مستندات استيراد غير مألوفة أو طلبات مشتبه فيها . وقد أدت هذه المشاورات الى اكتشاف محاولات للتسريب الى قنوات غير مشروعة ومنعها .

٦٣ - وقد تدخلت الهيئة في عدد من محاولات تسريب الميثاكوالون والسيكوباربيتال والفينيتيلين من الصنع والاتجار المشروعين في أوروبا الى افريقيا بالدرجة الأولى . وآليات مراقبة هذه المواد راسخة الأركان وتضطلع بوظائفها على نحو مرض وقلما تحدث الآن عمليات تسريب فعلية لهذه المواد من التجارة الدولية الى قنوات غير مشروعة .

٦٤ - ولتوضيح هذه النقطة تجدر الإشارة الى أن السلطات النيجيرية قد صادرت في عام ١٩٩١ ، ١٩٩٣ مليون قرص من السيكوباربيتال طلب من سويسرا توريدها وقبضت على المهربين . وقررت السلطات الوطنية المعنية ألا تعترض سبيل صفقة مشبوهة بل أن تقوم بدلا من ذلك برصدها عن كثب بالتعاون مع الهيئة . وأسفر ذلك عن اتخاذ اجراء تنفيذ ناجح ووقف عمليات التهريب .

٦٥ - وقد لفتت الهيئة انتباه الحكومات مرارا وتكرارا الى الخطر الكامن المتعلق بتسريب المؤثرات العقلية في بلدان لا تعمل فيها آليات المراقبة على نحو ملائم . وقد لوحظ أن بعض المهربين يحولون أنشطتهم المتعلقة بالتسريب الى بلدان يمكن فيها تسريب المخدرات الى الاتجار غير المشروع نظرا لعدم خضوع الصادرات للمراقبة . ويظل هذا التهريب دون اكتشاف في أغلب الأحيان . ويفلت المهربون من العقاب ، حتى عندما تكون هويتهم معروفة . وثمة ضرورة ملحة الى تعديل التشريعات الوطنية .

٦٦ - وفي عدد من البلدان المصدرة ، لا يخضع صنع العقاقير الموجهة الى بلدان أخرى لنفس الرقابة المشددة المفروضة على الصنع الموجه للسوق المحلي . وينبغي للحكومات البلدان المستوردة الانتفاع ، عند الاقتضاء ، بنظام منظمة الصحة العالمية الخاص بالتصديق الشهادات وبموجبه يمكنها الحصول على ضمان بالنوعية وبيان بوضع اصدار التراخيص السائد في البلد المصدر قبل الترخيص بالاستيراد وتسويق العقاقير .

٦٧ - وينبغي للحكومات أيضا أن تتيقن من أن المنتجات المحتوية على مواد مؤثرة على العقل لا تسمى أو تغلف بشكل "يشابه" العقاقير المخدرة التي يساء استعمالها . وعلى سبيل المثال ، فان كميات كبيرة من الاقراص المحتوية على مادة منشطة لا تخضع للمراقبة الدولية صنعت في بلغاريا وتم استيرادها الى غرب افريقيا عن طريق توغو

أساسا . ويسمى هذا العقار "أسيد اسيتيل ساليسيليك امفيتامين" وعرض هذا العقار للتداول في علبة معبأة ومغلقة بنفس شكل أقراص امفيتامين الأسبرين حيث سربت الى قنوات غير مشروعة في غرب افريقيا في بداية الثمانينات . وعلى أثر تدخل الأمانة بالنيابة عن الهيئة ، حظرت سلطات توغو المرور العابر لهذا العقار ، بينما أمرت سلطات بلغاريا بوقف تصديره .

٦٨ - وواصلت شركات وأفراد ممن لا ضمير لهم استغلال قصور نظم المراقبة التشريعية والإدارية في بعض البلدان لصنع المواد المؤثرة عقليا الموجهة الى أسواق غير مشروعة . وفي إحدى الحالات الأخيرة ، صدرت كميات كبيرة من إحدى السلائق من بلد أوروبي الى بلد من بلدان أمريكا اللاتينية درج على صنع مادة المدمما MDMA ، وهي من المؤثرات العقلية المدرجة في الجدول الأول . وسجل العقار المنتج في شكل أقراص في وزارة الصحة باعتباره حبوب دواء لعلاج السمنة وصدر الى أمريكا الشمالية ، حيث عرض في السوق غير المشروع باسم "النشوة" "ecstasy" . وقد تكون بلدان نامية أخرى هدفا لخطط مماثلة ، ولذلك ينبغي لها توخي الحذر . وينبغي للبلدان النامية التي لا تتجاوز قدرات كافية للبحوث ألا تقوم بتسجيل المنتجات المحتوية على مؤثرات عقلية إلا اذا تأكدت من اجراء البحوث المتعلقة بخواص الأدوية وثبوت صلاحيتها للتسجيل في بلد آخر .

٦٩ - وقد أقدم عدد من البلدان المصنعة والمصدرة مؤخرا بتحسين مراقبتها للمؤثرات العقلية والإبلاغ عنها . على أن البيانات المتعلقة بالصادرات التي قدمتها الى الهيئة توضح أن الرقابة قاصرة في بعض البلدان المستوردة . وقد أسهم هذا في توفر المؤثرات العقلية في الاتجار غير المشروع . وتعرض هذه العقاقير للبيع أيضا في الأسواق الجائلة في البلدان الأفريقية مما يربط حتما عواقب صحية خطيرة بالنسبة لقطاعات عريضة من السكان . وهناك حاجة ملحة الى اتخاذ البلدان المعنية اجراءات للمكافحة . ويمكن للبلدان المصدرة تقديم المساعدة في هذا الصدد عن طريق الرصد الصارم للصادرات . وسوف تستمر الهيئة في التعاون مع الحكومات في هذا المسعى .

٧٠ - وقد تبين من تقييم الهيئة للبيانات الاحصائية التي قدمتها الحكومات أن الاحتياجات الطبية من الأمفيتامينات انخفضت بصورة مطردة خلال الثمانينات . ومع ذلك ، فلا تزال كميات كبيرة تستخدم في صنع مواد منشطة أخرى . وظلت مخزونات الفينيتيلين المحتجزة في ألمانيا وسويسرا وأسبانيا عند المستوى المفرط الذي يتجاوز ثلاثة أطنان . ومن الضروري أن تتخذ هذه البلدان اجراءات بحيث يتوافق العرض مع الاحتياجات الطبية الفعلية . ويجري في سويسرا ائتلاف جميع المخزونات المتراكمة ومن ثم ينتهي خطر تسريبها الى قنوات غير مشروعة . وينبغي لغيرها من البلدان أن تحذو حذوها وتتلف المخزون الزائد عن الحاجة .

٧١ - ويسر الهيئة أن تنوّه بتقلص مخزونات الميثاكوالون في جميع أرجاء العالم الى مستوى يتناسب مع الاحتياجات الطبية .

٧٢ - وبالأستناد الى البيانات الاحصائية التي قدمتها الحكومات ، نشرت الهيئة مستويات الاستهلاك بجرعات يومية محددة بالنسبة لمجموعات المؤثرات العقلية لكل بلد على حدة . وقد ترغب الحكومات في دراسة البيانات المنشورة لكي تتبين أوجه القصور في النظم الوطنية للمراقبة والابلاغ وكذلك الوصفات الطبية المفرطة لفئات معينة من العقاقير .

جيم - المواد التي يشيع استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية

التعاون مع الحكومات

٧٣ - أرسلت الهيئة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ أول استبيان الى الحكومات تطلب فيه بمقتضى المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، معلومات عن المواد التي يكثُر استخدامها في الانتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية . وقدم ما مجموعه ٩٦ بلدا وإقليما معلومات عن سنة ١٩٨٩ ، وهو ما يمثل نصف مجموع عدد البلدان والأقاليم . ورحبت الهيئة في تقريرها عن عام ١٩٩٠ بالاستجابة الفورية من جانب تلك الحكومات .

٧٤ - وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، قدم المعلومات المطلوبة عن سنة ١٩٩٠ ما مجموعه ٨٦ بلدان وإقليما . بيد أنه لم يقدم بيانات سوى ما لا يقل عن نصف الدول الاطراف في اتفاقية سنة ١٩٨٨ البالغ عددها ٥٠ دولة . وتحث الهيئة الحكومات المعنية على ضمان التنسيق الملائم بين الجهات الادارية المختصة وعلى اتخاذ كافة الخطوات اللازمة التي تكفل ابلاغ الهيئة على نحو عاجل والامتنال التام لاتفاقية سنة ١٩٨٨ .

سريان نظام الرقابة ومنع تسريب العقاقير المخدرة الى الاتجار غير المشروع

٧٥ - يقتضى التنفيذ الفعلي لاحكام اتفاقية سنة ١٩٨٨ فيما يخص منع تسريب السلائف^(١) أن تتخذ الحكومات تدابير عملية للرقابة . ومنذ نشر تقرير الهيئة عن عام ١٩٩٠ ، اتخذت بعض الحكومات بشكل جماعي عددا من الخطوات الاضافية . ومن هذه الخطوات الهامة انشاء مجموعة البلدان الصناعية السبع فرقة العمل للاجراءات الخاصة بالكيمياويات من أجل التوصية بالاجراءات الفعالة التي تكفل عدم تسريب السلائف من التجارة المشروعة لاستخدامها في الانتاج غير المشروع للعقاقير المخدرة . وقد اشتركت الهيئة في أعمال فرقة العمل عن طريق أمانتها . وينبغي للمجتمع الدولي أن يولى اعتبارا جديا لتدابير المراقبة الملموسة والشاملة التي أوصت بها فرقة العمل للاجراءات الخاصة بالكيمياويات . ذلك أن تطبيقها تطبيقا تاما من جانب الحكومات من شأنه أن يسمح باحراز تقدم ذي شأن لمنع التسريب .

٧٦ - وتقتضى تدابير فرقة العمل بتوخي الحذر من جانب المتعهدين التجاريين ؛

والرقابة الادارية بالاستناد الى تسجيل الطلبات والصفقات ؛ وتسجيل/ترخيص المتعهدين التجاريين ؛ وتراخيص التصدير والاستيراد . وتناقش التدابير في تقرير الهيئة المستقل المقدم الى لجنة المخدرات بشأن انفاذ المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ .

٧٧ - ويجرى عقد عدد من اجتماعات العمل أيضا بالتعاون مع الهيئة وغيرها من الهيئات الدولية بهدف انشاء آليات في جميع أرجاء العالم لمنع تسريب السلأف . وتحقيقا لهذه الغاية ، تحث الهيئة جميع الحكومات على أن تستبين ، على وجه الاستعجال ، السلطات الوطنية المسؤولة عن انفاذ أحكام المادة ١٢ وافادة الهيئة بأسمائها الرسمية ووظائفها المحددة ، وأسماء موظفي الاتصال الرسميين وعناوينهم . وتطلب الهيئة أيضا الى جميع الحكومات أن تفيدها بالتدابير الرقابية الفعلية التي يجري تطبيقها حاليا أو يعتزم تطبيقها لكي يتسنى ابلاغ البلدان الاخرى بهذه المعلومات .

٧٨ - وفي هذا الخصوص ، تنوّه الهيئة مع الارتياح بأن لجنة الاتحادات الاوروبية قد لفتت انتباه بعض البلدان التي يجري فيها صنع العقاقير المخدرة بصورة غير مشروعة الى لائحة الاتحاد الاقتصادي الاوروبي^(٢) ، التي تكفل ، فيما تكفل ، آلية للاشعار السابق للتصدير بشأن المواد المدرجة في الجدولين الاول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ . وترحب الهيئة بهذه المبادرة ، وتلاحظ أنها تتجاوز مقتضيات الاتفاقية وتسمح بمراقبة أشمل . ويمكن للبلدان التي يجري فيها صنع العقاقير المخدرة سرا أن تساعد المجتمع الدولي بالاستفادة الفورية من تلك الآلية ، بالاضافة الى الانتفاع بالحكم المماثل الذي تقضي به المادة ١٢ .

٧٩ - وبصدد الانشطة المتصلة بامكانية ادخال تعديلات على نطاق المراقبة على النحو المنصوص عليه في المادة ١٢ ، عقدت الهيئة اجتماعا تحضيريا لفريق الخبراء الاستشاري التابع لها في عام ١٩٩١ . وفي تموز/يوليه ١٩٩١ قامت حكومة الولايات المتحدة أيضا بالنيابة عن البلدان المشتركة في فرقة العمل للاجراءات الخاصة بالكيماويات ، بارسال اشعار الى الامين العام عملا بأحكام المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، اقترحت فيه اضافة عشر مواد الى الجدول الاول أو الثاني . واستجابة لذلك ، قررت الهيئة عقد اجتماع آخر لفريق الخبراء الاستشاري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ للمساعدة في تقييم تلك المواد . وبالاضافة الى ذلك ، تتخذ الهيئة اجراءات لحفز الحكومات على تقديم البيانات اللازمة لعملية التقييم . وقررت كذلك عقد دورة استثنائية للهيئة ذاتها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . وستدرج نتائج تقييم الهيئة للمواد موضع البحث في تقريرها الى الدورة الخامسة والثلاثين للجنة المخدرات بشأن تنفيذ المادة ١٢ .

٨٠ - وفي هذا الخصوص ، تلاحظ الهيئة أنه لم يكن من الممكن عقد اجتماعات فريق الخبراء الاستشاري التابع لها في عام ١٩٩١ الا بمساهمات مالية خاصة قدمتها المانيا وسويسرا . وتكرر الهيئة أنها تحتاج لمثل هذه الخبرة الفنية الخاصة على أساس

متواصل على نفس المنوال مثل احتياج منظمة الصحة العالمية الى مهام تقييم معاملة بمقتضى اتفاقيتي سنة ١٩٦١ و ١٩٧١ . وبالتالي ، تتوقع الهيئة أن تدرج في المستقبل في الميزانية العادية الموارد المالية اللازمة للمهام المستندة الى المعاهدات . وللسبب نفسه ، تشدد على ضرورة توفير عدد كاف ومدرّب من الموظفين بصفة دائمة ليتسنى للهيئة الوفاء على نحو فعال بمهامها الخاصة بالرصد والتقييم بمقتضى المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ .

دال - طلب وعرض المستحضرات الأفيونية لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية

٨١ - بلغ اجمالي الاستهلاك السنوي لمستحضرات الأفيون قرابة ٢٠٠ طن من مكافئ المورفين في عام ١٩٩١ ، وهو آخر عام تتوفر بشأنه معلومات احصائية كاملة : ومن هذه الكمية ، ظل الكودايين يستأثر بالجزء الأكبر منها ، اذ بلغ مجموع نصيبه ١٦٠ طناً من مكافئ المورفين ، حيث ظل عند ذلك المستوى تقريباً لعقدين من الزمان . واستمر استهلاك ثنائي هيدروكسيد الكودايين في الزيادة بوجه عام حيث بلغ ١٩ طناً من مكافئ المورفين في عام ١٩٩٠ ، وهو أعلى مستوى سنوي أبلغ عنه حتى الآن . كما استمر استهلاك المورفين في الزيادة فبلغ قرابة سبعة أطنان في عام ١٩٩٠ ، وذلك بسبب تزايد استخدام هذا العقار المسكن في علاج المرضى بالسرطان عن طريق التناول بالفم ، الأمر الذي يتطلب كميات أكبر من المورفين عما يتطلبه استخدامه عن طريق الحقن . وعلى النقيض من ذلك ، لوحظ في عام ١٩٩٠ اتجاه هابط في استهلاك الفولكودين وإثيل المورفين ومستحضرات الأفيون . وانخفض استهلاك الفولكودين للسنة الرابعة على التوالي ، حيث لم يستهلك سوى ستة أطنان . أما إثيل المورفين ، فقد تقلص استهلاكه الى أربعة أطنان من مكافئ المورفين . ولم يتجاوز استهلاك مستحضرات الأفيون ١٥ طناً من مكافئ المورفين . ويرجح في الأجل المتوسط أن يظل الاستهلاك السنوي المسقط لمختلف المواد الأفيونية على مستواه الحالي البالغ ٢٠٠ طن من مكافئ المورفين .

٨٢ - وخلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ ، هبط الاستهلاك العالمي السنوي من المواد الخام الأفيونية بوجه عام ، مما أسهم في الحفاظ على التوازن بين الانتاج العالمي من المواد الخام الأفيونية والاستهلاك الاجمالي لمستحضرات الأفيون . وابتداء من عام ١٩٨٦ الى عام ١٩٩٠ ، نقص اجمالي الانتاج السنوي للمواد الأفيونية عن الاستهلاك العالمي بمقدار ٤٠ طناً ، مما ساعد على تقليص المخزونات الزائدة من المواد الخام . واستناداً الى المعلومات المتوفرة لدى الهيئة ، يرجح أن يستمر هذا الاتجاه طوال عام ١٩٩١ على الأقل . وابتداء من عام ١٩٩٢ ، من المتوقع أن تبين الأرقام المسقطة أن الانتاج العالمي لمواد الأفيون الخام قد لا يقل عن الاستهلاك العالمي للمواد الأفيونية . وينبغي الحفاظ على توازن نسبي بين الانتاج والاستهلاك ، بحيث يتماثل مع الوضع الذي كان سائداً خلال النصف الأول من الثمانينات .

٨٣ - ونتيجة لسوء المحصول ، انخفضت بقدر أكبر في عام ١٩٩٠ مخزونات مراكز قش الخشخاش الموجودة في استراليا وتركيا . واستوردت استراليا من الهند خمسة أطنان من الأفيون لتلبية احتياجاتها التصديرية لذلك العام . أما تركيا ، وهي المورد العالمي الرئيسي الآخر لمراكز قش الخشخاش ، فقد صدرت كمية أقل من المراكز في عام ١٩٩٠ . واستنادا الى معلومات حديثة ، استنفدت مخزونات قش الخشخاش ويتوقع حدوث نقص في امدادات هذه المادة الخام في عام ١٩٩١ .

٨٤ - وانخفضت المخزونات التي تحتفظ بها الهند الى ١ ٩٢٢ طنا في عام ١٩٩٠ ، مما يمثل استهلاك سنة واحدة . وخلال ذلك العام ، زادت صادرات الأفيون زيادة كبيرة بحيث بلغت ٦٨٥ طنا بالمقارنة مع ٣٩٧ طنا في عام ١٩٨٩ . واستوردت الولايات المتحدة زهاء ٣٦٣ طنا ، مما يمثل زيادة قدرها ٥١ في المائة على المتوسط السنوي للفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٩ . أما المملكة المتحدة فقد استوردت ٨٠ طنا ، وبذا عكست الاتجاه الهابط الذي بدأ في عام ١٩٨٨ عندما كانت تستورد ٤٠ طنا . وزادت اليابان من وارداتها الى ٦٢ طنا . واستورد الاتحاد السوفياتي ١٠٠ طن ، أي أنه استورد كميات تقل بمقدار ٥٠ طنا عن السنوات السابقة . وبلغت واردات فرنسا ١٧ طنا ، أي نفس مستوى الكمية المستوردة في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ تقريبا .

٨٥ - وعلى نحو ما ذكر في التقارير السابقة ، ينبغي لجميع البلدان المنتجة أن تمتنع عن زيادة المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون الى أن تستنفد المخزونات العالمية الزائدة من المواد الخام .

٨٦ - وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في قراره ٣١/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٠ و ٤٣/١٩٩١ المؤرخ في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، الى الهيئة اعطاء الأولوية لرصد تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الخاص الذي أصدرته الهيئة في عام ١٩٨٩ بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية . ومن ثم ، تدأب الهيئة بصورة منتظمة على استعراض الأساليب التي تستخدمها الحكومات في تقييم احتياجاتها المحلية من المواد الأفيونية ، بفرض التوصية بادخال تحسينات ، وكذلك تقديم المساعدة في وضع مبادئ توجيهية لتقدير الاحتياجات الطبية من المواد الأفيونية . وتقوم الهيئة الآن بتحليل الاجابات الواردة من الحكومات بخصوص الخطوات التي اتخذتها أو تعتزم اتخاذها من أجل الاستجابة للتوصيات الواردة في الفقرة ٤٩ من التقرير الخاص .

٨٧ - وواصلت الهيئة ، خلال عام ١٩٩١ ، تعاونها الوثيق مع منظمة الصحة العالمية . ومن أمثلة هذا التعاون اشتراك ممثل عن منظمة الصحة العالمية في الحلقة الدراسية التدريبية التي عقدتها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في بكين ، الصين ، لمديري شؤون مراقبة العقاقير المخدرة في المنطقة الآسيوية . واستكشفت الهيئة أيضا امكانية زيادة التعاون مع مسؤولي المنظمات الدولية الحكومية الاقليمية فضلا عن غيرها من هيئات منظومة الامم المتحدة التي تشمل برامجها مسألة التشجيع على الاستخدام الرشيد

للمواد الأفيونية ، وبخاصة الكودايين والمورفين وهما من المواد المدرجة في قائمة منظمة الصحة العالمية للعقاقير الأساسية .

٨٨ - ومن أجل مساعدة الحكومات ، نشرت الهيئة في عام ١٩٨١ دراسة مفصلة عن مسألة العرض والطلب . واستكملت هذه الدراسة بعد ذلك بتقريرين خاصين . ولعل من المستصوب أن تقوم الهيئة في وقت مناسب بالاطلاع بدراسة جديدة واسعة المدى ، وأن تتشاور في هذا الخصوص مع البلدان المنتجة للمواد الخام وكذلك مع البلدان المصنعة للمواد الأفيونية والبلدان المستهلكة الرئيسية . وتتمثل إحدى غايات هذه الدراسة في وضع إسقاطات لعدة سنوات مقبلة عن الاحتياجات العالمية المحتملة من المواد الأفيونية اللازمة لتخفيف الألم والمعاناة وعن كمية المواد الخام اللازمة لصنعها . ومن شأن توقعات من هذا القبيل أن يكفل تجنب نقص الأدوية الأساسية فضلا عن الانتاج الزائد الذي يمكن أن يؤدي الى تسريب المواد الأفيونية وإساءة استعمالها . وليس بمقدور الهيئة اجراء دراسة مفصلة من هذا القبيل الا اذا وفرت لها موارد كافية لهذا الغرض .

ثالثا - تحليل الوضع العالمي

٨٩ - تستفيد الهيئة ، في تحليلها لوضع مراقبة العقاقير المخدرة على نطاق العالم ، مع الإشارة بشكل خاص الى التطورات التي تحدث في بلدان معينة ، من المعلومات التي حصلت عليها من الحكومات وأجهزة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات والهيئات الدولية المختصة الأخرى . ويشكل الانضمام الى اتفاقيات سنة ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨ والامتثال لها الدعامه الأساسية للمراقبة الدولية الفعالة للعقاقير المخدرة .

ألف - افريقيا

٩٠ - عانت بعض البلدان النامية في عام ١٩٩١ من اضطرابات وقلقل سياسية واقتصادية واجتماعية . وكان تأثير جميع هذه الأحداث سلبيا على وضع مراقبة العقاقير المخدرة في المنطقة .

٩١ - وفي هذا السياق بالذات ، لم ينضم أي بلد افريقي آخر ، منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، الى اتفاقيتي سنة ١٩٦١ و ١٩٧١ . وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ، بلغ عدد الدول الافريقية الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ ، ٣٥ دولة وبلغ ٢٨ دولة في اتفاقية سنة ١٩٧١ خلال سنة ١٩٩١ . ولم تنضم سبع عشرة دولة ، أي زهاء ثلث القارة ، حتى الآن الى أي من الاتفاقيتين ، وهذه الدول هي : أنغولا ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية جيبوتي ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، سوازيلند ، سيراليون ، سيشيل ، غامبيا ، غينيا - الاستوائية ، غينيا - بيساو ، الكونغو ، موزامبيق ، ناميبيا . وتقدم الهيئة المساعدة الى ناميبيا التي نالت استقلالها مؤخرا ، على اقامة الهياكل التشريعية والادارية اللازمة لكي يتسنى لها الانضمام الى الاتفاقيات .

٩٢ - ومن الجهة الأخرى ، شهد عام ١٩٩١ ، بالإضافة الى انضمام غينيا في عام ١٩٩١ الى اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، انضمام ثلاثة بلدان افريقية أخرى وهي الكاميرون ومدغشقر ومصر . وبذلك صار عدد الدول الافريقية الأطراف في هذه الاتفاقية عشر دول .

٩٣ - ومما يشغل بال الهيئة أن الادارات المسؤولة عن مراقبة العقاقير المخدرة في افريقيا ليست على وجه الأجمال راسخة الأركان بالقدر الكافي كما تعوزها الكفاءة . وكان من نتائج ذلك أن المعلومات الاحصائية لا تقدم الى الهيئة أو تكون سيئة النوعية لا يعتد بها ، بحيث يصعب الحصول على صورة واضحة عن الحركة الدولية المشروعة للمواد الخاضعة للمراقبة . وأحيانا ما تظل طلبات الهيئة للمعلومات دون اجابة ، مما يحول في الغالب دون منع تسريب المخدرات والمؤثرات العقلية التي يتزايد وقوع هذه البلدان ضحايا بين براثنها . ومن هنا ، عندما يلفت انتباه الهيئة الى حدوث تصدير مشبوه أو اعتزام القيام به لبلد بعينه ، يتكرر عدم تقديم المعلومات التي تطلبها

من البلد المستورد ، مثل التحقق من صحة ترخيص الاستيراد ، ويستحيل التدخل الفوري لمنع العملية غير المشروعة . فالمراقبة الفعالة للتجارة المشروعة في المخدرات والمؤثرات العقلية تتطلب تعاونا تاما وفوريا بين البلدان المعنية والهيئة ، وهو أمر لا تكون فيه الدوائر الوطنية لمراقبة العقاقير المخدرة دائما في وضع يسمح لها بكفالاته .

٩٤ - وتأمل الهيئة أن تحسن تبادل المعلومات مع جمهورية افريقيا الوسطى ، وسيراليون ، وغابون ، وغامبيا ، وغينيا - بيساو ، والكاميرون ، وموريتانيا . وتأمل أيضا أن تصبح بعض هذه البلدان وهي الجهات المستفيدة من برنامج للمساعدة استهلته الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لتحسين الهياكل الوطنية لمراقبة العقاقير المخدرة ، في وقت سريع جدا ، في وضع يسمح لها بالانضمام الى الاتفاقيات وانفاذ أحكامها .

٩٥ - وقد أدركت الحكومات الافريقية تمام الادراك أن ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية وتهريبها هي حقيقة واقعة في القارة . ويمكن تبين ثلاثة مكونات باعتبارها من العوامل المساهمة في الوضع الحالي المتعلق بالتعاطي والتهريب في المنطقة وهي :

- الاتجار التقليدي واساءة استعمال القنب ؛

- الاتجار العابر بالهيروين والكوكايين ، والتعاطي المحلي المحتوم لهذين العقارين المخدرين ؛

- الاتجار بالمؤثرات العقلية وتعاطيها ، اللذين بدأ يمثلان مشكلة حادة .

٩٦ - ولدى جميع الحكومات ارادة صادقة لمعالجة مشكلة العقاقير المخدرة ، غير أنه توجد عقبات كبرى ، منها المناخ السياسي الأنفا الذكر ، والافتقار الحاد الى الموظفين والمعدات في كثير من الأحيان ، ووجوب مكافحة تعاطي العقاقير المخدرة والاتجار بها جنبا الى جنب مع مكافحة آفات أخرى كالأمراض المستوطنة وسوء التغذية . ومثل هذا السياق أدعى الى مزيد من التقدير للجهود التي تبذلها هذه البلدان .

٩٧ - وترحب الهيئة بالمبادرات المتخذة في سبيل تحقيق تنسيق أوثق وأكثر فعالية للسياسات الوطنية المناهضة للعقاقير المخدرة ، فضلا عن انشاء هيئات دولية حكومية ، اقليمية ودون اقليمية ، لمكافحة تعاطي العقاقير المخدرة والاتجار بها . كما تستحق الشناء الجهود المبذولة لتحقيق الاتساق بين القوانين المتصلة بمراقبة العقاقير المخدرة وتنفيذ أحكام مختلف الاتفاقيات الدولية .

٩٨ - ويعد تزويد أفريقيا بالمساعدة على مكافحة تعاطي العقاقير المخدرة ، وهو ما حثت عليه الهيئة طيلة سنوات عديدة ، أمرا ضروريا اليوم أكثر منه في أي وقت مضى بالنظر الى الزيادة المذهلة في تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية كليهما والاتجار بهما . وكان تسليم الهيئة بهذه الحقيقة في دورتها التاسعة والأربعين هو الذي حدا الى أن توصي برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات باعداد استراتيجية شاملة لمكافحة العقاقير المخدرة وبرنامج عمل لأفريقيا ، وذلك بالتشاور مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما من المنظمات والوكالات المختصة والحكومات المعنية . كما أوصت الهيئة بإيلاء الاستراتيجية وبرنامج العمل الخاصين بأفريقيا أولوية تمويل تتناسب مع حجم ومدى الحاح المشاكل في هذه القارة . وتؤكد الهيئة من جديد هذه التوصيات .

٩٩ - وقد ارتفعت كميات القنب التي أعلن عن ضبطها في أفريقيا من ٧٨ طن في عام ١٩٨٨ الى ٧٤٣ طن في عام ١٩٩٠ . ويعود ذلك الى الرقم القياسي الذي ضربته الكميات المضبوطة في السودان اذ بلغت حوالي ٦٠ طن من القنب المنتج محليا (مقابل ٢٤ طن من الأطنان في عام ١٩٨٩) ، الأمر الذي يثير القلق ازاء احتمال تحول هذا البلد الى منتج من المنتجين الرئيسيين في أفريقيا . ويؤكد هذا القلق ما قامت به الشرطة من عمليات ضبط واتلاف لمساحات زراعية في منطقة الردم في أوائل عام ١٩٩١ .

١٠٠ - ويتوفر الجانب الأكبر من القنب المستهلك في أفريقيا من الانتاج المحلي والاتجار بين بلدان المنطقة . وتقع مناطق الانتاج الرئيسية ، بالإضافة الى البلدان الآنفة الذكر ، في جنوب نيجيريا ، وفي رواندا و زائير و زامبيا و غانا . غير أن هناك انتاجا أكثر تفرقا في معظم البلدان الأخرى بالقارة . وبالإضافة الى ذلك ، فإن السوق الأفريقية غير المشروعة تصلها امدادات كذلك من الاتجار غير المشروع بالقنب الوارد من لبنان و باكستان .

١٠١ - وفي المغرب ، يزرع القنب بشكل غير مشروع في مساحة تقدر بما يتراوح بين ٢٠ ٠٠٠ و ٣٠ ٠٠٠ هكتار . ولئن كان معظم القنب يهرّب الى أوروبا وأمريكا الشمالية ، فإنه يهرّب أيضا الى بلدان أفريقية أخرى .

١٠٢ - وهناك دواعي للانشغال بشأن احتمال نمو زراعة خشخاش الأفيون في أفريقيا . وقد اكتشفت عدة محاولات لزراعته ، ولا سيما في السودان و كينيا و مصر و المغرب . ومما قد يضيء مصداقية على هذا الافتراض ، ضبط كمية من الأفيون العالي النقاوة في الكاميرون .

١٠٣ - وقد أدى الاتجار العابر بالهيريون والكوكايين ، الذي شهد توسعا في الآونة الأخيرة ، الى نشوء سوق غير مشروعة في القارة الأفريقية ، وما زال تعاطي هذين العقارين المخدرين آخذا في الزيادة اذ تيسره وتنشره أسعار البيع المغرية التي

يعمد التجار الى تحديدها ، والتي قد تكون أدنى عدة مرات من الاسعار السائدة في البلدان الغربية .

١٠٤ - ولا يزال الاتجار العابر بالهيريون يجري عن طريق شبكات ويقوم بمعظمه أشخاص من رعايا غانا و نيجيريا يحملون هذا العقار المخدر من جنوب غربي آسيا عبر العواصم الأفريقية الكبرى ، لتصديره من جديد الى أوروبا وأمريكا الشمالية . وقد ضبطت في تشاد عام ١٩٩٠ كميات قياسية من الهيريون بلغت ٩٢ كيلوغراما . وقد تورط في هذه المضبوطات تجار دوليون كانوا يحاولون شحن هيريون منتج في جنوب غربي آسيا لتهربه الى نيجيريا . وفي فترة أحدث عهدا ، بدأ ينمو كذلك الاتجار غير المشروع بهذه العقاقير المخدرة القادمة من جنوب شرقي آسيا .

١٠٥ - كذلك فان الاتجار العابر بالكوكايين الموجه الى أوروبا أخذ في الزيادة . ويستخدم هذا الاتجار الخطوط الجوية التجارية بين أمريكا الجنوبية وأبيدجان والدار البيضاء وداكار ولاغوس . كما أن العبور بحرا مستخدم على نطاق واسع ، كما يتضح من ضبط ٥٠٠ كيلوغرام من الكوكايين في الرأس الأخضر . ويعتمد التجار كذلك على وجود شبكات إجرامية في المغرب تضم أشخاصا من أوروبا وأمريكا الجنوبية يستخدمون هذا البلد نقطة وصل للعمليات التي تستهدف أوروبا ، وبوجه خاص اسبانيا .

١٠٦ - وهناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن كارتلات الاتجار بالعقاقير المخدرة في أمريكا الجنوبية تسعى من وراء الاتجار العابر بالكوكايين الى انشاء سوق غير مشروعة للكوكايين في أفريقيا ، كما هو الحال الآن في أوروبا ومناطق أخرى في العالم . ويشهد توفر الكوكايين وتعاطيه توسعا في البلدان الأفريقية . وقد أبلغ عن محاولات لزراعة شجيرة الكوكا في ولاية غنغولا في نيجيريا وفي شمال الكامبيون . كما أبلغت السلطات في غانا عن ضبط معدات ومواد كيميائية تستخدم في تحويل الكوكايين الى "كراك" .

١٠٧ - أما القات ، الذي ليس خاضعا لمراقبة دولية ، فهو يزرع بشكل رئيسي في اثيوبيا و كينيا ، ومنهما يوجه الى البلدان المجاورة في المقام الأول . ويتعين على البلدان المعنية أن تتعاون فيما بينها على التصدي للأخطار الصحية والنتائج الاقتصادية غير المؤاتية المترتبة على استعمال القات محليا . وقد اتخذت بعض البلدان الأوروبية في السنوات الأخيرة تدابير لمراقبة القات .

١٠٨ - وما زال تعاطي المؤثرات العقلية والاتجار بها يحدثان على نطاق واسع في أفريقيا . ومنذ مطلع الثمانينات ، ظلت الأمفيتامينات والباربيتورات ، ثم البنزوديازيبينات في وقت لاحق ، تنمو أسواق الشوارع في أفريقيا الغربية ، بينما ظل الاتجار بالميثاكوالون يحدث بشكل رئيسي في أفريقيا الجنوبية . وكثيرا ما يكون تعاطي المؤثرات العقلية مصحوبا بتعاطي القنب أو الكحول . وينتج الجانب الأكبر من

هذه المواد صناعة المستحضرات الصيدلانية في البلدان الأوروبية حيث لا تزال مراقبة صادراتها غير كافية للأسف . وهي تستورد إما بطريقة شرعية عندما تتيح ذلك الثغرات الموجودة في قوانين البلدان الأفريقية أو بتحويل وجهتها من القنوات التجارية المشروعة .

١٠٩ - وهناك مصدر هام لتوريد الميثاكوالون يتمثل في الاستيراد غير المشروع لهذا العقار المخدر الذي يصنع سرا في الهند حيث ضبط قرابة طنين في عام ١٩٩٠ ، مقابل ٤٥٠ كيلوغراما في عام ١٩٨٩ . كما اكتشفت مختبرات سرية في جنوب أفريقيا ، بينما ضبطت سوازيلند ١٠٠ ٠٠٠ جرعة يشتهب في أنها صنعت في موزامبيق . وقد سبق أن اكتشفت سلطات انفاذ القوانين في سوازيلند وموزامبيق مختبرات سرية في عام ١٩٨٩ .

١١٠ - وفي أفريقيا الغربية ، يبدو أن البيمولين أصبح أكثر المؤثرات العقلية تعاطيا . ففي عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، هربت كميات كبيرة منه الى هذه المنطقة الفرعية ، والى نيجيريا بوجه خاص . وعلاوة على ذلك ، صدرت الى نيجيريا خلال هذه الفترة أكثر من ٢٠ طنا من البيمولين ، بالرغم من أن هذا المنتج لم يكن يباع مرخصا هناك . وفي عام ١٩٩٠ ، أعلنت السلطات النيجيرية حظر استيراد البيمولين عملا بالمادة ١٣ من اتفاقية سنة ١٩٧١ . ومنذ ذلك الحين ، اتخذت البلدان المصدرة ، التزاما منها بالمادة ١٣ ، التدابير اللازمة للامتثال لهذا الحظر . ومع ذلك علمت الهيئة بعد هذا الحظر بأن كمية أخرى من هذه المادة بلغت ١٧٧ طنا صدرت الى نيجيريا من إيطاليا التي هي طرف في اتفاقية سنة ١٩٧١ . ويبدو أن السلطات النيجيرية لم ترفض دخول الشحنة . وبعد تدخل الهيئة ، اتخذت السلطات الإيطالية تدابير لمنع تكرار هذه الهفوة ، ومنعت تصدير طنين آخرين .

١١١ - وأثناء اجتماع رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة (هولندا) في نيسان/أبريل ١٩٩١ في نيروبي ، نبه المشتركون الى زيادة مضبوطات العقاقير المنشطة . وقد جاء ذلك فيما يبدو ، نتيجة لاستيراد كميات ضخمة من البيمولين من البلدان الأوروبية في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ . ويبدو أن متعاطي العقاقير المخدرة يفضلون البيمولين الذي يباع قرصه بسعر ٢٠ دولار ، عندما يقل توافر الامفيتامينات .

١١٢ - وذكرت الجزائر أن تعاطي المؤثرات العقلية أخذ في الارتفاع لديها . وتأمل الهيئة أن تتخذ الحكومة التدابير اللازمة لتعزيز المراقبة على استيراد المؤثرات العقلية وتوزيعها ، وأن توثق السلطات تعاونها مع الهيئة في هذا المسعى .

١١٣ - ويمكن تعزيز المراقبة على المؤثرات العقلية إذا أخذت البلدان الأفريقية بأحكام المادة ١٣ من الاتفاقية لحظر استيراد المواد التي لا تحتاج اليها والتي كثيرا ما يساء استعمالها . وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ لم تغتنم فرصة هذه

الاحكام الوقائية سوى اربعة بلدان افريقية (جنوب افريقيا والسنغال ومدغشقر ونيجيريا) . وتحت الهيئة البلدان الافريقية الاخرى على التذرع باحكام هذه المادة من الاتفاقية التي ستحولها عدم الاذن بدخول كميات كبيرة من المؤثرات العقلية غير المرغوب فيها . والهيئة على استعداد لتقديم كل ما يلزم من المساعدة لتحقيق ذلك .

١١٤ - ويذكر من بين العوامل التي تيسر تعاطي العقاقير المخدرة ، وبشكل خاص المؤثرات العقلية ، وجود أسواق الشوارع ، ولا سيما في أفريقيا الغربية . وتجري دراسة هذه الظاهرة في السنغال وكوت ديفوار في اطار برنامج المساعدة الذي شرعت فيه الهيئة لصالح بلدان أفريقيا الغربية .

١١٥ - ويعد اعتماد تشريعات ملائمة ، لمراقبة المستحضرات الصيدلانية ولاتاحة التنفيذ الفعال للقوانين ، شرطا أساسيا لكي تتوفر للبلدان القدرة على الاستعمال المجدي للمساعدة الرامية الى تعزيز مراقبة العقاقير المخدرة . وفي الوقت الحالي ، ينظر ١٤ بلدا من بلدان المنطقة الفرعية في مشروع قانون لمراقبة الحركة المشروعة للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وهذه البلدان هي التي صاغت مشروع القانون المذكور ، بمساعدة تقنية من الهيئة . وذكرت كل من بنين وبوركينا فاسو والرأس الأخضر والسنغال وغينيا وغينيا - بيساو أن بوسعها اصدار هذا القانون في غضون أقل من سنة . وبالإضافة الى ذلك ، نوقش مشروع قانون جنائي مع بعض البلدان المذكورة ، وسوف تشمل هذه المناقشات قريبا جميع بلدان المنطقة الفرعية .

باء - شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا

١١٦ - ظل الانتاج غير المشروع للمواد الأفيونية في أنحاء من جنوب شرقي آسيا على مستوى مرتفع ، بعد أن كان قد ارتفع الى ضعفه تقريبا منذ ثلاثة أعوام . وقد تسبب تهريب هذه المواد من ميانمار ، المنتج الرئيسي للأفيون غير المشروع ، في تعاطي كميات كبيرة من المواد الأفيونية على امتداد طرق جديدة ، وبوجه أخص في الصين . وظل القنب يزرع على نطاق واسع ويتاح بيسر . وتشير البيانات المتعلقة بالمضبوطات الى أن المهربين ربما يحاولون اقامة أسواق للكوكايين في هذه المنطقة . ولا شك في أن المهربين سيواصلون استغلال النمو الضخم للتجارة في داخل المنطقة مع ما يترتب عليه من زيادة في حركة الناس والبضائع .

١١٧ - ومع ذلك ، فقد اتخذت حكومات هذه المنطقة بعض التدابير الهامة لزيادة فعالية مكافحتها الاتجار بالعقاقير المخدرة وانتشار تعاطيها . فقد عقدت مناقشات دبلوماسية ثنائية ومتعددة الأطراف وأبرمت اتفاقات هامة بشأن سبل تحسين التنسيق بين السلطات الوطنية . وفي هذا الاطار ، وعلاوة على تزويد حكومات المنطقة بالمساعدة التقنية ، يقوم برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات بمساعدة هذه الحكومات على تنسيق الأنشطة الوطنية في مجال مراقبة العقاقير المخدرة . ونتيجة لهذه الجهود ،

وقّعت الصين وميانمار في أيار/مايو ١٩٩١ على اتفاق هام يرمي الى تعزيز المراقبة على الحدود وتحسين التعاون بين السلطات الوطنية .

١١٨ - وتمكنت الهيئة لأول مرة من اجراء حوار مع منغوليا ، وأوفدت الهيئة بعثة الى أولان باتور في آب/أغسطس ١٩٩١ . ومنغوليا الآن طرف في اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ . ومع أن تعاطي العقاقير المخدرة لم يبلغ بعد مستوى عاليًا في البلد ، فإن السلطات تدرك الخطر المحتمل وتحرس على التعاون مع الهيئة ومع برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات .

١١٩ - وتسبب ازدياد تهريب الهيروين الى هونغ كونغ عن طريق الصين في تصاعد تعاطي الهيروين ، ولا سيما في مقاطعة يونان الجنوبية التي تقع على حدود ميانمار التي يأتي منها الهيروين . ونسبة الاصابات بفيروس نقص المناعة البشرية عالية لدى متعاطي الهيروين . وقد عزز انفاذ القوانين لمنع الاتجار بالعقاقير المخدرة في الجنوب . وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، صدرت تشريعات تقضي بفرض عقوبات صارمة على الاتجار بأكثر من كميات معينة من المواد الأفيونية . وشرع في اتخاذ تدابير لمراقبة السلائف . وفي عام ١٩٩١ ، حلت اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات محل اللجنة التنسيقية المعنية بمراقبة العقاقير المخدرة ، بوصفها أعلى هيئة لتقرير السياسات في مجال مراقبة العقاقير المخدرة . ويتولى نائب وزير الأمن العام مهام الامين العام لمكتب هذه اللجنة الوطنية المسؤول عن تنفيذ القرارات . وبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات هو الآن بصدد اعداد برامج لتعزيز منع العقاقير المخدرة وعلاج متعاطيها .

١٢٠ - وفي هونغ كونغ ، يتزايد الآن تهريب الهيروين المخصص للاستهلاك الداخلي والاتجار به في الخارج ، عن طريق البر مرورًا بالصين . وفي عام ١٩٩١ ، اكتشف الاتجار بالميثامفيتامين والميثامفيتامين . وما زال الهيروين أهم عقار مخدر يتعاطى ؛ كما يتعاطى كل من القنب والمؤثرات العقلية . وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ، أنشئت شبكة من البرامج العلاجية المتعددة الطرائق . وفي عام ١٩٨٩ ، صدرت تشريعات تقضي بمصادرة أصول المهربين وأنشئت وحدات تحقيق في ادارتي الشرطة والجمارك لانفاذ تلك التشريعات . وما زال تجار هونغ كونغ متورطين في الاتجار الدولي المنظم بالهيروين . وقد أبرمت هونغ كونغ اتفاقات مع أستراليا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، تخول ضبط أصول المهربين في هونغ كونغ .

١٢١ - وفي اليابان ، ما زال الميثامفيتامين ، الذي يحصل عليه من البلدان المجاورة ، أكثر عقار مخدر يساء استعماله . ولئن كانت كميات الكوكايين المضبوطة قليلة نسبيًا مقارنة بما يضبط في بلدان عديدة أخرى ، فقد ازداد في الاعوام الاخيرة تواتر عمليات الضبط هذه وزادت الكميات المضبوطة . وهناك خطر من أن متعاطي الميثامفيتامين قد يزداد تعاطيهم للكوكايين ، الذي هو منشط آخر ذو مفعول مماثل

تقريبا . أما القنب ، فيهرب من تايلند والفلبين . والهيروين القادم من جنوب شرقي آسيا والموجه الى الولايات المتحدة الامريكية يهرب عبر اليابان .

١٢٢ - ويبدو أنه يجري احراز قدر من النجاح في تخفيض انتاج الافيون بفضل مشاريع التنمية الريفية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التي اقترنت بها حملة حكومية ضد الزراعة غير المشروعة للخشخاش ، موجهة الى الاقليات العرقية في المناطق الجبلية . ومع ذلك ، فان وجود مختبرات الهيروين والعمليات النشطة التي تنفذها عصابات التهريب القوية في المنطقة ستظل تمارس الضغط من أجل استمرار زراعة الخشخاش . والقنب متاح بيسر في البلد . ويجري تنفيذ مشروع نموذجي للتنمية الريفية في اطار برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات ، كما يجري الاضطلاع بمشاريع أخرى مماثلة برعاية أطراف ثنائية . وقد عقدت مناقشات مع حكومة ميانمار بهدف تحسين مراقبة العقاقير المخدرة على امتداد منطقة الحدود . وفي سنة ١٩٩١ ، أنشأت سلطات لاو وحدة لمكافحة التهريب على الحدود ، تشمل اختصاصاتها تفويضا صريحا بمكافحة المخدرات . كما اتخذت اجراءات أخرى تهدف الى تحسين انفاذ القوانين ، بما في ذلك التحري في الجرائم المتصلة بالعقاقير المخدرة . وتقوم الحكومة في الوقت الحالي بتوسيع نطاق تعاونها مع حكومات أخرى .

١٢٣ - والمواد الافيونية القادمة من تايلند وميانمار ، تهرب إما برا أو عن طريق البحر الى المناطق الشمالية للساحل الغربي لشبه جزيرة ماليزيا . ويشكل الشباب (دون سن الثلاثين) أكثرية متعاطي العقاقير المخدرة الذين يقدر عددهم بـ ١٠٠ ٠٠٠ شخص ويتعاطون الهيروين . ومن دواعي القلق البالغ تفشي الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لدى متعاطي الهيروين . وتوفر الحكومة مراكز لاعادة تأهيل متعاطي العقاقير المخدرة تتسع لحوالي ٦ ٠٠٠ شخص . كما أنشئت لجان لاعادة تأهيل متعاطي العقاقير المخدرة في مناطق مستهدفة ، وتنفذ في الاحياء خطط مختلفة ومشاريع للاعتماد على الذات هدفها تقديم النصح والارشاد للسكان . واستمر تنفيذ برامج التربية الوقائية الشاملة التي يستعان فيها بالوكالات الحكومية والمجتمعية للتركيز على مناطق معينة . وفي عام ١٩٩٠ ، شرع في تنفيذ برامج تدريبية تستهدف المنظمات غير الحكومية لتزويدها بالمهارات في مجال تبين برامج الحد من الطلب وتخطيطها وتنفيذها ، وما زال يوسع نطاق هذه البرامج . ونظرا للفتوة الكبيرة بين العدد التقديري لمتعاطي الهيروين ومرافق العلاج المتوفرة ، التي تكتسي الآن طابعا أكثر الحاحا بسبب ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ، فلا شك في أن الحكومة سترغب الاستمرار في توسيع نطاق جهودها الوقائية فضلا عن جهود العلاج واعادة التأهيل .

١٢٤ - وفي سنة ١٩٩١ ، أصبحت ميانمار طرفا في اتفاقية سنة ١٩٨٨ . وميانمار هي منشأ الجانب الأكبر من الافيون المنتج بشكل غير مشروع في جنوب شرقي آسيا ويزرع الخشخاش على الاخص في أجزاء من شمال وشرق البلد ، كانت ولا تزال مناطق نزاع . ويبدو أن تغيير الوضع السياسي قد حسن الحالة الامنية في بعض المناطق مما يتيح امكانية الشروع

في تنفيذ أنشطة ومشاريع تنمية ريفية ترمي الى تزويد زارعي الخشخاش بإمكانية بديلة للحصول على دخل . ومع ذلك فنظرا لأن فوائد التنمية الريفية لا يمكن أن تظهر إلا في الأمد الطويل ، خلافا للأرباح العاجلة التي تدرها زراعة الخشخاش غير المشروعة ، فإنه ينبغي ابتكار مشبطات تجرد الأنشطة غير المشروعة من اغرائها . وقد أبلغت الحكومة أنها قضت جزئيا على زراعة الخشخاش . غير أن تأثير ذلك لا يمكن أن يكون إلا ضئيلا نظرا لكميات الانتاج الهائلة . كما بدأت الحكومة في تنفيذ برنامج للتنمية الريفية وتعهدهم بالقضاء على زراعة الخشخاش في غضون ستة أعوام . وإذا أريد لهذا الهدف أن يتحقق ، فيجب أن يعد منذ الآن برنامج ملموس يتضمن أهدافا واقعية ضمن اطار زمني محدد ، وينبغي أن يشمل منطقة الانتاج بأسرها .

١٢٥ - ويبدو أن انتاج الهيروين أخذ في الزيادة قرب الحدود مع الصين مع ازدياد الاتجار غير المشروع الذي يعبر الصين في اتجاه هونغ كونغ . وما زالت طرق الاتجار تحت حراسة جماعات مسلحة رسخت مواقعها فيما يبدو في بعض المناطق بالرغم من العمليات العسكرية التي تشن ضد مواقع مختارة من جانبي الحدود الفاصلة بين تايلند وميانمار . وقد أصبحت الصحة العامة مهددة بخطر أكبر من جراء تعاطي الهيروين بالإضافة الى ما بدأ يظهر من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية . ويجري تنفيذ برامج للتربية الوقائية . وقد شرع برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات في تنفيذ مشروع نموذجي للتنمية الريفية يهدف الى تخفيض زراعة الخشخاش . والهيئة على اتصال بحكومة ميانمار وتأمل في ايفاد بعثة الى هذا البلد في المستقبل القريب لاجراء حوار بهدف الحصول على معلومات تتعلق بزراعة الخشخاش غير المشروعة وبالابعاد الأخرى للوضع الراهن فيما يتصل بمراقبة العقاقير المخدرة ، وبغية التحقق من الاجراءات التي اقترحتها الحكومة في سياق التزامات ميانمار بموجب اتفاقية سنة ١٩٦١ .

١٢٦ - وتقوم عصابات الاتجار الكبرى وممولوها في تايلند بدور قيادي في الاتجار في المنطقة ، مما يشجع على الانتاج غير المشروع لكل من المواد الأفيونية والقنب . ويتعين تطبيق القوانين الراهنة بكامل ثقلها على هؤلاء الأشخاص اذا أريد وضع حد لهذه الأنشطة غير المشروعة . وتسهم برامج التنمية الريفية التي شرع في تنفيذها في مطلع السبعينات في تقليص زراعة الخشخاش غير المشروعة في البلد . وظل انتاج الأفيون أقل من ٥٠ طنا سنويا أثناء الأعوام الخمسة الأخيرة . غير أن الأفيون ما زال يهزّب عبر الحدود مع ميانمار والعرض متوفر بغزارة . ومختبرات الهيروين تعمل في تايلند ، ولا يزال جزء كبير من هذا العقار المخدر يهزّب الى الخارج . وفي أيار/مايو ١٩٩١ ، ضبط ٥٣٠ كيلوغراما من الهيروين على متن سفينة بضائع متجهة الى الولايات المتحدة الأمريكية . وما زال القنب متوفرا بيسر . كما اكتشف الصنع المحلي غير المشروع للأمفيتامين . ويساء في البلد استعمال منشطات من مصادر مشروعة أو غير مشروعة ، وتبعث على القلق إمكانية زيادة تفشي تعاطيها . وهناك مشكلة حادة تثير لدى السلطات مشاعر القلق البالغ ، هي تعاطي الهيروين في بانكوك وتفشي الإصابة بفيروس نقص

المناعة البشرية لدى المتعاطين . ويجري توسيع المشاريع المجتمعية المدعومة من الحكومة والرامية الى الحد من تعاطي العقاقير المخدرة والاتجار بها في مناطق مستهدفة مختارة ، كلما أعطت تلك المشاريع نتائج ايجابية . وعقدت مناقشات بين حكومتي تايلند وميانمار لتحسين التعاون في مجال مراقبة العقاقير المخدرة في مناطق الحدود بين البلدين .

جيم - أوقيانيا

١٢٧ - يتعاطى في استراليا كل من الهيروين والقنب والكوكايين والمؤثرات العقلية . ويجري هناك تنفيذ برنامج شامل لمراقبة العقاقير المخدرة . والقنب - أكثر العقاقير المخدرة تعاطيا - يزرع محليا كما يهْرَب الى داخل البلد . ويهْرَب الى داخل البلد أيضا راتنج القنب والهيروين والكوكايين . وقد اكتشف الانتاج المحلي السري للامفيتامين .

١٢٨ - وفي نيوزيلندا ، يظل القنب أكثر العقاقير المخدرة انتاجا وتعاطيا . كما تُتعاطى مجموعة من العقاقير المخدرة الأخرى مثل ال . ل . س . د . والهيروين والكوكايين والامفيتامينات . وفي عام ١٩٩١ ، زادت الكميات المضبوطة من الهيروين والكوكايين وال . ل . س . د .

١٢٩ - وترحب الهيئة بوجه خاص بالتدابير التي اتخذتها استراليا ونيوزيلندا بهدف تحسين فعالية النظام الدولي لاقتفاء أثر السفن والطائرات في حوض المحيط الهادئ ، بغية إيقاف الاتجار غير المشروع في البحر عملا بالمادة ١٧ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ والمادة ١٠٨ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢ .

دال - جنوب آسيا

١٣٠ - يبدو أن الكميات الكبيرة من الهيروين التي كانت من قبل تعبر الهند من الحدود الباكستانية في اتجاه أوروبا وأمريكا الشمالية ، قد شهدت انخفاضا يشكل استمرارا للاتجاه الملاحظ في سنة ١٩٩٠ . وتشير عمليات الضبط التي وقعت في بعض المدن الساحلية الصغيرة بأنه ربما كانت تستحدث طرق بديلة للتهريب ولكن على نطاق محدود . وترد بعض الكميات من الهيروين عبر حدود ميانمار ، مما يترتب عليه وجود مجموعات صغيرة من المتعاطين في الشمال الشرقي . وما زال القنب وراتنجه يدخلان الهند من نيبال والشرقين الأدنى والأوسط ، بكميات كبيرة تضخم الامدادات المتوفرة من الانتاج المحلي غير المشروع . ويجري بانتظام القضاء على زراعة القنب غير المشروعة ، كما تلقى نفس المعاملة بعض مناطق زراعة الخشخاش غير المشروعة في المنطقة الشمالية - الشرقية والمنطقة الجنوبية . وما زال الميثاكوألون ، الذي حظر صنعه في سنة ١٩٨٤ ، يهْرَب من بومباي الى بلدان شرق أفريقيا وجنوبها . ويهْرَب الكثير من العقاقير

المخدرة غير المشروعة في الهند من بومباي ونيودلهي . وقد اكتشف أن التجار يستعينون بخدمات البريد بصورة متزايدة . وقد يكون التحول الهام للتجار العابر بالهيرويين من الهند الى أوروبا الشرقية ذا صلة بالتغيرات السياسية في تلك المنطقة ، فضلا عن التدابير القانونية والادارية الصارمة التي اتخذتها حكومة الهند . ومن بين هذه التدابير النص على عقوبات شديدة وعلى أن الاتجار بالعقاقير المخدرة جريمة لا تقبل فيها كفالة ومصادرة أصول المهربين وانشاء محاكم خاصة لتعجيل الاجراءات القضائية .

١٣١ - ويظل مدعاة للقلق استمرار توفر الهيرويين وما يترتب على ذلك من استمرار تعاويه ، خاصة في المنطقة الشمالية الشرقية والمدن الكبرى . ومن الضروري بذل جهود أكبر لجعل عدد كاف من مرافق العلاج واعادة التأهيل في متناول المتعاطين . ويمكن أن تمثل المنظمات الوطنية غير الحكومية تعزيزا كبيرا لاستراتيجية الحكومة في مجال الحد من الطلب اذا تسنى إحكام تنسيق جهودها ودعمها . ويستمر تقديم المساعدة من البرنامج الخمسي المتعدد القطاعات - وتكلفته ٢٠ مليون دولار - الذي ينفذ في اطار برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات . وتعتزم الهيئة ايفاد بعثة الى الهند قبل نهاية سنة ١٩٩١ لمناقشة المسائل المتصلة بعرض المواد الأفيونية والطلب عليها .

١٣٢ - ولا يزال الهيرويين يهْرَب من الهند الى سري لانكا ، إما كتجارة عابرة أو من أجل الاستهلاك المحلي . ويستهلك متعاطو العقاقير المخدرة الهيرويين والقنب أساسا . وشرعت الهيئة الوطنية لمكافحة العقاقير المخدرة الخطرة في انشاء ثلاثة مراكز للعلاج واعادة التأهيل ، فضلا عن اضطلاعها بصوغ برامج تدريب في مجال التربية الوقائية .

١٣٣ - وما زالت بنغلاديش تمثل بلد عبور للهيرويين المهرب عبر حدود الهند وميانمار . ولا تتوفر بيانات عن مدى تعاطي الهيرويين . ولكن ، وكما سبق للهيئة أن ذكرت عدة مرات ، يتعرض سكان بلدان العبور بشدة لتفشي تعاطي الهيرويين بينهم ، وتزيد الخطر تفاقما احتمالات العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية .

١٣٤ - ويستمر انتاج القنب وراتنج القنب بكميات كبيرة في نيبال . كما ظل مشكلة تعاطي العقاقير المخدرة ، ولا سيما الهيرويين . وهناك برامج للحد من الطلب تدعمها منظمات غير حكومية .

١٣٥ - وكشفت رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي جهودها من أجل تنسيق القوانين المتعلقة بالعقاقير المخدرة لدى الدول الاعضاء في الرابطة ودراسة طرائق دمج المنظمات غير الحكومية في اطار البرامج الوطنية للحد من الطلب .

هاء - الشرقان الأدنى والاطوسط

١٣٦ - ما زال الطلب على المواد الأفيونية والقنب ، داخل المنطقة وخارجها ، يشجعان على انتاج العقاقير المخدرة ، وهذا ما تشهد به ضخامة الكميات المضبوطة . ويبدو أن تعاطي هذه العقاقير المخدرة قد ازداد ، فضلا عن وجود سوق غير مشروعة ، هامة ومتنامية ، للمؤثرات العقلية . ومما يزيد مشاكل المراقبة تعقيدا الاعداد الكبيرة من اللاجئين في بعض أنحاء المنطقة . والانتاج السنوي للأفيون انتاج ضخم ويتم جزء كبير منه في أفغانستان . وينقل قدر كبير من الهيروين المهزّب من هذه المنطقة الى أوروبا عبر طريق البلقان . كما يعبر الهيروين دول الخليج في طريقه الى أوروبا . وتبينت عودة الاتجار بالمورفين الى الظهور . وأبلغت كل من اسرائيل والبحرين وتركيا ولبنان والمملكة العربية السعودية عن ضبطها كميات قليلة من الكوكايين . وضبطت المملكة العربية السعودية أكثر من ٢٥ مليون قرص من الفينيتيلين و ٣٠٠ ٠٠٠ وحدة جرعية من البربيتورات . وبدأت تظهر لدى بلدان المنطقة ارادة سياسية متزايدة للتعاون في مكافحة تعاطي العقاقير المخدرة ، كما تشهد به الاتفاقات الثنائية الموقعة والترتيبات العملية التي اتخذت على المستوى التنفيذي . وبدأ يتبلور نهج اقليمي ازاء مكافحة العقاقير المخدرة ؛ وينبغي دعم المضي قدما في هذا الاتجاه بتقديم المساعدة التقنية والمالية من جانب المجتمع الدولي . وتتطلب ضخامة المشكلة من اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالعقاقير والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والاطوسط ، أن تنظر على وجه الاستعجال في مسألة زراعة الخشخاش غير المشروعة ، ولا سيما في أفغانستان ، وأن تتفق على تدابير عملية متكافلة للتثبت من مدى ومواقع هذه الزراعة واتخاذ اجراءات مضادة عاجلة لاحتواء انتاج المواد الأفيونية والحد منه .

١٣٧ - وقامت بعثة للهيئة بزيارة الى أفغانستان في شباط/فبراير ١٩٩١ . وكانت التقديرات المتعلقة بالانتاج السنوي للأفيون تختلف اختلافا بينا باختلاف مصادرها ، من ٤٠٠ طن الى ما يزيد كثيرا على ضعف ذلك العدد . وتستند هذه التقديرات الى المعلومات المحدودة المتوفرة ، نظرا لأن المناطق الرئيسية المنتجة للأفيون تقع في مناطق نزاع ، وبشكل رئيسي على طول الحدود الباكستانية في مقاطعات باداخستان وناغارهار وكانداهار وهيلماند . ويتوفر الأفيون بغزارة ، وهو يزود المختبرات العديدة الموقّعة المتنقلة التي تعمل في مناطق الحدود بين أفغانستان وباكستان . ويهزّب الجانب الأكبر من المواد الأفيونية خارج البلد عن طريق ايران وباكستان . ويزرع القنب على نطاق واسع ؛ ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، أفيد بأن حوالي ١٨٨ طن من راتنج القنب ضبط في ألمانيا ، كان قد نقل برا من أفغانستان عبر الاتحاد السوفياتي . وتدخل البلد عبر قنوات غير مشروعة تشكيلة متنوعة من المؤثرات العقلية .

١٣٨ - ويعتقد بأن ظاهرة اساءة استعمال العقاقير المخدرة قد ازدادت لدى السكان

المقيمين وكذلك لدى اللاجئين العائدين . وبالإضافة الى وجود بعض الاستهلاك التقليدي للافيون وراتنج القنب ، أصبح الهيروين أكثر العقاقير المخدرة مدعاة للقلق . وقد شرعت هيئة الدولة العليا المعنية بحملة مكافحة المخدرات ، التي انشئت في عام ١٩٩٠ بمشاركة كبار المسؤولين في الحكومة ، في تنفيذ برنامج وطني لمكافحة المخدرات يعنى باستئصال المحاصيل واستبدالها ، وتحديث التشريعات ، وزيادة انفاذ القوانين ، وضمان كفاءة الاجراءات القضائية ، وعلاج متعاطي المخدرات واعادة تأهيلهم ، وشن حملات توعية الجمهور ، والتنسيق فيما بين الأجهزة الحكومية . واضطلعت كل من الحكومة والزعماء الدينيين والقبليين أيضا بجهود التربية الوقائية . وعلى مدى عقد من سنوات الحرب التي دمرت الهياكل الأساسية والاقتصاد في البلد ، أدى استمرار النزاع في الوقت نفسه الى تفاقم صعوبات مراقبة العقاقير المخدرة . ولكن على الرغم من استمرار النزاع المسلح ، فان برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الانسانية والاقتصادية لافغانستان ، والذي استهل منذ نحو ثلاث سنوات ، تمكن من التوسع والتحرك بين المناطق الواقعة تحت سيطرة طرفي النزاع . ومن الخطوات المهمة في سبيل مكافحة الزراعة غير المشروعة ادراج نص في عدد من اتفاقات المشاريع مع المنظمات الدولية ، يجعل تقديم المساعدة مشروطا بالقضاء على زراعة الخشخاش .

١٣٩ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ، بالتعاون مع اليونديب ، بدعم مشاريع استبدال المحاصيل ؛ فقد نفذ اثنان من هذه المشاريع خلال عام ١٩٩٠ في نانجارهار ، وأنجزت دراسة استقصائية عن ابدال محصول خشخاش الافيون في باداكشان . وريشما يتحقق توافق في الآراء فيما بين الأطراف المتحاربة ، ينبغي للمجتمع الدولي تقديم المساعدة التقنية بشأن جمع البيانات والتدريب والمعدات اللازمة للبرامج الرامية الى الحد من العرض والطلب فيما يتعلق بالعقاقير المخدرة . ويمكن القيام باستبانة وتنسيق مشاريع محددة للمساعدة الثنائية أو المتعددة الاطراف بفضل البرنامج المذكور ، الذي أنشأ مكتبا دائما له في كابول ، بحسب ما أوصت به البعثة التي أوفدها الهيئة .

١٤٠ - وقد عرضت أفغانستان الدخول في اتفاقات ثنائية مع البلدان المجاورة لانتاج تنفيذ عمليات مطاردة المهربين عبر الحدود ، وتبادل المعلومات الاستخبارية ، وتعيين ضباط اتصال بشأن العقاقير المخدرة ، وسائر أشكال المساعدة المتبادلة . وقد أنشئت ترتيبات عمل عملية على طول الحدود مع ايران . ولمكافحة الاتجار بالمخدرات على طول الحدود مع باكستان ، عرضت الحكومة استحداث هيئة خاصة برعاية الأمم المتحدة ، تتكون من ممثلين من المنطقة ، وتجري مسحا تقنيا لكامل أراضي أفغانستان لاستبانة مواضع زراعة الخشخاش . ودعت الحكومة أيضا الى عقد مؤتمر دولي يكون بمثابة هيئة لتقرير السياسات للمنطقة الفرعية ، مع مشاركة دولية من جانب الممثلين المعنيين . كما أن اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمسائل ذات الصلة بها في الشرقين الأدنى والوسط ، والتي أنشئت في عام ١٩٧٣ لتعزيز التعاون

الفعال والمساعدة المتبادلة في قمع الاتجار غير المشروع داخل المنطقة ومنها واليها ، ينبغي أن تكون في وضع يؤهلها للقيام بدور قيادي في هذا الصدد .

١٤١ - ويستمر تهريب المواد الأفيونية الى جمهورية ايران الاسلامية عبر حدودها الشرقية ومن ثم الى أوروبا مرورا بتركيا . وتسفر عمليات انفاذ القوانين الواسعة التي تنفذ في هذه المناطق عن ضبط كميات هائلة من هذه المواد . وقد ضبط نحو ثلاثة أطنان من الهيروين في عام ١٩٩٠ . ويبدو أيضا أنه قد استؤنفت حركة ناشطة في الاتجار في المورفين ؛ ففي شهري كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ١٩٩١ ، ضبط ٢٣ طن وارا طن من المورفين . وفي خطة يضطلع بها هذا البلد لمراقبة حدوده الشرقية وتحصينها ، أعلنت منطقة محظورة على طول الحدود مع أفغانستان : اذ أنشئ هناك ما يربو على ١٠٠ مخفر جديد وبنيت طرق موصلة يبلغ طولها نحو ١٠٠٠ كيلو متر . وتفيد التقارير بأن انفاذ القوانين الفعال قد أدى الى رفع أسعار العقاقير المخدرة في السوق غير المشروعة . ومن ناحية أخرى يعالج متعاطو العقاقير المخدرة في ١٧ مركزا لاعادة التأهيل توجد في مواقع مختلفة في جميع أنحاء البلد .

١٤٢ - كما وقد ترتب على ابرام البروتوكول بشأن التعاون الثنائي على مكافحة الاتجار بالعقاقير المخدرة الموقع مع باكستان في أواخر عام ١٩٨٩ ، القيام بعدد من عمليات مكافحة الناجحة عبر الحدود . وأبدت حكومة ايران استعدادها للدخول في اتفاق مماثل مع أفغانستان ، وهي ترحب بمشاركة الأمم المتحدة في الترتيبات دون الاقليمية . وتؤيد الحكومة تبادل ضباط الاتصال بشأن العقاقير المخدرة فيما بين بلدان المنطقة ، كما تؤيد ادخال السواتل في كشف زراعة الخشخاش ثم اطلاق المحاصيل المكتشفة بصورة منتظمة . والمساعدة الدولية مطلوبة لتعزيز ضوابط مراقبة الحدود ولتوفير الدعم لسكان الأقاليم الواقعة على حدود ايران الشرقية ، ممن هم عرضة لخطر أنشطة الاتجار بالعقاقير المخدرة .

١٤٣ - ولا يزال الاتجار براتنج القنب والمواد الأفيونية من لبنان الى أوروبا وأمريكا الشمالية ، والى بلدان أخرى داخل المنطقة ، أمرا يتسم بخطورة الشأن . وقد كشف أيضا وجود اتجار عابر بالكوكايين الذي ينتج معظمه في البرازيل . وخلال عام ١٩٩٠ ، ضبط ما يربو على ٢٥٠ كيلو غراما من الهيروين في أوروبا من أكثر من مائة شخص من الرعايا اللبنانيين . وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩١ ضبط في لبنان نحو ١٥٠ طنا من القنب ، مما يدل على ضخامة انتاجه في البلد . وتفيد التقارير بأن القنب يزرع على مساحة تقدر بأكثر من ١٦ ٠٠٠ هكتار ، في وادي البقاع بصفة رئيسية ، وبأن مساحة زراعة الخشخاش تبلغ نحو ١ ٥٠٠ هكتار . وتعمل في البلد مختبرات الهيروين ، باستخدام الأفيون المنتج محليا والمجلوب من مصادر أخرى في الشرقيين الأدنى والوسط . وفي آذار/مارس ١٩٩١ ، ضبطت كميات من الكوكايين والمواد الكيميائية المستخدمة لتحويل عجينة الكوكا الى كوكايين ، مما يدل على وجود مختبرات للكوكايين . ولا تتوفر بيانات عن مدى تعاطي العقاقير المخدرة في هذا البلد . فقد تضاعفت صعوبات

مراقبة العقاقير المخدرة من جراء سنوات الحرب الاهلية . وتسعى الحكومة الى الحصول على المساعدة الدولية من أجل برامج العلاج واعادة التأهيل وانشاء القوانين واستبدال المحاصيل .

١٤٤ - يستمر انتاج المواد الأفيونية على نطاق واسع في باكستان ، وتستهلك منها محليا كمية كبيرة ، ولكن كثيرا منها يهرب أيضا بالبر عبر الحدود مع ايران . وينعكس ارتفاع مستوى الانتاج في الكميات التي تضبط داخل البلد وفي الخارج . فقد ضبط نحو ستة أطنان من الهيروين داخل البلد في عام ١٩٩٠ . وترد كميات غزيرة من الأفيون ، من أفغانستان ومن الانتاج المحلي ، لتزويد المختبرات المؤقتة غير المشروعة والمتنقلة على طول تخوم الاقليم الحدودي الشمالي الغربي ، والتي امتد نطاقها في السنوات الأخيرة الى داخل اقليم بلوشستان في الجنوب الغربي . ويظهر جليا تكثيف انتاج الأفيون والاتجار به على نحو غير مشروع في بلوشستان من ضبط ما يربو على ١٧ طن من الهيروين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ . كما يزرع الخشخاش على نحو غير مشروع بصفة رئيسية في المناطق الجبلية من الاقليم الحدودي الشمالي الغربي التي تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي السياسي ولا تطبق فيها جميع القوانين الوطنية . ولقد حظيت بقدر محدود من النجاح المحاولات الرامية الى اقناع زعماء القبائل بالقضاء على انتاج الأفيون . وفي السنوات الأخيرة تراوحت تقديرات انتاج الأفيون بنحو ١٥٠ طنا سنويا . ولا تتوفر تقديرات عن زراعة القنب ، ولكن أرقام الكميات المضبوطة لا تزال عالية ، اذ بلغت نحو ٢٠٠ طن في عام ١٩٩٠ . وفي احدى عمليات الضبط في أوائل عام ١٩٩١ ، ضبطت كمية تقدر بنحو ٦٣ طن من راتنج القنب .

١٤٥ - وكانت أحدث الدراسات الاستقصائية الوطنية المتعددة عن تعاطي العقاقير المخدرة قد أجريت في عام ١٩٨٨ . وقدر عدد متعاطي الهيروين بما يربو على مليون شخص ، أكثرهم من الشباب . وقد أنشئت مرافق للعلاج واعادة التأهيل ولكن سبل الوصول اليها لا تزال غير ميسورة لاعداد كبيرة من المتعاطين . ونفذت بعض أنشطة التربية الوقائية ولكن الحاجة تدعو الى تعزيزها وتوسيع نطاقها . وتدعو الحاجة أيضا الى تعزيز استجابة وطنية شاملة لمشكلة تعاطي العقاقير المخدرة ، تضم جهود المنظمات غير الحكومية الوطنية مع البرنامج الذي تضطلع به الحكومة ، ويجري فيها التنسيق بين استراتيجية التقليل من الطلب وبين سائر جوانب المشكلة لتحقيق مزيد من الفعالية . لذلك فان ما حدث مؤخرا من انشاء وزارة لمكافحة المخدرات لكي تتولى تنسيق جميع الأنشطة التي تضطلع بها أجهزة مكافحة العقاقير المخدرة قد يكون خطوة مهمة في هذا الاتجاه .

١٤٦ - وتفيد التقارير بأن الحظر المفروض على زراعة الخشخاش يجري انفاذه بالترادف مع توافر امكانيات الدخل البديل للمزارعين بفضل مشاريع التنمية . وفي المناطق التي يجري فيها انفاذ الحظر ، تطبق احدى طريقتين على الزراعة غير المشروعة المكتشفة : اما أن تقتلع طوعا واما أن تستأصل انفاذا للقانون . ومن ثم فان القضاء

على الزراعة غير المشروعة يحظى بالنجاح في مناطق مختارة . ومع ذلك يبدو أن هذه الزراعة قد انتقلت الى مناطق لا يطبق عليها الحظر بعد . وبغية توسيع نطاق هذا البرنامج الى المناطق الأخرى ومنع معاودة ظهور الزراعة غير المشروعة في المناطق التي تم فيها القضاء على الخشخاش ، يتطلب الأمر القيام بالمراقبة الجوية والأرضية على أساس منتظم .

١٤٧ - وقد أدى انفاذ القوانين الى القضاء القبض على عدة مهربين كبار . ويمكن تعزيز اجراءات مكافحة شبكات التهريب اذا أضفى الاتساق على القوانين المتباينة التي تطبيقها حاليا مختلف الأجهزة المعنية بانفاذ القوانين على المستويين الاقليمي والاتحادي في البلد ، واذا وحد تطبيقها . وينبغي أيضا تحديث التشريعات لتشديد الضوابط المفروضة على المؤثرات العقلية المتاحة بيسر في البلد . وقد ناقشت بعثة أوفدتها الهيئة الى باكستان في عام ١٩٩١ ، هذه المسائل مع السلطات المسؤولة في هذا البلد . كما ان التدابير التي اتخذت مؤخرا لرصد ومراقبة أنهيدريد الخليك قد يكون لها بعض الأثر في مكافحة صنع الهيروين غير المشروع . بيد أنه ينبغي مواصلة العمل الدائب على القضاء على المختبرات . وتدعو الحاجة الى وجود توافق في الآراء على أعلى المستويات السياسية في الحكومات الاقليمية والحكومة الاتحادية ، يسانده دعم لا حدود له من جانب جميع الهيئات ، اذا ما أريد شل حركة منظمات التهريب . وينبغي أن يلاحظ أن ضبط الهيروين ، حتى بمقادير كبيرة ، على نحو لا يؤدي الى القضاء القبض على الممولين والمنظمين الذين يقفون وراء التهريب ، لن يفضي الى وقف التهريب ؛ اذ انه يترك المهربين أحرارا يواصلون أنشطتهم المدمرة .

١٤٨ - وفي تركيا ، يلاحظ أن مراقبة الانتاج المشروع لقش الخشخاش لغرض استخراج القلوبات تواصل أداء وظيفتها بفعالية ، فلا يجري انتاج الأفيون في البلد . بيد أن البلد لا يزال المتاجرون يتخذونه معبرا لتهريب مقادير كبيرة من العقاقير المخدرة المنتجة في المنطقة الى أوروبا عبر طريق البلقان . وتتجلى خطورة هذا الطريق في المضبوطات التي حققتها السلطات التركية على مدى السنوات الأربع الأخيرة ، والتي بلغت أكثر من طن واحد من الهيروين سنويا . وبلغت مضبوطات القنب قرابة ١٢ طنا في عام ١٩٩٠ . وضبطت أيضا مختبرات غير مشروعة للهيروين . وفي عام ١٩٩١ ، ضبط نحو ٢٢ طنا من أنهيدريد الخليك . وصودرت مركبات تستخدم للتهريب ، بما في ذلك شاحنات النقل الدولي الطرقي (التي لا تخضع لاجراءات التفتيش الجمركي الاعتيادي) وكذلك الحافلات والسيارات .

واو - أوروبا

١٤٩ - جميع البلدان الأوروبية ، باستثناء ألبانيا ، أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ . ومن بين البلدان التسعة المذكورة في تقرير الهيئة لعام ١٩٩٠ باعتبارها ليست أطرافا في اتفاقية سنة ١٩٧١ ، وهي ألبانيا وايرلندا وبلجيكا ورومانيا وسويسرا

ولكسمبرغ ولختنشتاين والنمسا وهولندا ، لم تصبح طرفا في تلك الاتفاقية خلال عام ١٩٩١ سوى لكسمبرغ . وتدرك الهيئة أن أكثر البلدان الباقية تتخذ خطوات في سبيل الانضمام الى الاتفاقية ، وهو أمر يتوقع حدوثه عما قريب .

١٥٠ - وفي عام ١٩٩٠ ، صدقت اسبانيا وقبرص على اتفاقية سنة ١٩٨٨ . وفي عام ١٩٩١ ، أصبحت الدول الأوروبية التالية أطرافا في اتفاقية سنة ١٩٨٨ اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، إيطاليا ، بيلاروس ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، السويد ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، موناكو ، يوغوسلافيا . وأودع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وثائق التثبيت الرسمي لإعلانه أهليته بالنسبة الى المادة ١٢ . وواصلت البلدان الأوروبية التعاون الوثيق فيما بينها على الاساسين الثنائي والمتعدد الأطراف ، في جميع مسائل مكافحة سوء استعمال العقاقير المخدرة . ويجري هذا التعاون الوثيق فيما بين البلدان الاثني عشر في الاتحاد وكذلك فيما بين جميع البلدان الاعضاء أو الاعضاء المنتسبة في فريق بومبيدو وفي اطار مجلس أوروبا . وفي أيار/مايو ١٩٩١ ، عقد هذا الفريق ، الذي يتكون من ٢٥ بلدا عضوا ، أول مؤتمر وزاري أوروبي له حول التعاون بشأن مشاكل اساءة استعمال العقاقير المخدرة .

١٥١ - وعمدت اللجنة الأوروبية لمكافحة المخدرات (سيلاد) ، التي أنشأتها البلدان الاثنا عشر في الاتحاد الأوروبي لكي تتولى تنسيق السياسة الأوروبية في هذا الميدان ، الى وضع "خطة أوروبية لمكافحة المخدرات" اعتمدها مجلس أوروبا . وتركز الخطة الجهود على الحد من الطلب على العقاقير المخدرة . وهي تعتمزم أيضا انشاء مركز أوروبي لرصد العقاقير المخدرة .

١٥٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، اعتمد الاتحاد الاقتصادي الأوروبي لائحة تنظيمية صادرة عن المجلس تقتضي اصدار تشريع لرصد السلأف في جميع الدول الاعضاء بحيث يصبح نافذ المفعول اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩١ . وثنص اللائحة التنظيمية على انشاء آلية للاشعار السابق للتصدير لجميع البلدان التي يجري فيها انتاج غير مشروع للكوكايين أو الهيروين . كذلك تلزم المبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس الأوروبي في حزيران/يونيه ١٩٩١ الدول الاعضاء فيه على اتخاذ تدابير بشأن مكافحة تبييض الاموال في تشريعاتها بحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . ومن المزمع أن يبدأ في ذلك التاريخ تنفيذ "القانون الأوروبي الوحيد" الرامي الى اتاحة حرية حركة الاشخاص والبضائع والخدمات ورؤوس الاموال داخل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي . وفي أثناء تنفيذ القانون الأوروبي الوحيد ، لا شك أن الحكومات سوف تواصل مراعاتها الكاملة لالتزاماتها بموجب الاتفاقات الدولية بشأن مراقبة العقاقير المخدرة .

١٥٣ - وفي عام ١٩٨٩ ، ناشد الرئيس الكولومبي السيد باركو المجتمع الدولي توثيق التعاون الاقتصادي مع بلده لدعم تصديه للاتجار بالعقاقير المخدرة . كما ان الهيئة

ترحب برد الفعل الايجابي من الاتحاد الاقتصادي الاوروبي الذي شمل اكوادور وبوليفيا وبيرو وكولومبيا بنظامه الجمركي التفضيلي فيما يخص عددا من المنتجات الزراعية والصناعية ، مما يساعد هذه البلدان على زيادة امكانيات التصدير لديها وعلى النجاح في تنفيذ برامجها لاستبدال المحاصيل .

١٥٤ - ولكن الهيئة تظل قلقة ازاء اتجاه عدد من البلدان الاوروبية نحو اقامة السبل لحصول المدمنين على العقاقير المخدرة غير المشروعة وانهاء تجريم استعمال العقاقير المخدرة لغير الاغراض الطبية . وتؤيد الهيئة بقوة الموقف الذي اتخذه مجلس أوروبا الذي بين فيه ان اعضاء الصفة القانونية على استعمال العقاقير المخدرة لا ينبغي أن يكون جزءا من استجابة أي بلد للمشكلة المتنامية المتمثلة في تعاطي العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها .

١٥٥ - كما ترحب الهيئة بجميع الجهود المبذولة من أجل التعاون الاقليمي والتي دعمت باستحداث عدد من المنظمات واللجان الأوروبية . ولا شك في أن كلا منها سوف تعتمد الى وضع برامج في ميدان صلاحيتها المحدد والى تنسيق أعمالها مع غيرها .

١٥٦ - بيد أن التغييرات السياسية والاقتصادية الأساسية الجارية الآن في عدة بلدان في أوروبا الوسطى والشرقية قد زادت من خطر مواصلة انتشار تعاطي العقاقير المخدرة والاتجار بها في تلك المنطقة . وفي الوقت نفسه تيسر هذه التغييرات العمل المتكافل في مكافحة العقاقير المخدرة على النطاق الأوروبي . ومن ثم فان الهيئة ترحب بالالتزامات التي أعلنتها تلك البلدان بالتصدي لتعاطي العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها . بيد أنها تسلم بأن اتخاذ التدابير الرامية الى تنفيذ هذه السياسات العامة تعرقله محدودية الموارد المالية والبشرية المتاحة . ومنعا من حدوث المشاكل الهائلة المقترنة احتمالا بانتشار تعاطي العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها في تلك البلدان ، والذي سوف يؤثر لا محالة على أوروبا كلها ، تدعو الحاجة الى تقديم الدعم من جانب المجتمع الدولي . والهيئة تقر الدعم الذي تقدمه بالفعل عدة حكومات وهيئات دولية في مجال انفاذ القوانين . وينبغي ايلاء انتباه مماثل لتعزيز قدرات البلدان على منع تعاطي العقاقير المخدرة وعلى علاج متعاطي هذه العقاقير واعادة تأهيلهم واعادة دمجهم في المجتمع .

١٥٧ - وتظهر بيانات المضبوطات أن الاتجار بالعقاقير المخدرة يجري في جميع أنحاء أوروبا وأنه أخذ في الازدياد . وقد بلغت كميات الهيروين التي ضبطت خلال عام ١٩٩٠ أكثر من ستة أطنان ، مما يتجاوز مستواها في عام ١٩٨٩ . وقد ازداد نقاء الهيروين المضبوط على مستوى الشارع بينما ظلت أسعاره ثابتة . ولا يزال "طريق البلقان" يستخدم لتهرب مقادير من الهيروين يأتي أكثر من ثلثها من جنوب غربي آسيا . وبالإضافة الى البلدان الواقعة على طول طريق البلقان التقليدي تندرج تشيكوسلوفاكيا

وهنغاريا الآن أيضا في عداد بلدان العبور . وفي عام ١٩٩١ ، تم تفكيك مختبر سري للهيروين في فرنسا .

١٥٨ - وازدادت مضبوطات الكوكايين الى أكثر من ضعفيها في عام ١٩٩٠ فبلغت ما يربو على ١٣ طنا مقابل ستة أطنان في العام السابق . وكان أكثر الكوكايين المضبوط - نحو ٦٢ في المائة - آتيا من كولومبيا . وكُشف وجود مختبرات للكوكايين في بعض الانحاء الجنوبية من أوروبا خلال عام ١٩٩٠ . أما " الكراك " فلم يتحدد بعد على أنه مشكلة في أوروبا ، باستثناء المملكة المتحدة ، حيث ضُبط ٧٨ في المائة من مجموع المضبوطات الأوروبية من هذا الشكل من الكوكايين .

١٥٩ - وخلال السنوات الأخيرة ، ركزت أجهزة انفاذ القوانين جهودها على مكافحة الاتجار بالكوكايين والهيروين . وعلى ضوء بيانات المضبوطات المتطورة ، يتعين أيضا تكثيف العمل على مكافحة الاتجار بأنواع أخرى من العقاقير المخدرة . فقد ازدادت مضبوطات الامفيتامين الى أكثر من ضعفيها ، اذ بلغت ٣٨٠ كيلوغراما ، وتم تفكيك ٢٦ مختبرا سريرا . وفي عام ١٩٩٠ ، ازدادت مضبوطات القنب الى ٢٠٠ طن ، مقابل ١٣٦ طنا في عام ١٩٨٩ . وأخذ يتواتر أكثر من ذي قبل الصنع غير المشروع لمادتي MDMA ("ecstasy") و MDA . كما ان أوروبا تشهد الآن زيادة خطيرة في مضبوطات مادة LSD .

١٦٠ - ويبدو أن البيانات الواردة من بعض بلدان أوروبا الغربية تدل على أن عدد متعاطي القنب والهيروين قد استقر مع اتجاه نحو الهبوط في بعض الحالات . بيد أن تعاطي الكوكايين أخذ في الازدياد . ومع ذلك فان الاكثريه الكبرى من الاشخاص الذين يلتمسون المساعدة في مراكز العلاج واعادة التأهيل تتكون من متعاطي الهيروين والعقاقير المخدرة المتعددة . كما ان عدد حالات الوفاة ذات الصلة بالعقاقير المخدرة ، والتي تعزى في معظمها الى تعاطي الهيروين أو العقاقير المخدرة المتعددة ، مستمر في الازدياد في أكثر البلدان الأوروبية . وأخذ ينتشر تعاطي القنب في عدد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية . أما تعاطي الهيروين والكوكايين في تلك البلدان بالذات فلا يزال محدودا جدا ، وربما يعزى ذلك جزئيا الى أسعارها التي تتجاوز قدرة المتعاطين على الدفع .

١٦١ - وقد أدت سرعة انتشار فيروس القصور المناعي البشري من جراء تعاطي العقاقير المخدرة بالحقن الوريدي الى استجابات مختلفة في السياسات الوطنية المعنية بالصحة والعقاقير المخدرة في أوروبا . ويبدو أن النسبة المئوية لمرضى الايدز الذين يتعاطون العقاقير المخدرة بالحقن الوريدي منخفضة نسبيا ، ما عدا في بعض أجزاء أوروبا الجنوبية ، حيث يتعاطى قرابة ثلثا جميع الأشخاص المصابين بالايدز العقاقير المخدرة بهذه الطريقة . ولم يحدد بعد بوضوح تأثير مختلف السياسات المتعلقة بتوزيع الابر والحقن الخاضع للرقابة وكذلك بالاستعاضة عن الهيروين بالميثادون ، على انتشار فيروس القصور المناعي البشري/ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة (الايدز) .

١٦٢ - وفي النمسا ، سجلت زيادة كبيرة خلال عام ١٩٩٠ كميات العقاقير المخدرة المضبوطة ، فبلغت مضبوطات القنب ثلاثة أضعاف والكوكايين ضعفين مقارنة بعام ١٩٨٩ . ونظرا لأن حجم حركة المرور الخصوصي والتجاري عبر الحدود النمساوية قد اتسع باطراد خلال السنوات الأخيرة ، يكرس الآن انتباه خاص لتكثيف اجراءات تفتيش المركبات والبضائع القادمة من بلدان طريق البلقان . ويجري توسيع برامج اعادة التأهيل والدمج الاجتماعي ، بما في ذلك برامج العلاج واستبدال العقاقير المخدرة ، كاستبدال الميثادون مثلا . والهدفان الرئيسيان هما تعزيز الرعاية الاجتماعية وزيادة القدرة العلاجية واقتناع متعاطي العقاقير المخدرة بالاتصال بمرافق خدمات المشورة . ويجري الآن مناقشة سياسات مكافحة تبييض الأموال ، ولكن النمسا تظل في الوقت الحاضر البلد الوحيد في أوروبا الغربية الذي يمكن فيه ايداع الأموال في المصارف مع الحفاظ على الغفلية .

١٦٣ - يمر من خلال بلغاريا الجزء الأكبر من النقل البري التجاري والخصوصي من الشرقيين الأدنى والأوسط الى أوروبا . ومن ثم فان حركة المرور العابرة غير المشروعة تمثل داعي القلق الرئيسي لذلك البلد . وتجرى الآن اعادة تنظيم الجهاز الحكومي المسؤول عن مراقبة العقاقير المخدرة ، كما يجري النظر في انشاء مجلس مشترك بين الوزارات لتعزيز التنسيق على المستوى الوطني . وقد استحدثت في وزارة الداخلية فرع جديد يعنى بالجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والارهاب . وتقدم الهيئة مساعدتها الى السلطات الصحية البلغارية في مواءمة آليات عملها الوطنية لمراقبة العقاقير المخدرة مع التغييرات التي طرأت على نظام البلد الاقتصادي .

١٦٤ - ولا تزال قبرص تستخدم بلد عبور للتهريب . وقد دخلت خمس عشرة حكومة في اتفاقات مع السلطات القبرصية بشأن ارسال ضباط اتصال لشؤون العقاقير المخدرة الى قبرص . وقد أدى ذلك الى ضبط كميات من العقاقير المخدرة والقاء القبض على المهربين في كثير من البلدان . ولا يزال تعاطي العقاقير المخدرة في قبرص على مستوى منخفض ؛ ولم تفد التقارير بحدوث حالات وفاة ذات صلة بالعقاقير المخدرة ، بيد أنها تفيد بأن تعاطي المؤثرات العقلية مع الكحول أخذ في الازدياد .

١٦٥ - وفي تشيكوسلوفاكيا ، سجلت ٥٢ حالة وفاة ذات صلة بالعقاقير المخدرة في عام ١٩٩٠ . وتشمل العقاقير المخدرة المتعاطاة هناك الكوديين والميثامفيتامين . ولا تزال المستنشقات السمية تستعمل لدى المراهقين في المناطق الحضرية بصفة رئيسية . وفي الوقت الحالي ، يؤدي نقص العملة الصعبة المتاحة للأشخاص في الفئات الشديدة التعرض الى عرقلة نشوء الأسواق غير المشروعة للهروين والكوكايين . بيد أن هناك اشارات تدل على سرعة نمو الاتجار المنظم غير المشروع بالقنب والمنشطات . وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، ضبطت ١٠٠ كيلوغرام من الكوكايين أثناء العبور الى أوروبا الغربية . والحكومة ملتزمة بالتصدي لمشاكل تعاطي العقاقير المخدرة والاتجار

غير المشروع بها . وقد أنشئت في تموز/يوليه ١٩٩٠ لجنة حكومية بشأن المخدرات لكي تتولى تحسين التنسيق فيما بين المؤسسات المعنية بمكافحة العقاقير المخدرة .

١٦٦ - وكانت فرنسا واحدة من أوائل الدول الأوروبية التي جعلت من تبييض أموال العقاقير المخدرة جريمة ، وهي توائم تشريعها الوطني مع أحكام المادة ٥ من اتفاقية عام ١٩٨٨ . وفي عام ١٩٩٠ ، أنشأت الحكومة وحدة خاصة لمكافحة تبييض الاموال . ويستطيع القضاة الآن يقضوا بانفاذ القرارات التي تتخذها محاكم أجنبية بمصادرة الأصول المالية . وقد استهلقت فرنسا برنامج عملها المعتمد في عام ١٩٩٠ ، والذي يشمل تحسين جمع البيانات بانشاء "مركز وطني للرصد" وكذلك الاسراع بتدابير الوقاية باستحداث "لجان البيئة الاجتماعية" في المدارس الثانوية ، وبتخصيص خط هاتفي لمساعدة الأسر . وتلاحظ الهيئة مع التقدير أن الادارة الفرنسية تمارس الآن رقابة كاملة على صادراتها من المؤثرات العقلية وتقدم بيانات مفيدة من أجل تعزيز نظم المراقبة في بلدان أخرى ، لا سيما في افريقيا .

١٦٧ - وفي ألمانيا ، لا يزال تعاطي الهيروين والامفيتامين على مستوياته العالية السابقة ، مع حدوث زيادة في عدد من يستعملونها للمرة الاولى . كما ارتفعت حالات الوفاة ذات الصلة بالعقاقير المخدرة الى ١٤٧٨ حالة في عام ١٩٩٠ ، مقابل ٩٩١ حالة في عام ١٩٨٩ ؛ واستمر هذا الاتجاه في عام ١٩٩١ . ولا تشمل هذه الأرقام الولايات الاتحادية الجديدة الخمس حيث لا توجد منها بيانات احصائية . وهناك مؤشرات تدل على انتشار الجريمة المنظمة ذات الصلة بالعقاقير المخدرة في الولايات الجديدة . وازداد تمويل التدابير الوقائية في عام ١٩٩٠ من ١٨٨ مليون مارك ألماني الى ١٢٨٨ مليون مارك ألماني ، كما ان التشريعات الرامية الى تنفيذ أحكام اتفاقية سنة ١٩٨٨ والسماح بالانضمام الى تلك الاتفاقية هي الآن قيد النظر . ولألمانيا شبكة من ضباط الاتصال لشؤون العقاقير المخدرة تعمل في جميع بلدان الانتاج والعبور المهمة .

١٦٨ - وفي هنغاريا ، أنشئت في شباط/فبراير ١٩٩١ لجنة مشتركة بين القطاعات بشأن مكافحة المخدرات ، لكي تتولى تنسيق أنشطة جميع الوزارات المعنية . وتباشر اللجنة جمع البيانات وتحقيق التساوق بين التشريعات الوطنية ومقتضيات اتفاقية سنة ١٩٨٨ أولى أولوياتها . ومن دواعي القلق الرئيسية لدى السلطات ارتفاع استهلاك الفرد من المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على مؤثرات عقلية معينة . ويقدر أن عدد المدمنين على المنومات المسكنة والمهدئات كبير جدا . وتعتمز السلطات اعتماد لوائح تنظيمية أشد صرامة بشأن الوصفات الطبية الخاصة بالمؤثرات العقلية ، لكي تمنع تزوير الوصفات الطبية المتواتر الآن . وسوف توضع قواعد للأطباء فيما يتعلق بالوصفات الطبية الخاصة بالمؤثرات العقلية .

١٦٩ - ويبدو أن تنفيذ التشريعات الجديدة بشأن العقاقير المخدرة في إيطاليا كان فعالا في كبح انتشار تعاطي العقاقير المخدرة والحد من ظهور حالات ادمان جديدة . ولم

يؤد هذا القانون الى ضبط كميات أكبر فحسب ، بل أدى أيضا الى تشبيط الرغبة في التعاطي التجريبي أو العرضي للعقاقير المخدرة والى كبح الاتجار غير المشروع بها على نطاق صغير . وعلاوة على ذلك ، قرر عدد كبير من متعاطي العقاقير المخدرة التقدم للعلاج واعادة التأهيل فيما يربو على ٥٠٠ مركز من المراكز العامة العاملة في البلد . ولكن على الرغم من النتائج الايجابية التي تحققت لا يزال تعاطي العقاقير المخدرة يعتبر مشكلة كبرى . فقد ازدادت حالات الوفاة ذات الصلة بالعقاقير المخدرة بنسبة قدرها ١٨ في المائة في عام ١٩٩٠ وبنسبة اضافية قدرها ١١ في المائة في النصف الأول من عام ١٩٩١ . ويشكل متعاطو العقاقير المخدرة ٧٠ في المائة من حالات الاصابة بالايذ المبلغ عنها .

١٧٠ - لا تزال هولندا تتخذ مدخلا رئيسيا للعقاقير غير المشروعة . وفي عام ١٩٩٠ تضاعفت ثلاث مرات تقريبا مضبوطات الكوكايين بالمقارنة بعام ١٩٨٩ ، اذ بلغت ٤٣ طن . أما مضبوطات القنب فقد زادت الى أكثر من الضعفين اذ بلغت ما يقارب ١١٠ أطنان . ويعتقد بأن أكثر من ٨٠ في المائة من الامفيتامينات المصنوعة سرا والمهربة الى البلدان الاسكندنافية ، ومعظم مادة LSD المهربة الى ألمانيا والمملكة المتحدة ، آتية من هولندا . وقد نجحت الشرطة الهولندية في تفكيك عدد من مختبرات الامفيتامين التي تستخدم فيها سلائف ومواد كيميائية أساسية من بلجيكا وألمانيا .

١٧١ - وتواصل السلطات الهولندية تطبيق المبادئ التوجيهية التي اعتمدت في عام ١٩٧٦ بشأن كشف الجرائم وملاحقتها قضائيا بموجب قانون الأفيون المعمول به في البلد ؛ لكنها تتخذ موقفا متسامحا نسبيا تجاه التعامل الصغير النطاق في القنب ، والذي يجري في المقاهي ، بينما تفرض في الوقت نفسه أشد قيود ممكنة على الاتجار بأنواع أخرى من العقاقير المخدرة . وتستهدف هذه السياسة التقليل من تورط الشبيبة مع العناصر الإجرامية . وتفيد التقارير بأن نسبة تعاطي القنب ظلت ثابتة منذ بداية السبعينات . وهولندا واحدة من البلدان القليلة في أوروبا التي يستمر فيها هبوط عدد حالات الوفاة ذات الصلة بالعقاقير المخدرة .

١٧٢ - واعتمدت في بولندا في عام ١٩٩٠ لوائح تنظيمية جديدة بشأن زراعة الخشخاش المشروعة ، وذلك لمواصلة الحد من سبل الوصول الى قش الخشخاش ، الذي يحضر منه متعاطو العقاقير مستخلصات تحتوي على القلويدات . ويتواتر تعاطي المواد الأفيونية بالجمع بينها وبين المؤثرات العقلية ، ولا سيما الباربيتورات والبنزوديازيبين . كما أصبح تعاطي المستنشقات السمية متواترا لدى الشبيبة . وقد ضبطت السلطات ١١٠ كيلو غرامات من الكوكايين من مصدر كولومبي أثناء العبور الى أوروبا الغربية . ومن دواعي قلق السلطات ما يجري سرا من صنع المواد الامفيتامينية المعدة للتصدير الى أوروبا الغربية والشمالية . وتتحكم في هذا النشاط عصابات إجرامية منظمة ومتورطة أيضا في أشكال أخرى من الأنشطة الإجرامية .

١٧٣ - وتبين التقارير الواردة من البرتغال أن عدد طلبات العلاج من العقاقير المخدرة أخذ في الازدياد المطرد ، وأن متعاطي العقاقير المخدرة الذين يلتمسون العلاج هم الآن أصغر سنا من سابقهم . وقد أنشأت الحكومة لجنة مشتركة بين الوزارات ومجلسا وطنيا استشاريا مكونا من ممثلين من جميع قطاعات المجتمع ، واعتمدت برنامجا وطنيا شاملا لمكافحة تعاطي العقاقير المخدرة .

١٧٤ - وفي البلدان الاسكندنافية ، لا يزال تعاطي الامفيتامين يعتبر من دواعي القلق الرئيسية . كما أن تعاطي العقاقير المخدرة المتعددة شائع الآن . ويبدو أن معدل انتشار الكوكايين محدود جدا . وينظر الى تعاطي العقاقير المخدرة على أنه يمس بالدرجة الاولى فئات هامشية في المجتمع وكذلك أشخاصا عانوا من تجربة طفولة عسيرة . وقد شجعت السلطات المحلية على تعزيز التعاون بين دوائر الخدمات الاجتماعية والمدارس والشرطة بقصد الوصول في أبكر مرحلة ممكنة الى الشبيبة التي تنجرف نحو الجنوح .

١٧٥ - وفي السويد تشن حملة لمكافحة العقاقير المخدرة ، من مكوناتها الرئيسية المشاركة النشطة على مستوى المجتمع المحلي . وقد انخفض معدل تعاطي العقاقير المخدرة لدى الشبيبة ، وكذلك تعاطيها بالحقن الوريدي . كذلك أسفرت الدراسات الاستقصائية التي أجريت منذ السبعينات في صفوف الشباب المنخرطين في الخدمة العسكرية الالزامية ، عن وجود هبوط مماثل . وتخضع الحالات الخطيرة لتعاطي العقاقير المخدرة في السويد لعناية الزامية لمدة قد تصل الى ستة أشهر .

١٧٦ - ولا تزال إسبانيا مدخلا رئيسيا للكوكايين الوارد من أمريكا الجنوبية والقنب الوارد من شمال أفريقيا للتهريب الى أوروبا . ومنذ عام ١٩٨٧ ، تستخدم شبكة محوسبة وطنية لجمع البيانات عن تعاطي العقاقير المخدرة . وتغطي هذه الشبكة البلد بأكمله وتشتمل على ١٧ محطة لجمع البيانات ووحدة مركزية لاعداد التقارير التوليفية . ويحتوى نظام الشبكة على معلومات عن الأشخاص الذين يلتمسون العلاج وعن حالات الطوارئ ذات الصلة بالعقاقير المخدرة . وكانت ٩٥ في المائة من تلك الحالات تتصل بتعاطي الهيروين أو الجمع بين الهيروين وغيره من العقاقير المخدرة .

١٧٧ - وفي الوقت الحاضر لا تعتبر حيازة العقاقير المخدرة للاستعمال الشخصي جريمة يعاقب عليها القانون . ولكن يجري الآن اعداد لوائح تنظيمية بشأن الجزاءات والغرامات الادارية المفروضة على استهلاك العقاقير المخدرة علنا ، وذلك بقصد كبح ظاهرة تعاطي العقاقير العرضي ، واستهداف المنشآت التجارية التي تسمح باستعمال العقاقير المخدرة .

١٧٨ - في سويسرا ، يعالج الآن ٧٥٤ شخصاً في اطار برنامج خاص بالميثادون . وفي زيورخ ، يعتزم البدء في خريف عام ١٩٩١ ، ببرنامج نموذجي جديد سيقدم في اطاره

الهيروين بموجب وصفات طبية الى ١٠٠ من مسيئي استعمال هذه المادة . وكان الغاء الدوائح المالية الاغفال في المصارف السويسرية ، وهي ودائع كانت فيما مضى تتيح لمزاولي الاتجار غير المشروع وسيلة لتبييض ارباحهم غير المشروعة ، خطوة هامة اتخذت في مكافحة الشبكات الدولية للعقاقير المخدرة . ويعتزم الاخذ بسياسات اضافية من أجل مكافحة تبييض الاموال ، تشمل مصادرة الارباح غير المشروعة ومعاينة الشركات وكذلك الافراد .

١٧٩ - وفي المملكة المتحدة ، أصبح قانون العدالة الجنائية ، لعام ١٩٩٠ ، نافذا ، ويجري بالفعل تنفيذ احكام اتفاقية عام ١٩٨٨ . واستجابة لتوصيات الفرقة العاملة التابعة لمجموعة السبعة ، تلزم المؤسسات المالية أن تبلغ عن المعاملات المشبوهة الى الوحدة الوطنية لاستخبارات العقاقير المخدرة . وتقوم هذه الوحدة بتحليل وتعميم المعلومات الاستخبارية المتصلة بالاتجار بالعقاقير المخدرة ، بما في ذلك المعلومات المالية عن الاموال التي يشتبه في أنها متأتية عن الاتجار غير المشروع . وقد أبرمت المملكة المتحدة مع بلدان أخرى عشرين اتفاقا ثنائيا من أجل مكافحة تبييض الاموال . واضطعت الفرقة العاملة المعنية بتخفيض الطلب ، التي أنشئت بمناسبة القمة الوزارية العالمية المعنية بالعقاقير المخدرة والمعقودة في لندن في عام ١٩٩٠ ، ببعثات الى بليز وجزر فرجين البريطانية لتقديم المشورة بشأن تخفيض الطلب . وتوخيا للحد من الصنع غير المشروع للأمفيتامين ، وهو عقار تتزايد اساءة استعماله ، بدأت السلطات برنامجا لتعزيز أساليب التحري . وقد ازدادت باطراد ، منذ عام ١٩٨٨ ، مضبوطات ال . ل . س . د . في شكل أوراق وأقراص .

١٨٠ - وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، لا تزال المشاكل ذات الصلة بالعقاقير المخدرة تتضخم . وتتفاقم هذه المشاكل من جراء التوتر الاجتماعي ، والمشقة الاقتصادية ، والتغيير السياسي . وتقدر سلطات انفاذ القانون أن نحو مليون الى ١.٥ مليون شخص كانوا يسيئون استعمال هذه العقاقير في عام ١٩٩١ . وقد حدثت زيادات حادة في الاسعار في سوق العقاقير المخدرة غير المشروعة . ففي حين أن سعر الغرام الواحد من الأفيون كان ، قبل ٨ سنوات ، يتراوح بين ٥ و ٦ روبلات ، أصبح ، في عام ١٩٩١ ، يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ روبل ، أي بين ٢٠ و ٤٠ في المائة من المرتب الشهري المتوسط في القطاع العام . ويبدو ان المتجرين في العقاقير المخدرة أصبحوا أحسن تنظيما وأفضل عدة . وتفيد سلطات انفاذ القانون عن وجود شبكة اجرامية محكمة التنظيم تستمد الارباح من الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة . ويقدر أن الارباح الاجمالية من هذا الاتجار وصلت الى ما بين ١٤ و ١٥ بليون روبل في عام ١٩٩١ ، بعد أن كانت تتراوح بين ٣ و ٤ بلايين في عام ١٩٩٠ .

١٨١ - وكما في السنوات السالفة ، كانت غالبية العقاقير المخدرة التي يكثر تعاطيها ذات منشأ محلي ، وهي الأفيون والقنب وكذلك الأفيديرين وبعض المؤثرات العقلية . ويزرع بعض الفلاحين خشخاش الأفيون بصورة غير مشروعة في قطع من الأرض صغيرة ومخفية عن

الانظار تقع في الأجزاء الجنوبية من القطر . وينمو القنب بریا في نحو ٤ ملايين هكتار في كازاخستان ، وفي ١٥ مليون هكتار في المقاطعات الواقعة في الشرق الأقصى وكذلك على مساحات شاسعة من الأراضي تقع في حوض نهر الفولغا الأسفل وشمالی القوقاز والمناطق الجنوبية من أوكرانيا .

١٨٢ - وبينما تدمر مفاوز انفاذ القانون كثيرا من حقول الخشخاش غير المشروع ، لا يحرز ، عادة ، سوى القليل من النجاح في الجهود الرامية الى القضاء على نمو القنب البري . وقد نظمت وزارة داخلية الاتحاد السوفياتي ، في تموز/يوليه ١٩٩١ في ألما-آتا (كازاخستان) ، حلقة دراسية دولية شارك فيها خبراء من برنامج الامم المتحدة الدولي لمراقبة العقاقير المخدرة ، وكانت غايتها النظر في اتخاذ تدابير مضادة .

١٨٣ - وفككت ، في سانت بطرسبورغ ، عدة معامل سرية تنتج العقاقير المخدرة الاصطناعية ، وخصوصا الفنثانيل والميثادون . وضبطت هناك مبالغ كبيرة من النقود والذهب ، علاوة على الأسلحة ، واعتقل ثلاثة وثلاثون شخصا . وتُهرَّب بعض العقاقير المخدرة بكميات قليلة الى البلد . وفي عام ١٩٩١ ، ضبطت ، لأول مرة ، كميات قليلة من الهيروين والكوكايين وال ل . س . د .

١٨٤ - وتشعر سلطات الاتحاد السوفياتي ببالغ القلق من أن المشاكل المتصلة بالعقاقير قد تزداد تفاقما في إثر التغييرات الاقتصادية . وتتخذ هذه السلطات تدابير واسعة النطاق لمكافحة عرض وطلب العقاقير المخدرة . وتشارك في أنشطة تخفيض الطلب منظمات غير حكومية أنشئت حديثا ، مثل "الرابطة الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة واساءة استعمالها" ، التي يقع مقرها في موسكو .

زاي - أمريكا الشمالية

١٨٥ - في كندا ، لا يزال القنب أشيع العقاقير المخدرة تعاطيا ، لكن هناك عقاقير مخدرة أخرى ، منها خصوصا الكوكايين والهيروين ، تشكل خطرا عظيما . وسعاة الهيروين القادمون من غرب افريقيا يتخذون من كندا نقطة عبور في طريقهم الى الولايات المتحدة . ويهرَّب الكوكايين في معظم الحالات عن طريق البحر والجو ، من بلدان المصدر مباشرة .

١٨٦ - ويبدو ان اساءة استعمال الكوكايين لم تزود خلال السنة الماضية ، مع أنه لم تجر مؤخرا دراسات استقصائية وطنية بشأن مستويات اساءة استعمال العقاقير . وأكثر ما يُتعاطى "الكراك" في المدن ، ومنها تورونتو ومونتريال وفانكوفر . ومن الناحية الأخرى ، ازدادت مضبوطات الكوكايين ازديادا هائلا . فأثناء الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩١ ، ضبط من الكوكايين ما تساوي قيمته قيمة مجموع ما ضبط من كوكايين خلال

السنوات العشر الماضية . والسبب في هذا الازدياد ليس واضحا ، نظرا لعدم وجود ما يدل على زيادة في اساءة استعمال هذا العقار المخدر . ويبدو أيضا أن "الثلج" ، وهو شكل من أشكال الميثامفيتامين بلوري ورفيع النقاوة وقابل للتدخين ، قد وجد سبيله الى كندا ، غير أن اساءة استعماله لا تبدو آخذة في التفشي . وبوجه الاجمال ، لا تزال اساءة استعمال المؤثرات العقلية الأخرى عند مستوياتها السابقة .

١٨٧ - وستنقضي في آذار/مارس ١٩٩٢ مدة استراتيجية كندا الوطنية الخمسية المسماة "العمل لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة" . واستعدادا للمرحلة التالية من الاستراتيجية ، عقدت اجتماعات تشاور وطنية في كل عواصم المقاطعات ، واستشير قادة المنظمات غير الحكومية وأوساط الاعمال التجارية والعمال وغيرهم من القياديين لتحديد أثر الاستراتيجية وأولويات الاجراءات المقبلة . وتولي جهود انفاذ القوانين اهتمام خاصا لتتبع واستبانة الاموال المبيضة المتأتية من العقاقير ، ومعظمها يأتي من الولايات المتحدة . وتتعاون سلطات كندا والولايات المتحدة تعاوننا وثيقا في هذا المعنى . وقد أبرمت كندا مع هونغ كونغ والمكسيك اتفاقيين ثنائيين يستهدفان تعزيز التعاون على كبح الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة .

١٨٨ - وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، يبدو الآن أن اساءة استعمال العقاقير المخدرة ، التي برزت كمشكلة قومية في أواخر الستينات وتزايدت خطورتها منذ ذلك الحين ، قد استقرت الآن أو انخفضت . ووفقا للدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر بشأن اساءة استعمال العقاقير المخدرة لعام ١٩٩٠ ، يقدر ان عدد الذين يسيئون استعمال الكوكايين قد انخفض بنحو ٧٠ في المائة منذ عام ١٩٨٥ . فضلا عن ذلك ، يقدر أن عدد الذين يسيئون استعمال العقاقير المخدرة ، بجميع أنواعها ، قد انخفض من ٢٣ مليونا في عام ١٩٨٥ الى ١٣ مليونا في عام ١٩٩٠ . وبلغ الانخفاض أشده بين الأشخاص الذين تتراوح سنهم بين ١٨ عاما و ٢٥ عاما . وانخفضت اساءة استعمال العقاقير بين تلاميذ الصفوف النهائية في الثانويات الى أدنى مستوى لها منذ ١٦ سنة . ويبدو أن كثيرا من الشباب أخذ يعتبر اساءة استعمال العقاقير خطرة ، وهذا بدوره يقلل من قبول هذا السلوك على سبيل محاكاة الأقران . ومع ان الجرائم المتصلة بالعقاقير المخدرة لا تزال مشكلة خطيرة ، تدل البيانات على أن هذا النوع من الجرائم قد يكون انخفض في بعض أنحاء البلد .

١٨٩ - ولا يزال الكوكايين ، وخصوصا في شكل "الكراك" ، يمثل خطرا رئيسيا . وقد ظل العدد المقدر لمسيئي استعماله دون تغيير ، أي نحو نصف مليون شخص . وفي الوقت نفسه ، ظهرت علامات تدل على ازدياد اساءة استعمال الهيروين والاتجار غير المشروع به . ويبدو أن هذا يرجع الى ازدياد الكميات المعروضة ، وانخفاض الأسعار ، وارتفاع مستويات النقاوة ، وهذا يعود بدوره الى ارتفاع مستويات الانتاج في جنوب شرق آسيا . ولا تزال اساءة استعمال المؤثرات العقلية ، التي كثيرا ما تصنع سرا داخل البلد ،

تمثل مشكلة خطيرة . كما أن ال . ل . س . د . عاد الى الظهور كعقار مفضل بين بعض فئات المتعاطين .

١٩٠ - ومما يدعو الى القلق البالغ تعاطي العقاقير المخدرة بين النساء اللاتي بلغن سن الانجاب ، وهو تعاطٍ يؤدي الى ازدياد عدد الاطفال الذين تتعرض حياتهم الى الخطر ، بل تدمر ، من جراء اساءة امهاتهم لاستعمال العقاقير المخدرة . ففي مدينة نيويورك وحدها ، ازداد عدد الاطفال المتأثرين بذلك الى ستة أمثاله في ظرف عقد واحد . ويؤثر هذا الاتجاه أيضا على تفشي الإيدز . ومن حالات الإيدز التي تقع خلال فترة التوليد نحو ٥٩ في المائة ترتبط بكون أحد الأبوين يسيء استعمال العقاقير المخدرة عن طريق الحقن الوريدي .

١٩١ - ويتزايد جلب الكوكايين الى البلد عبر المكسيك ، التي فاقت ميامي في دور النقطة الرئيسية لعبور شحناته في امريكا الشمالية . ويدخل عن طريق المكسيك ما يقدر بنحو ٧٠ في المائة من الكوكايين المهرب الى الولايات المتحدة . وتقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات بتنسيق الاجراءات الرامية الى استئصال زراعة القنب المتزايدة في كثير من أنحاء البلد . ولا يزال الاتجاه الى زراعة القنب داخل المنازل مستمرا ، وتتخذ السلطات ، لمكافحة هذا المصدر الهام للاستهلاك المحلي ، تدابير تشمل استبانة موزعي المعدات التي يستخدمها من يزرعون القنب زراعة غير مشروعة .

١٩٢ - ويبدو ان هناك بشائر نجاح في تنفيذ قانون يرمي الى حرمان المتجرين من السلائف التي تستخدم في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة . فقد انخفض ما يُصدر الى كولومبيا من المواد الكيميائية المستخدمة في تجهيز الكوكايين بنسبة ٥٠ في المائة . كما حدث انخفاض حاد في صادرات هذه المواد الى البلدان الأخرى في امريكا الجنوبية .

١٩٣ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، قدمت الى الكونغرس "الاستراتيجية الوطنية الثالثة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة" . والمبدأ الاساسي لهذه الاستراتيجية هو مبدأ المسؤولية الفردية . وهي تهدف الى تخفيض تعاطي العقاقير المخدرة بواسطة خليط من البرامج المتعلقة بالعرض وبالطلب ، وتدعو الى ممارسة الضغط ، في وقت واحد ، على جميع جهات الحرب ضد العقاقير المخدرة . ويسلم فيها بأن الوقاية توفر الحل الوحيد على المدى الطويل ، لكن من الضروري ، في المدى القصير ، بذل جهود انفاذ القوانين ، فضلا عن علاج من يسيؤون استعمال العقاقير المخدرة .

١٩٤ - ومن الجدير بالذكر ، بصفة خاصة ، النشاط الطوعي الواسع الانتشار الذي يبذل على مستوى المجتمعات المحلية لتخفيض اساءة استعمال العقاقير المخدرة . وهذا النشاط شامل ويشترك فيه قادة الاحياء والمؤسسات التجارية والمؤسسات الدينية

والمدارس ومؤسسات الطب وانفاذ القوانين وغيرهم ، وقد أحرز تقدما ملموسا في تغيير الاتجاهات والسلوك فيما يتصل بتعاطي العقاقير المخدرة غير المشروع . وهذا النوع من النشاط الرامي الى القضاء على اساءة استعمال العقاقير المخدرة آخذ في الانتشار في كل أرجاء البلد .

١٩٥ - وتتعاون الولايات المتحدة مع الكثير من البلدان على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف بغية مكافحة الاتجار غير المشروع وتبييض الاموال . فعلى جبهة تخفيض العرض ، عقدت اتفاقات مع بيرو وبوليفيا . كما عزز التعاون مع المكسيك وبلدان الكاريبي ، وخصوصا فيما يتعلق بالجهود المشتركة الرامية الى مراقبة طرق الاتجار غير المشروع الجوية والبحرية .

١٩٦ - وأفيد بأن اساءة استعمال العقاقير المخدرة ازدادت في المكسيك في عام ١٩٩١ . فهناك أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص يقدر انهم كانوا يسيئون استعمال واحد أو أكثر من العقاقير المخدرة في مكسيكو . ولا يزال القنب هو العقار المخدر الذي يساء استعماله أكثر من غيره ، تليه المهدئات ومواد الاستنشاق . ولوحظ أيضا وجود اتجاه تصاعدي في الطلب غير المشروع على الكوكايين والهيروين .

١٩٧ - وفي الفترة الممتدة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ الى ١ آذار/مارس ١٩٩١ ، صدر أكثر من ١٠٠ طن من الكوكايين ، وأبيد أكثر من ٩ ٠٠٠ هكتار من مزروعات الخشخاش ، ومثلها من مزروعات القنب ، واعتقل عدد من المتجرين المشهورين . ومن دواعي الأسف أن ٧٦ من الموظفين العموميين قتلوا في مكافحة الاتجار غير المشروع .

١٩٨ - وتتبع الحكومة المكسيكية حاليا ، لمكافحة بلاء العقاقير المخدرة ، نهجا متعدد القطاعات والتخصصات . فقد أعلنت مكافحة تعاطي العقاقير المخدرة أولوية وطنية ، ويقدم دعم كبير لتدابير المراقبة وابادة المزروعات والوقاية . وأسهم انشاء قوة الرد المكسيكية عند الحدود الشمالية في مصادرة كميات كبيرة من الكوكايين في مناطق البلد النائية ، مما يحبط تدفق هذا العقار المخدر الى الولايات المتحدة .

١٩٩ - وعززت الحكومة نظام العدالة الجنائية في البلد بواسطة عدد من الاصلاحات . ونتيجة لذلك ، ازداد عدد الاحكام القضائية التي تعاقب على أفعال متصلة بالعقاقير المخدرة . ورفض منح اخلاء السبيل بكفالة أو بشروط في القضايا المرتبطة بهذه العقاقير . ونفذ عدد من التدابير الرامية الى مكافحة فساد الموظفين . وشددت الاحكام ضد الموظفين الحكوميين الحاليين أو السابقين الذين يدانون بجرائم تتصل بالعقاقير المخدرة . وحتى الآن ضُبط من الاصول المتأتية من العقاقير المخدرة ، في عهد الادارة الحالية ، ما يفوق البليون من دولارات الولايات المتحدة . وصودر من المتجرين بالعقاقير المخدرة أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ هكتار من الاراضي التي كانت تزرع بصفة غير مشروعة ، لكي توزع ، من جديد ، على المزارعين .

حاء - أمريكا الجنوبية والوسطى والكاريبى

٢٠٠ - تميزت السنة الجارية بحدوث تطورات مشجعة في بعض بلدان المنطقة . فقد قامت البلدان الأندية ، تسليما منها بالطبيعة الاقليمية للمشكلة ، بتعزيز التعاون بينها ، ليس فقط بابرام وتصديق اتفاقات متعددة الاطراف وثنائية لانفاذ القوانين ، بل كذلك بوضع استراتيجيات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق تهدف الى الاستعاضة عن الاقتصاد القائم على الكوكا باقتصاد رسمي صحي . وحققت الهجمات التي شنتها السلطات البوليفية والكولومبية على عصابات الاتجار غير المشروع بعض النتائج التي تدعو الى الاعجاب . ومن المؤسف أن المجموعات التي تمارس حرب العصابات في بعض أنحاء المنطقة الأندية واصلت إعاقة جهود مراقبة العقاقير المخدرة وبرامج ابادة المزروعات . كما نشأت مشاكل اقتصادية خطيرة عرقلت تنفيذ الاستراتيجيات الشاملة لمكافحة العقاقير المخدرة .

٢٠١ - ويكتسب المتجرون ، اذ يجابهون الجهود المعززة التي تبذل لمكافحة العقاقير المخدرة ، مزيدا من المرونة وقدرة الابتكار في جميع مراحل الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة . وتدل بيانات المصادر على أن طرق الاتجار غير المشروع قد امتدت أثناء عام ١٩٩١ ، الى كل أرجاء المنطقة ، كما أن جميع البلدان ، تقريبا ، تُستخدم الآن لعبور العقاقير المخدرة والسلائف . ومما يدعو الى أشد القلق أيضا أن الانتاج غير المشروع يحصل الآن في عدد أكبر من البلدان ، ولا يقتصر على الكوكايين وحده بل يشمل ، بالاضافة اليه ، المواد الأفيونية . فضلا عن ذلك ، يستخدم المتجرون وسائل متزايدة التعقد لتبييض الاموال المستمدة من أنشطتهم غير المشروعة .

٢٠٢ - وتتحول الأرجنتين ، بصورة متزايدة ، الى بلد عبور للكوكايين الموجه الى أوروبا والولايات المتحدة . ويبدو أن ضبط كميات كبيرة من أوراق الكوكا يثبت وجود معامل غير مشروعة لانتاج الكوكايين في البلد . وتورد المواد الكيميائية الضرورية لهذا الانتاج من الصناعة المحلية . ويؤدي ازدياد الاتجار غير المشروع ، لا محالة ، الى ازدياد التعاطي المحلي . وعلاوة على ذلك ، تتحول الأرجنتين الى مركز لتبييض الاموال . وقد أنشأت الحكومة هيئة اتحادية للمخدرات لتكثيف الجهود الوطنية الأرجنتينية وتنسيقها . وتضطلع الأرجنتين ، بالمشاركة مع بوليفيا وباراغواي ، بعمليات التصدي وبتشاطر المعلومات . وقد شددت مراقبة الحدود بين الأرجنتين وبوليفيا ، وأدت عملية لانفاذ القوانين جرت بالتعاون مع بوليفيا في عام ١٩٩١ الى اعتقال واحد من كبار المتجرين وأعضاء عصابته ، والى مصادرة أصول تبلغ قيمتها ٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة .

٢٠٣ - وفي بوليفيا ، أحرزت السلطات بعض التقدم في الحد من توسع زراعة شجيرة الكوكا . ففي عام ١٩٩٠ ، أبيد نحو ٨٠٠٠ هكتار من مزروعات الكوكا بواسطة برنامج تطوعي . غير أن الابادة الطوعية انخفضت كثيرا أثناء النصف الأول من عام ١٩٩١ . وعلى

الرغم من أن بوليفيا كانت في الماضي ، بالدرجة الأولى ، منتجة لأوراق الكوكا ومصدرة لمعجون الكوكا ، تتزايد الأدلة التي تثبت أن صنع الكوكايين خفية على أيدي عصابات الاتجار البوليفية الصغيرة يتنامى بقوة . وقد اضطلعت الشرطة والقوات العسكرية بأكبر وأنجح عملية لانفاذ القوانين ضد ثلاثة من أهم من يقومون ، في البلد ، بتوريد العقاقير المخدرة الى كارتل كالي في كولومبيا . وأبرمت حكومتا بوليفيا والولايات المتحدة اتفاقا يستهدف تقديم تدريب خاص الى القوات العسكرية المشتركة في أنشطة مكافحة العقاقير المخدرة .

٢٠٤ - وشددت الحكومة البوليفية المراقبة على السلائف والكيمياويات الأساسية المستخدمة في صنع الكوكايين . ولا توجد بيانات قاطعة بشأن مستوى اساءة استعمال العقاقير في البلد ، انما يبدو أن تدخين عجينة الكوكا واساءة استعمال الكوكايين يتزايدان بين الشباب .

٢٠٥ - وفي البرازيل ، يبدو أن زراعة شجيرة الكوكا تضاءلت نتيجة لعمليات الابادة التي قامت بها السلطات أثناء السنوات الخمس الماضية . ولا يزال المتجرون يستخدمون البرازيل نقطة للشحن العابر للكوكايين الموجه الى الولايات المتحدة وأوروبا . ويجري التوسع الآن في مراقبة استخدام وتصدير الكيمياويات الأساسية التي تنتج بصورة مشروعة . إلا أنه يبدو أن عدد المعامل المحلية التي تجهز الكوكايين بصورة غير مشروعة قد ازداد . فخلال النصف الأول من عام ١٩٩١ ، صادرت السلطات البرازيلية أكثر من طن منه . ويزرع القنب على نطاق واسع ، وخصوصا في المقاطعتين الشمالييتين الشرقيتين باهيا وبيرنامبوكو ، ومعظمه يهيا لتلبية الطلب المحلي . ويبدو أن اساءة استعمال القنب ومنتجات الكوكا قد ازدادت ، وخصوصا في المدن ، بسبب سهولة الحصول عليها وانخفاض أسعارها .

٢٠٦ - وقد وقع حدث هام في كولومبيا ، عندما وضع زعيم كارتل ميديلين ، أقوى عصابات الاتجار غير المشروع في البلد ، وكثير من أعضائه ، قيد الاحتجاز . وان الهزائم التي نالها اربابيو العقاقير المخدرة هي انتصارات للديموقراطية الكولومبية ، وتشكل معلما هاما في جهود كولومبيا الرامية الى التخلص من بلاء العقاقير المخدرة ، غير أن الاتجار غير المشروع بالكوكايين مستمر على أشده . ولسوء الحظ ، لا تزال كولومبيا تدفع ثمنا غاليا جدا بسبب دورها في محاربة المتجرين بالعقاقير المخدرة . لقد أزهق العنف المتصاعد ، الذي يمارس ضد المؤسسات الحكومية والأفراد ، أرواح مئات الموظفين والمواطنين العاديين . واغتيل وزير سابق آخر للعدل ، هو اينريكي لو مورترا ، في بوغوتا في نيسان/أبريل ١٩٩١ . ولكن على الرغم من المأساة الكولومبية ، صرحت السلطات بأن تصميم الحكومة لن يكلّ حتى يمحى بلاء العقاقير المخدرة .

٢٠٧ - وتبذل الحكومة جهودا جبارة لاعادة هيكلة النظام القضائي وتعزيزه . ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، أصدر مرسوم للإصلاح القضائي يبسط الإجراءات القانونية فينس على

نظام أسرع وأمن وأفضل للملاحقة القضائية يتيح للشرطة قدرا أكبر من المرونة في بدء التحقيقات وإجرائها . وبموجب هذا المرسوم ، سيكون هناك ٨٤ قاضيا يعملون في خمس مدن رئيسية وتوفر لهم حماية جيدة . وتوخيا لتقليل تعرضهم لترويع المتجرين ، ستبقى هويتهم سرية . وفي إطار المرسوم ٢٠٤٠ ، المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ والرامي الى حفز المتجرين بالعقاقير المخدرة على تسليم أنفسهم الى السلطات ، سلم العديد من كبار المتجرين أنفسهم الى العدالة الكولومبية ، فأصيب كارتل الميديلين للاتجار غير المشروع بقدر كبير من التعطل .

٢٠٨ - وقد ازدادت زراعة شجيرة الكوكا ، لكن الانتاج غير المشروع للكوكايين والاتجار غير المشروع به لا يزالان يمثلان أكبر تحد يواجه السلطات ؛ فخلال الأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٩١ ، ضبط منه أكثر من ٦٠ طنا . ويبدو أن زراعة القنب انخفضت كثيرا ، وكان مرد ذلك ، خصوصا ، الى الرش بمبيدات الأعشاب بالوسائل الجوية . وأجريت أيضا بعض الابداء اليدوية . وقد أعربت الهيئة في تقريرها السابق عن قلق بالغ من ظهور زراعة الخشخاش وصنع الهيروين في كولومبيا . وفي هذا الصدد ، اكتشفت السلطات الكولومبية ، في نيسان/أبريل ١٩٩١ ، معملا ضخما لانتاج الهيروين في منطقة كاوكا . وتسعى الهيئة الى الحصول من الحكومة على معلومات بشأن هذه التطورات التي تنذر بالخطر .

٢٠٩ - وفي شيلي ، تتزايد اساءة استعمال الكوكا ، وقد هربت الى البلد ، عن طريق الحدود الشمالية مع بوليفيا وبيرو ، كمية من عجينة الكوكا تقدر بخمسة أطنان ، وهي مهياة للتعاطي المحلي . وصادرت السلطات خلال السنتين الاخيرتين أكثر من طن واحد من الكوكايين الموجه الى أمريكا الشمالية وأوروبا .

٢١٠ - وفي اكوادور ، لا تزال زراعة شجيرة الكوكا غير ذات شأن ، نتيجة لعمليات الابداء المنتظمة التي تجرى منذ أواسط الثمانينات . ومع أن البلد يُتخذ نقطة عبور في معظم الأحيان ، يحتمل أن يكون تجهيز الكوكايين في الأراضي الاكوادورية أخذا في الازدياد . وتفيد دراسات استقصائية أجريت في مدينتي البلد الرئيسيتين أن اساءة استعمال العقاقير المخدرة لا تزال تتزايد . ويسبب تبييض الاموال قلقا خطيرا للسلطات . وتوخيا لوقف تبييض الاموال ، أنشئت في الشرطة وحدة للتحقيقات المالية ، وصدرت لوائح مصرفية جديدة . وقد سنت اكوادور قانونا جديدا شاملا لمراقبة العقاقير المخدرة ، من أغراضه إعمال اتفاقية عام ١٩٨٨ . وينشئ هذا القانون مجلسا وطنيا معنيا بالعقاقير المخدرة ، ويطيّل مدة أحكام السجن المتعلقة بالجرائم ذات الصلة بالعقاقير المخدرة ، ويجرّم تسريب الكيمياويات الأساسية وتبييض الاموال ، ويجعل برامج الوقاية والعلاج إلزامية . وقد وجهت الحكومة اتهامات علنية الى الموظفين العاميين المشتبه في تورطهم في الأنشطة المتصلة بالعقاقير المخدرة ، وفصلتهم عن العمل .

٢١١ - وفي باراغواي ، توجه الحكومة اهتمامها الى بناء قدرتها على اتخاذ اجراءات فعالة للقضاء على اساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها . وفي هذا الصدد ، أنشئت أمانة وطنية لمكافحة المخدرات غايتها تعزيز تنسيق الجهد الوطني . وتقوم الحكومة أيضا بتنفيذ اللوائح الرامية الى التصدي لمشكلة تبييض الاموال . وعلاوة على ذلك ، اضطلعت سلطات انفاذ القوانين بطائفة متنوعة من العمليات تتضمن ابادا مزروعات القنب واستبانة المهابط السرية للطائرات .

٢١٢ - ولا تزال بيرو منتج أوراق الكوكا الرئيسي في العالم ، ويتركز أكثر من نصف المزروعات في وادي هوالاغا الاعلى . ويبدو الآن ، علاوة على ذلك ، أن صنع الكوكايين في البلد يتزايد . وقد أدى وضع البلد الاقتصادي الخطير ، واستمرار الطلب على أوراق الكوكا ، الى ازدياد زراعة شجيرة الكوكا . وبالإضافة الى ذلك ، يحول العنف الذي يقوم به المتمردون ، والأعمال الارهابية التي تقوم بها مجموعات حرب العصابات التي تمارس معظم نشاطها في منطقة وادي هوالاغا الاعلى ، دون نجاح تدابير انفاذ القوانين والتدابير العسكرية المتخذة ضد المتجرين بالعقاقير المخدرة . كما أن التهديد المستمر الذي تشكله الجماعات المتمردة يعرقل أنشطة التنمية الريفية .

٢١٣ - وتنظم بيرو استيراد السلائف والكيمياويات الأساسية التي يمكن استخدامها لتحويل أوراق الكوكا الى الكوكايين . غير أن الكيمياويات التي تدخل البلد بصفة قانونية كثيرا ما يعاد بيعها وتسرب الى الاتجار غير المشروع . وفي الجزء الشرقي من البلد ، تهرب الكيمياويات عن طريق حوض نهر الأمازون حيث لا توجد ، عمليا ، رقابة من الشرطة . ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، أدت عمليات انفاذ القوانين الى ضبط أكثر من ١٣٠٠ كيلوغرام من عجينة الكوكا . فضلا عن ذلك ، تم تدمير ٤٥ معملا تنتج قاعدة الكوكايين وضبط كميات كبيرة من الكيمياويات . والأهم من ذلك هو أنه جرت مصادرة أكبر معمل لانتاج الكوكايين المنقي يكتشف في بيرو .

٢١٤ - وتنتشر اساءة استعمال العقاقير المخدرة أوسع انتشار في المناطق الحضرية من البلد . غير أن البيانات المتوافرة تشير الى تزايد تعاطي عجينة الكوكا في المجتمعات الريفية القريبة من مناطق انتاج الكوكا وفي الأماكن التي تجهز فيها أوراق الكوكا .

٢١٥ - وقد أخذت سورينام تبرز كنقطة عبور هامة للكوكايين الموجه الى أمريكا الشمالية وأوروبا . ويبدو أن عجينة الكوكا تهرب الى البلد من كولومبيا ثم تجهز محليا قبل شحنها .

٢١٦ - وتشكل فنزويلا ، بسبب قربها من كولومبيا ، نقطة عبور هامة للكوكايين وللكيمياويات الأساسية . ففي عام ١٩٩٠ ، ضبطت السلطات نحو أربعة أطنان من الكوكايين ، وهو رقم يمثل زيادة بنسبة ٧٥ في المائة على الكمية التي ضبطت في

السنة السابقة . كما ضبط منه ، خلال النصف الاول من عام ١٩٩١ ، ستة أطنان تقريبا . وتعتقد سلطات انفاذ القوانين أن زراعة الكوكا ربما كانت آخذة في التوسع قرب الحدود الفنزويلية - الكولومبية ، وأن الصنع غير المشروع للكوكايين يتوسع هو أيضا . وتجرى في تلك المنطقة أيضا زراعة القنب . وقد وقعت حكومتا فنزويلا وكولومبيا على اتفاق جديد لانفاذ القوانين يتضمن تدابير ترمي الى مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة . ويتوخى أن تشمل العمليات المشتركة على القيام بدوريات جوية وبرية ومائية على طول المناطق الحدودية ، وانشاء لجنة ثنائية دائمة ، وعقد اجتماعات منتظمة بين القائدين العامين للقوات المسلحة الكولومبية والفنزويلية . وتوخيا لمكافحة تبييض الاموال ، أبرم اتفاق مع الولايات المتحدة يتضمن تبادل المعلومات بين البلدين .

٢١٧ - يواصل المتاجرون بالعقاقير المخدرة نقل وتوسيع نطاق عملياتهم الى أمريكا الوسطى نتيجة لتشديد ضوابط المراقبة وتكثيف عمليات انفاذ القوانين في عدة بلدان في أمريكا الجنوبية والكاريبى . وفي الآونة الأخيرة قامت بعثة تابعة للهيئة بزيارة الى كل من بنما والسلفادور وغواتيمالا للتيقن من الحصول على معلومات أكثر تفصيلا عن تنفيذ المعاهدات لدى هذه البلدان ولتقديم المساعدة اليها لتيسير اعداد تقارير الابلاغ الى الهيئة .

٢١٨ - وفي البرازيل ، أدت أنشطة استئصال الزراعات غير المشروعة الى الحد بفعالية من زراعة القنب وحصرها في بقع صغيرة ومعزولة ، مترامية في الأغلب في بعض البقاع النائية من البلد . بيد أنه يزداد استخدام هذا البلد معبرا لتهرب الكوكايين . كما ان اشتداد تعاطي الكوكايين على شكل "الكراك" أخذ يسبب الآن قلقا خطيرا .

٢١٩ - وتجرى في غواتيمالا زراعة للقنب ونتاج للأفيون على نحو غير مشروع . ولم تحظ عمليات استئصال تلك الزراعة وانفاذ القوانين الا بنجاح محدود اذ أن أكثر زراعة الخشاش يقع في مناطق نائية من البلد . أما المناطق المزروعة بالقنب فلا يبدو أنه طرأت عليها زيادة . وقد أخذت تزداد أهمية غواتيمالا باعتبارها محطة للشحن البحري العابر للكوكايين . ومن ثم ينبغي للمجتمع الدولي تقديم المساعدة اللازمة الى غواتيمالا .

٢٢٠ - وتعتقد السلطات هناك أن تعاطي العقاقير المخدرة قد ازداد بقدر ملحوظ خلال السنتين الماضيتين . ويبدو أن التعاطي ينتشر بصفة خاصة فيما بين أطفال الشوارع اللقطاء ، والبالغ عددهم أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ طفل . ومن المواد التي تتعاطى على نطاق واسع المذيبيات والقنب والمؤثرات العقلية . وهناك دراسة استقصائية يضطلع بها الآن في ١٠٠ مجتمع محلي في جميع أنحاء البلد لتعيين مستويات انتاج العقاقير المخدرة والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع . وسوف تستخدم النتائج أساسا لوضع خطة عمل وطنية في هذا الصدد .

٢٢١ - وتعد بنما أيضا محطة كبرى للشحن البحري العابر للكوكايين . وتفيد السلطات في تقاريرها بأن البلد يعاني في الوقت الحاضر من شح في الأموال اللازمة للصحة والشرطة والجمارك . ومن جراء الافتقار الى الموارد تظل المناطق الساحلية من البلد غير محمية من تدفق الكوكايين المهرب الى الداخل من كولومبيا . ويوجد في بنما أكثر من ١٠٠ محطة إبحار للقوارب التي تقطع المسافة الى كولومبيا ومنها . ووفقا لافادة سلطات انفاذ القوانين ، يبدو أن المراقبة في تلك المحطات غير كافية . وعلى الرغم من الافتقار الى الموارد البشرية والمادية ، فقد تضاعفت مضبوطات الكوكايين من طنين في عام ١٩٨٩ الى ٤ أطنان في عام ١٩٩٠ .

٢٢٢ - أما زراعة القنب فتجري على نطاق صغير هناك . ولكن تعاطي العقاقير المخدرة ، خصوصا الكوكايين ، يبدو آخذا في الازدياد والانتشار الى المناطق الريفية في هذا البلد .

٢٢٣ - وفي محاولة ترمي الى مراقبة غسيل الاموال قامت السلطات بتعزيز ضوابط المراقبة المصرفية ، وتم تجميد عدة مئات من الحسابات المصرفية . وقد وقعت بنما والولايات المتحدة في نيسان/أبريل ١٩٩١ اتفاق مساعدة قانونية متبادلة لمكافحة غسيل الاموال .

٢٢٤ - وفي منطقة الكاريببي ، تؤدي الخطوط الساحلية الواسعة الامتداد والجزر التي لا حصر لها الى تيسير الاتجار غير المشروع بالكوكايين والقنب الموجهين بصفة رئيسية الى أمريكا الشمالية . كما ان وجود الموانئ الحرة والاعداد الكبيرة من المصارف مع عدم كفاية الضوابط الرقابية المصرفية الشديدة في بعض البلدان ، يزيد في عرقلة انفاذ القوانين بفعالية . بيد أن هناك كثيرا من المؤشرات التي تدل على أن المهربين ربما يقومون بنقل بعض عملياتهم الى مناطق أخرى من جراء ضوابط المراقبة المشددة التي شرعت تفرضها الآن بعض البلدان الكاريبية . ولتعزيز التعاون على انفاذ القوانين على المستوى الاقليمي ، يجري انشاء شبكة رادار لحوض البحر الكاريبي . وقد قامت بعثة من الهيئة بزيارة الى كل من الجمهورية الدومينيكية ودومينيكا وسانت لوسيا وغرينادا خلال عام ١٩٩١ لمناقشة المسائل المتعلقة بتنفيذ المعاهدات هناك .

٢٢٥ - وسعيا الى تعزيز القدرة على التصدي للاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة ، فقد واصل عدد من البلدان الكاريبية المشاركة في عمليات منع العقاقير المخدرة ، بالتعاون مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة . وفي حزيران/يونيه ١٩٩١ ، أدن واحدة من تلك العمليات الى ضبط أكبر كمية من الكوكايين في المنطقة الكاريبية الشرقية . وتقدم هذه العملية دليلا آخر على أن المهربين يبحثون الآن عن طرق جديدة لمراوغة ضوابط الرقابة المكثفة في المناطق الأخرى من الكاريبي . وقد أنشأت منظمة الدول الكاريبية الشرقية دائرة العقاقير المخدرة في المنطقة الكاريبية الشرقية ،

والتي يقع مقرها في سانت لوسيا . والقصد من هذا الترتيب تحسين المراقبة على المستحضرات الصيدلانية المشروعة والتقليل من تكلفة المراقبة .

٢٢٦ - وأدى توسيع جهود المراقبة التي تبذلها جزر البهاما الى قطع طرق التهريب التي يسلكها المتاجرون بالعقاقير المخدرة . كما أن سلسلة تدابير انفاذ القوانين التي بدأت الحكومة بتنفيذها في أواخر الثمانيات ، أدت الى تقليص الاتجار غير المشروع بالكوكايين والقنب الموجهين الى أمريكا الشمالية . وبلغ مجموع الكميات المضبوطة من الكوكايين في النصف الأول من عام ١٩٩١ ثلاثة أطنان تقريبا ، وهي ضعف المقدار الذي ضبط خلال الفترة نفسها من العام السابق . وقامت السلطات بتحقيقات لمدة سنة كاملة لكشف هوية الموظفين الرسميين العموميين المتورطين في الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ توجت هذه العملية بالقبض على ٢٦ شخصا ، كان من بينهم ١٣ شخصا من الموظفين الرسميين العموميين . ووقعت جزر البهاما على اتفاقات ثنائية ومتعددة الاطراف تشمل القيام بمبادرات لملاحقة غسيل الاموال باعتباره جرما جنائيا .

٢٢٧ - وفي دومينيكا ، ضبطت السلطات ٢٨٧ ١ كيلو غراما من الكوكايين وألقت القبض على ١٢ بحارا من طاقم سفينة شحن كولومبية مسجلة . وأدت جهود استئصال الزراعات غير المشروعة الى اباداة مقدار كبير جدا من القنب .

٢٢٨ - وقد أصبحت الجمهورية الدومينيكية معبرا خطيرا الشأن في أعقاب نجاح جهود انفاذ القوانين في جزر البهاما وجامايكا . والحكومة هناك تتعاون على نحو وثيق مع الولايات المتحدة لمكافحة الاتجار العابر بالعقاقير المخدرة . وتظهر بيانات المضبوطات أن مقدارا كبيرا من الكوكايين يهرب باتجاه أوروبا ؛ رغم أن أكثر العقاقير المخدرة توجه الى الولايات المتحدة . وقد استحدث نظام لرصد الحركة الجوية ، وكذلك يجري الآن رصد جميع المركبات الآتية من هايتي أو المغادرة اليها عبر نقطتي مراقبة على الحدود .

٢٢٩ - وفي غرينادا يعتبر القنب العقار الرئيسي الذي يُتعاطى هناك . وقد ظهر اتجاه لتعاطي الكوكايين . وفي عملية اشتملت على التعاون مع سلطات انفاذ القوانين في بربادوس وغرينادا والولايات المتحدة ، ضبط ٤٩ كيلو غراما من الكوكايين ، وهي أبرز كمية ضبطت حتى هذا التاريخ .

٢٣٠ - وفي أيار/مايو ١٩٩١ ، أعاد رئيس وزراء جامايكا تأكيد التزام بلده بمراقبة العقاقير المخدرة ، كما أكدت الاجراءات المحددة التي اتخذتها الحكومة على تصميمها على القيام بذلك . وكذلك أدت العمليات الناجحة في استئصال المحاصيل غير المشروعة الى التقليل من زراعة القنب . ويقع معظم الزراعات الموجودة حاليا في بقع صغيرة في مناطق نائية من البلد . وتستخدم هذه الجزيرة لتهريب الكوكايين . وقد خلصت دراسة

استقصائية أجرتها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية الى أن تعاطي القنب يعتبر ظاهرة متوطنة في جامايكا . كما ان تعاطي الكوكايين وخصوصا في المناطق الحضرية والسياحية ، يبدو آخذا في الانتشار السريع .

٢٣١ - وفي ترينيداد وتوباغو يتزايد تعاطي الكوكايين . وتبين سلطات انفاذ القوانين أن وجود الكوكايين في البلد قد أدى الى زيادة مريعة في الأنشطة الاجرامية . وهناك أدلة متزايدة على أن ترينيداد وتوباغو تستخدم حاليا بلد عبور للكوكايين . وقد تم القيام بعدد من عمليات المكافحة التي ضبطت فيها كميات من الكوكايين العابر من فنزويلا . وفي تموز/يوليه ١٩٩١ ، اتفقت حكومة ترينيداد وتوباغو وحكومة فنزويلا على ترتيبات جديدة بشأن تسيير دوريات مراقبة بحرية في مياهما الاقليمية للتصدي لازيد الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة .

٢٣٢ - وفي سانت لوسيا يعتبر القنب العقار الرئيسي الذي يُتعاطى هناك . بيد أن تعاطي الكوكايين أخذ أيضا في الازدياد . ومن المتوقع أن ما تم مؤخرا من استحداث أمانة للمجلس الوطني المعني باساءة العقاقير المخدرة ، ضمن مكتب رئيس الوزارة ، سوف يساعد على تعزيز قدرة سانت لوسيا على تطبيق أحكام المعاهدات الدولية بشأن مراقبة العقاقير المخدرة ، وخصوصا التزامات تقديم تقارير الابلاغ في هذا الصدد .

(توقيع) هواسكار كاخييا كاوفمان
(المقرر)

(توقيع) أوسكار شرودير
(الرئيس)

(توقيع) هربرت شيبه
(أمين السر)

فيينا ، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١

الحواشي

(١) يستعمل هذا المصطلح للإشارة الى أية مادة واردة في الجدول الأول أو في الجدول الثاني من اتفاقية ١٩٨٨ ، إلا حيث يقتضي السياق خلاف ذلك . وهذه المواد التي كثيرا ما توصف بأنها مواد كيميائية أساسية أو مذيبات أو سلائف ، تبعا لخصائصها الكيميائية الرئيسية ، لم تكن معروفة باستعمال أي مصطلح واحد في مؤتمر المفوضين الذي اعتمد اتفاقية ١٩٨٨ . وبدلا عن ذلك ، أدخلت في الاتفاقية عبارة "المواد التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة أو المؤثرات العقلية" . وقد جرت العادة على الإشارة الى جميع هذه المواد بمجرد مصطلح "السلائف" ؛ وبالرغم من عدم صحة هذا المصطلح من الناحية التقنية ، فان الهيئة قررن استخدام هذه الكلمة بالمعنى الذي ورد به في تقريرها توخيا للايجاز .

(٢) القاعدة التنظيمية الصادرة عن المجلس (الاتحاد الاقتصادي الأوروبي) رقم ٩٠/٣٦٧٧ المؤرخة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ تحدد بعض التدابير التي ينبغي اتخاذها لمنع تسريب بعض المواد لاستخدامها على نحو غير مشروع في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية .

في ذمة الله

علمت الهيئة وأمانتها ببالغ الأسى بوفاة الدكتور ديينغو غارسييس جيرالدو في آذار/مارس ١٩٩١ . وقد عمل الدكتور غارسييس جيرالدو بامتياز كبير عضوا في الهيئة من عام ١٩٧٧ وحتى آذار/مارس ١٩٩٠ ، وبصفة النائب الأول لرئيس الهيئة في عام ١٩٨٧ . وكان طبيبا وجراحا ودبلوماسيا . وقدم اسهامات جديرة بالثناء في أعمال الأمم المتحدة بوصفه مندوبا مناوبا عن كولومبيا لدى اللجنة التحضيرية للمنظمة (لندن ، ١٩٤٥) ، وممثلا دائما لكولومبيا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف (١٩٧١ - ١٩٧٦) . كما تولى الدكتور غارسييس - جيرالدو عددا من المناصب المهمة في حكومة كولومبيا : وزير مفوض لكولومبيا في كوبا (١٩٤٨ - ١٩٤٩) ؛ وحاكم منطقة فالي ديل كاوكا ، كولومبيا (١٩٥٣ - ١٩٥٦) ؛ ونائب في مجلس شيوخ جمهورية كولومبيا (١٩٥٨ - ١٩٦٢) .

المرفق

أعضاء الهيئة الحاليون

السيد سيراد أقمودجو

صيدلي . أمين المديرية العامة لمراقبة الاغذية والعقاقير ، وزارة الصحة . مساعد بمختبر تركيب العقاقير ، جامعة غاجاه مادا (١٩٥٥ - ١٩٥٩) . مدرس كيمياء بالمدارس الثانوية (١٩٥٧ - ١٩٥٨) . موظف بمديرية الشؤون الصيدلية ، وزارة الصحة (١٩٥٩ - ١٩٦٥) . مدير الشؤون الصيدلية ، وزارة الصحة (١٩٦٥ - ١٩٦٧) . مدير التوزيع ، وزارة الصحة (١٩٦٧ - ١٩٧٥) . مدير ادارة العقاقير المخدرة والخطرة ، وزارة الصحة (١٩٧٥ - ١٩٨١) . عضو الهيئة منذ ١٩٨٧ . عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات منذ ١٩٩٠ .

السيد فاليري بولايف

أخصائي عقاقير . حائز على درجة الدكتوراه في العلوم الطبية . نائب رئيس قسم الخبرة الاكلينيكية والصيدلية في المؤثرات العقلية ، معهد صربسكي للطب النفسي العام والطب الشرعي (موسكو) ؛ نائب رئيس اللجنة المعنية بالعقاقير في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، نائب رئيس اللجنة الدائمة والمعنية بمكافحة المخدرات ؛ نائب رئيس اللجنة المعنية بدستور الادوية ، وزارة الصحة ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . عضو الهيئة منذ عام ١٩٩٠ ، وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات ، في ١٩٩١ .

السيد كاي زي - جي

أستاذ علم العقاقير . مدير المعهد الوطني المعني بالارتهان للعقاقير . جامعة بكين الطبية . عضو لجنة الخبراء المعنية بتقييم العقاقير ، رئيس فريق الخبراء المعني بالمؤثرات العقلية - العصبية ، اللجنة الفرعية للعقاقير الحديثة ، وزارة الصحة العامة ؛ عضو لجنة الخبراء المعنية بتقدير التمويل اللازم لبحوث العقاقير الجديدة ، الادارة الحكومية للصيدلة ، جمهورية الصين الشعبية . عضو اللجنة التنفيذية ورئيس اللجنة التنظيمية ، عضو لجنة قسم العقاقير الاكلينيكية ، وقسم عقاقير الامراض العصبية ، ونائب رئيس قسم علم السموم ، الجمعية الصينية لعلم الادوية . عضو هيئة تحرير "المجلة الصينية للدوائيات الاكلينيكية" و "التقدم في العلوم الفسيولوجية" . عضو فريق الخبراء الاستشاري لمنظمة الصحة العالمية المعني بالارتهان للعقاقير والكحول منذ عام ١٩٨٤ . عضو الهيئة وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات منذ ١٩٨٥ ، النائب الثاني لرئيس الهيئة ورئيس اللجنة

الدائمة المعنية بالتقديرات في عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، ونائب رئيس اللجنة المذكورة ، في ١٩٩١ .

السيد هواسكار كاجياس كوفمان

محام . حاصل على شهادة التخصص من مدرسة القانون الجنائي ، جامعة روما ، مدير معهد القانون الجنائي ، جامعة لاباز . سفير سابق لبوليفيا لدى الفاتيكان . أستاذ في علم الجريمة والبيولوجيا (ادارة السجون ومعاملة المجرمين) ، جامعة القديس أندريس ، لاباز . خبير الأمم المتحدة في حلقات ومجموعات دراسية عقدت في أمريكا اللاتينية حول منع الجريمة ومعاملة المجرمين ، (١٩٥٣) ، (١٩٦٣) ، (١٩٧٤) . عضو لجان صياغة أول قانون لمكافحة المخدرات في بوليفيا (١٩٥٩) والقانون الحالي لمكافحة المخدرات في بوليفيا (١٩٨٦) . الممثل المناوب لحكومة بوليفيا في المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها (١٩٨٧) . رئيس وفد في جميع اجتماعات الخبراء المعقودة لصياغة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية (١٩٨٧ - ١٩٨٨) . عضو الهيئة منذ ١٩٩٠ ، ومقرر في ١٩٩١ .

السيد عبد الله ص. علمي

أخصائي عقاقير . نائب مدير الجامعة الوطنية الصومالية . أستاذ علم العقاقير ورئيس قسم - رئيس مجلس البحوث العلمية بالجامعة الوطنية الصومالية - رئيس اللجنة الفنية الوطنية المعنية بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية . عضو فريق الخبراء الاستشاري لمنظمة الصحة العالمية المعني بالارتهاق للعقاقير والكحول . منسق برنامج الجامعة الوطنية الصومالية للطب التقليدي . موظف بالادارة الوطنية لمعلومات العقاقير - عضو لجنة البلدان الأفريقية المعنية بالطب التقليدي التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية . رئيس لجنة الميزانية في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ . النائب الأول للرئيس في ١٩٨٩ . عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات منذ ١٩٩٠ ، ورئيس لجنة الميزانية في ١٩٩١ .

السيدة بتي ص. غوف

ديبلوماسية سابقة وأخصائية في المنظمات الدولية . مستشار سابق لشؤون المخدرات ، بعثة الولايات المتحدة لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف . مستشار سابق ، بعثة الولايات المتحدة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فيينا . نائبة سابقة للوفد الدائم للولايات المتحدة لدى اليونسكو . عضو وفد الولايات المتحدة في مؤتمر الأمم المتحدة للنظر في تعديلات الاتفاقية الوحيدة للمخدرات (جنيف ١٩٧٢) وفي دورات لجنة المخدرات (١٩٧١ - ١٩٧٦) . عضو الهيئة منذ

١٩٧٧ ، مقرر في ١٩٧٩ ، نائبة للرئيس في ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٤ ، رئيسة في ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٩٠ .

السيد س. أوغوز كاياآلي

أخصائي عقاقير . مساعد عميد كلية الطب ، أستاذ ورئيس قسم علم العقاقير ، جامعة حاسيتيبي ، أنقرة ، تركيا . عضو اللجنة الدائمة للمجالس الأوروبية للبحوث الطبية (مؤسسة العلم الأوروبية) . مساعد أستاذ بحوث ، قسم علم العقاقير ، مدرسة الطب في بافالو التابعة لجامعة ولاية نيويورك (١٩٦٧ - ١٩٧٠) . عميد كلية الصيدلة ، جامعة حاسيتيبي ، أنقرة ، تركيا (١٩٧١ - ١٩٧٨) . عالم زائر بالمعهد الوطني للصحة العقلية ، الولايات المتحدة (١٩٧٨ - ١٩٨٠) . عضو اللجنة التنفيذية لفريق البحوث الطبية التابع لمجلس البحوث العلمية والتكنولوجية بتركيا (١٩٨٢ - ١٩٨٨) . رئيس الجمعية التركية للعقاقير (عدة مرات) . عضو الهيئة الاستشارية لتحرير المجلة الدولية للبحوث الطبية (لندن) وهيئة بحوث العقاقير (ميلانو) . عضو الهيئة منذ ١٩٨٥ . النائب الثاني لرئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات ورئيسها في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ . نائب رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٩٠ ، والنائب الثاني لرئيس اللجنة المذكورة ورئيسها في ١٩٩١ .

السيد محسن كشوك

أخصائي في الصيدلة والبيولوجيا ، باحث سابق بمعهد باستور ، باريس . نائب مدير معهد باستور بتونس سابقا . مدير مختبرات البيولوجيا الطبية بوزارة الصحة العامة ، تونس . زميل (أجنبي) بالجمعية الفرنسية للطب الشرعي وعلم الاجرام . عضو الهيئة منذ ١٩٧٧ ، مقرر الهيئة في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ . نائب رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٨٤ ؛ نائب رئيس الهيئة ورئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٨٥ ، ومقرر في ١٩٨٧ ، والنائب الاول لرئيس الهيئة في ١٩٨٨ و ١٩٩٠ .

السيد محمد منصور

مدير ادارة شؤون معهد التدريب ، مدير سابق لادارة العمليات ، ادارة انفاذ قوانين العقاقير المخدرة ، وزارة الداخلية ، مصر . مدرس للمتدربين والموظفين في مجال انفاذ قوانين المخدرات والتحقيقات الجنائية ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، وبالمعهد العربي لدراسات الشرطة ، المملكة العربية السعودية . شهادة في القانون وعلوم الشرطة . تدريب في ادارة انفاذ قوانين العقاقير ، واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٧٤ و ١٩٧٨) . وسام الجمهورية (١٩٧٧) ؛ وسام الاستحقاق (١٩٨٤) . حضر مؤتمرات واجتماعات مختلفة في مجال انفاذ قوانين العقاقير . عضو الهيئة في ١٩٩٠ ، وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٩١ .

السيد جان بيير كينوديك

أستاذ القانون الدولي بجامعة باريس الأولى (البانتيون - السوربون) . مدير مركز الدراسات السياسية والقانونية للعالم الثالث . عميد فخري لكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة مونبلييه . مستشار قانوني للوفد الفرنسي الى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار (١٩٧٤ - ١٩٨٢) . عضو الهيئة منذ ١٩٩٠ .

السيد ماروتي فاسوديف نارايان راو

شهادة جامعية في التجارة والقانون . مدير . كعضو في ادارة الرسوم الجمركية المركزية بالهند ، تقلد مناصب عليا مختلفة على مستوى تقرير السياسة العامة والادارة في مجال الرسوم الجمركية والضرائب المركزية وادارة المخدرات (١٩٥٤ - ١٩٧٠) ؛ جابي الضرائب المركزية ، الله آباد (١٩٧٠ - ١٩٧٣) ؛ مدير بحوث الضرائب (١٩٧٣ - ١٩٧٤) ؛ مدير التدريب (١٩٧٤ - ١٩٧٨) ؛ مدير التفتيش (١٩٧٨ - ١٩٧٩) ، سكرتير مشارك لحكومة الهند (١٩٧٩ - ١٩٨٠) ؛ سكرتير ثان لحكومة الهند ، مدير مراقبة الذهب وعضو المجلس المركزي للضرائب والرسوم الجمركية (١٩٨٠ - ١٩٨٦) ؛ رئيس المجلس المركزي للضرائب والرسوم الجمركية وسكرتير حكومة الهند ، وزير المالية (١٩٨٧ - ١٩٨٩) . رئيس وفد الهند الى اللجنة المعنية بالعقاقير المخدرة (١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥) . رئيس فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بتقصي وتجميد ومصادرة عائدات وممتلكات المتجرين بالعقاقير غير المشروعة (١٩٨٤) ؛ عضو فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بتخفيض الموجود من المواد الخام الافيونية المشروعة (١٩٨٥) ؛ ممثل الهند في اجتماعات اللجنة السياسية وفي دورتي مجلس التعاون الجمركي المعقودتين في بروكسل وأوتاوا (١٩٨٥ - ١٩٨٨) ؛ رئيس اللجنة السياسية ومجلس التعاون الجمركي (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨) ؛ رئيس لجنة الصياغة ، مؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية (١٩٨٨) . عضو الهيئة منذ ١٩٩٠ وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٩٠ ، والنائب الأول للرئيس في ١٩٩١ .

السيد أوسكار شرودير

مدير ومحام . مدع عام (١٩٥٧) . مدير عام الوحدة الوطنية للدخل ومراجعة الضرائب في الادارة المالية لوستفاليا شمال الراين (١٩٥٧ - ١٩٦٤) . وفي الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الأسرة والمرأة والصحة (١٩٦٥ - ١٩٨٩) ؛ السكرتير الشخصي لوزير الدولة ، ورئيس شعبة الميزانية وعدة شعب للتشريعات الصحية (١٩٦٥ - ١٩٧٣) ؛ رئيس شعبة التشريعات الخاصة بالعقاقير المخدرة (١٩٧٣ - ١٩٨٢) ؛ مدير عام شؤون الأسرة والرعاية الاجتماعية (١٩٨٢ - ١٩٨٩) . رئيس لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة (١٩٨٠) . رئيس لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية (١٩٨٩) . عضو الهيئة

في ١٩٩٠ . عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات ورئيس الميزانية في ١٩٩٠ ،
ورئيس الهيئة في ١٩٩١ .

السيد توليو فيلاسكيز - كويفيدو

حائز على درجة الدكتوراه في الطب . رئيس لجنة المتابعة لنظام الضمان
الاجتماعي في بيرو . مدير معهد بيولوجيا منطقة الانديز ، جامعة القديس مرقس الوطنية
الكبرى . الرئيس التنفيذي للمؤتمر الطبي الوطني الأول ، (١٩٧٦) . رئيس الجمعية
الدولية لبيولوجيا منطقة الانديز . رئيس اللجنة الاستشارية لبيولوجيا منطقة الانديز
المنشأة بموجب اتفاق ابوليتو أونانو المنبثق عن ميثاق الانديز . عميد مدرسة الطب
في بيرو . عضو الهيئة منذ ١٩٨٧ . مقرر الهيئة في ١٩٩٠ ، وعضو اللجنة الدائمة
المعنية بالتقديرات في ١٩٩١ .

دور الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تضطلع الهيئة ، بمقتضى المعاهدات الخاصة بمراقبة المخدرات بمسؤوليات السعي ، بالتعاون مع الحكومات ، في سبيل قصر زراعة و انتاج المخدرات وصنعها واستخدامها على الكميات اللازمة للأغراض الطبية والعلمية ، وذلك ضمانا لتوفير الكميات المطلوبة من هذه المواد للأغراض المشروعة ، ولمنع زراعة هذه المواد و انتاجها وصنعها والاتجار بها واستعمالها على نحو غير مشروع . ومنذ بدء نفاذ اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ، أصبحت من مهام الهيئة ، أيضا ، المراقبة الدولية للعقاقير التي تتناولها هذه الاتفاقية . وعلاوة على ذلك ، ومع دخول اتفاقية ١٩٨٨ حيز النفاذ ، أصبحت للهيئة مسؤوليات محددة فيما يتصل بالرقابة على المواد التي يكثُر استعمالها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية ، وكذلك بتقييم هذه المواد من حيث امكانية ادراجها في جداول تلك الاتفاقية . كما تقضي أحكام اتفاقية ١٩٨٨ بأن تقدم الهيئة الى لجنة المخدرات تقريرا سنويا عن تنفيذ المادة ١٢ من الاتفاقية .

وتقتضى ممارسة هذه المسؤوليات من الهيئة أن تتحرى عن كافة مراحل التجارة المشروعة في المخدرات ، وأن تتأكد من قيام الحكومات باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لقصر صنع واستيراد المخدرات على الكميات الضرورية للأغراض الطبية والعلمية ، وأن تتأكد من اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تحويل هذه المواد الى الاتجار غير المشروع وأن تقرر ما اذا كان ثمة خطر في أن يصبح بلد ما مركزا رئيسيا للاتجار غير المشروع ، وأن تطلب ايضا في حالة حدوث انتهاكات ظاهرة للمعاهدات ، وأن تقترح التدابير العلاجية المناسبة على الحكومات التي لا تطبق أحكام المعاهدات تطبيقا تاما أو التي تواجه صعوبات في تطبيقها ، وأن تساعد ، عند الاقتضاء ، هذه الحكومات في التغلب على تلك الصعوبات ، لذلك ، فان الهيئة كثيرا ما أوصت ، بل أنها ستوصي أكثر بمقتضى بروتوكول سنة ١٩٧٢ ، بأن تقدم المساعدات المتعددة الاطراف أو الثنائية - التقنية أو المالية أو كلاهما معا - الى أي بلد يواجه مثل هذه الصعوبات . ومع هذا ، فالهيئة ، اذا لاحظت تقاعسا في اتخاذ التدابير اللازمة لعلاج احدى الحالات الخطيرة ، أن تلفت اليها انظار الاطراف المعنية ولجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك في الحالات التي تعتقد فيها بأن ذلك سيكون السبيل الأكثر فعالية لتيسير التعاون وتحسين الموقف . وتخول أحكام المعاهدات الهيئة أن توصي الاطراف ، كوسيلة أخيرة تلجأ اليها ، بأن توقف استيراد المخدرات من البلد المخالف أو تصديرها اليه أو كليهما معا . ومن الطبيعي أن الهيئة لا تكفي باتخاذ الاجراءات عند اكتشاف مشاكل خطيرة فقط ، بل انها على العكس ، تسعى الى منع المشاكل الكبيرة قبل ظهورها . وتعمل الهيئة بالتعاون الوثيق مع الحكومات في جميع الحالات .

وحتى يمكن للهيئة أن تؤدي مهمتها ، يتعين تزويدها بالمعلومات الخاصة بالوضع العالمي للمخدرات ، وذلك بالنسبة للتجارة المشروعة والاتجار غير المشروع . من ثم تنص المعاهدات على أن تقوم الحكومات بتزويد الهيئة بهذه المعلومات بصفة منتظمة ، وتتبع معظم الحكومات - الاطراف وغير الاطراف على حد سواء - هذه الممارسة . وبناء على ذلك ، تقوم الهيئة ، بالتعاون مع الحكومات ، بتنفيذ نظم تقدير الاحتياجات العالمية من المخدرات والاحصاءات المتعلقة بها . وان أول هذه النظم ، ويتمثل في تحليل الاحتياجات المشروعة المقبلة ، يمكن الهيئة من التحقق من مدى معقولية هذه الاحتياجات . وثاني هذه النظم يمكن الهيئة من ممارسة رقابة ذات أثر رجعي . وأخيرا تستطيع الهيئة ، من خلال المعلومات عن الاتجار غير المشروع ، التي تتلقاها مباشرة من الحكومات أو عن طريق الأجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة ، أن تقرر ما اذا كانت أهداف اتفاقية سنة ١٩٦١ تتعرض لخطر كبير من أي من البلدان ، وأن تطبق ، عند الاقتضاء ، التدابير الواردة في الفقرة السابقة .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم - استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.